واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها واقتراح سياسة لتنميتها

إعداد

فادية ممدوح عبد سالم

المشرف

الدكتور يونس أحمد الشوابكة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

علم المكتبات والمعلومات

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تشرين الثاني، 2014م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان (واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها واقتراح سياسة لتنميتها)، وأجيزت بتاريخ 2014/11/26.

أعضاء لجنة المناقشـــــة	التوقيـــــع
الدكتور **يونس أحمد الشوابكة**، مشرفاً أستاذ مشارك - علم المكتبات والمعلومات/ الجامعة الأردنية	....
الأستاذ الدكتور **عمر أحمد همشري**، عضواً أستاذ - علم المكتبات والمعلومات/ الجامعة الأردنية	....
الأستاذ الدكتور **ربحي مصطفى عليان**، عضواً أستاذ - علم المكتبات والمعلومات/ الجامعة الأردنية	....
الدكتور **عاطف يوسف**، عضواً أستاذ مشارك - علم المكتبات والمعلومات/ جامعة الزرقاء	....

نموذج ترخيص

أنا الطالبة: فادية ممدوح عبد سالم أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها واقتراح سياسة لتنميتها

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: فادية ممدوح عبد سالم

التوقيع:

التاريخ: ١/١٢/ ٢٠١٤

الإهداء

إلى والدي ووالدتي رمز العطاء والتضحية، عرفانا لجميلهما

وأخي العزيز زيد الذي ساندني كثيرا خلال دراستي

وزوجي الحبيب الذي قدم لي كل الدعم والاهتمام

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله على فضله وكرمه الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة بتوفيقه سبحانه وتعالى. يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى الدكتور يونس أحمد الشوابكة لإشرافه على هذا العمل، حيث لم يبخل علي بجهده ووقته وتعاونه من أجل إتمام هذا العمل في جميع مراحله. كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى اللذن حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى اللذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة لأعضاء لجنة المناقشة الكريمة المؤلفة من الأستاذ الدكتور ربحي مصطفى عليان، والأستاذ الدكتور عمر أحمد همشري، والدكتورعاطف يوسف، لهم جميعا جزيل الشكر.

الباحثة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها واقتراح سياسة لتنميتها

إعداد

فادية ممدوح سالم

المشرف

يونس أحمد الشوابكة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها واقتراح سياسة لتنميتها، وقد تألف مجتمع الدراسة من جميع العاملين الذين يتعاملون مع مصادر المعلومات الإلكترونية في اثنتي عشرة جامعة حكومية وخاصة في الأردن للعام الجامعي 2013-2014، وعددهم 182 موظفاً، استجاب منهم 153 موظفاً أي ما نسبته (84.1%) من مجتمع الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة تكونت من قسمين: اشتمل القسم الأول منها على البيانات الديموغرافية للمستجيب وهي: نوع الجامعة، والمؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي، وتكون القسم الثاني من (58) فقرة خاصة بواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في الأردن، واشتمل على خمسة مجالات، هي: سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، وأسس ومعايير اختيارها، وشروط إتاحتها، والتعاون بين المكتبات الجامعية في تنميتها، وصعوبات تنميتها.

وأظهرت النتائج أن تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية كان بدرجة متوسطة، وأن مجال أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية قد حاز على أعلى متوسط حسابي وبدرجة تقدير مرتفعة، بينما حاز مجال صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية على أدنى متوسط حسابي، وبدرجة تقدير متوسطة، كما أظهرت النتائج عدم

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية تعزى لمتغيرات المسمى الوظيفي، والتخصص، والمؤهل الأكاديمي، والخبرة؛ ووجود فروق تعزى لمتغير نوع الجامعة في المجالات التالية: سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، ومجال أسس اختيار مصادر المعلومات ومعاييرها ، ومجال شروط إتاحة مصادر المعلومات، كما تم تقديم سياسة استرشادية مقترحة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية متضمنة العناصر والبنود الأساسية التالية وهي: البيان العام للسياسة، وأسس الاختيار، وتحديد الجهات/الأشخاص المسؤولين عن عملية الاختيار، وشروط إتاحتها، وأسس استبعاد تلك المصادر، وآليات مراجعة تلك السياسة وتحديثها.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: أن توفر الجامعات الأردنية ميزانيات أكبر لمكتباتها تمكنها من الاشتراك بأكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات الإلكترونية، وأن تراعي المكتبات الجامعية الأردنية مسألة الاشتراك في مصادر المعلومات الإلكترونية التي تضمن الإعارة المتبادلة بين المكتبات.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

المقدمة

الهدف الأساسي لوجود المكتبات ومراكز المعلومات هو تقديم خدمات معلومات جيدة ومتطورة للمستفيدين، وتحقيق رضاهم من خلال توفير مصادر المعلومات التي تلبي حاجاتهم واهتماماتهم المتعددة، وتعد المكتبات الجامعية من أهم المؤسسات التي تعنى بتوفير مصادر المعلومات الحديثة للباحثين والطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وبما يحقق أهداف الجامعة الأساسية المتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

وقد كان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطور صناعة النشر الإلكتروني والإنترنت دور مهم في تنوع مصادر المعلومات في الوقت الحاضر؛ فلم تعد مصادر المعلومات التقليدية هي السائدة في المكتبات ومراكز المعلومات، بل أصبحت مصادر المعلومات الإلكترونية منافساً قوياً لها في هذا المجال، فقد تطورت هذه المصادر عبر التاريخ بدءاً بالمصادر البدائية منها كالحجر، والعظام، والجلد، وغيرها، مروراً بالمصادر الورقية المطبوعة كالكتب والمراجع والدوريات، والمصادر السمعبصرية والمصغرة كالأفلام والميكروفيلم، والميكروفيش، وانتهاءً بمصادر المعلومات الإلكترونية كقواعد البيانات، والإنترنت والأقراص المدمجة (همشري، 2008) .

ويرى المالكي (2005) أنه مع اتساع دائرة التطورات المتلاحقة، وتنامي حجم مصادر المعلومات الإلكترونية بمختلف أشكالها، وحاجة المؤسسات المعلوماتية إلى تحديث معلوماتها وتطوير مقتنياتها وخدماتها، فضلاً عن تنوع حاجات الباحثين والدارسين، ظهرت جملة من الاتجاهات الحديثة لمواكبة عصر المعلومات، ومنها المكتبات الرقمية كمؤسسات ونظم قواعد بيانات ضخمة تحتوي على مختلف مصادر المعلومات المخزنة ونظم الاسترجاع الشاملة التي تعالج بفاعلية البيانات الرقمية .

وتعود الجذور الأولى لمصادر المعلومات الإلكترونية إلى الثمانينيات من القرن الماضي بالتزامن مع غزو الحواسيب الشخصية للمنازل والمكاتب، وتعززت الآمال مع طرح المعالجات القوية وزيادة قدرة الذاكرة في تخزين النصوص بما يتيح للجهاز الواحد اختزان آلاف العناوين وإمكانية نقلها على أسطوانات متراصة، ومع بداية التسعينيات أصبح بمقدور الفرد زيارة المكتبات الإلكترونية المتاحة على الشبكة العنكبوتية ؛ وإدراكا منها لأهمية هذه التطورات واستشرافها لما سيحدث في المستقبل، أيقنت دور النشر العالمية أن التطورات المقبلة ستطيح حتما بنشاط النشر التقليدي؛ مما حدا بها إلى توفير مختلف مصادر المعلومات الإلكترونية (الوردي و المالكي، 2002).

ويؤكد كل من عليان والسامرائي (2014) أن مصادر المعلومات الإلكترونية أصبحت في الوقت الحاضر من أهم المصادر التي توفر المعلومات السريعة للباحثين، وأن المكتبات وخاصة الجامعية منها أصبحت تظهر حرصاً شديداً على اقتناء هذا النوع من مصادر المعلومات إلى جانب المصادر التقليدية أو بديلا عنها في بعض الأحيان لما تتمتع به من مزايا عديدة؛ لذلك ترى متولي (2002) أن عملية تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية وإدارتها أصبحت من أهم عناصر المكتبة الجامعية وأنشطتها، بل من أهم مقومات نجاح مهمتها ووظائفها، ولتحقيق هذا الهدف تقوم المكتبات الجامعية بإعداد سياسات مكتوبة لتنمية مقتنياتها وإدامتها، فمثل هذه السياسات تعد أداة ضرورية لاتخاذ القرارات المنتظمة والموثوق بها للحصول على مصادر المعلومات الإلكترونية بمختلف أشكالها وأنواعها، كما تعد وثيقة حية تراجع بصفة منتظمة، تنظم عمليات التزويد والإتاحة لمصادر المعلومات وترشدها، مع اتخاذ القرارات اللازمة لحفظها أو تنقيتها أو حتى إلغائها.

وفي العقدين الماضيين، ومع ظهور النشر الإلكتروني وانتشاره، أصبحت المكتبات الجامعية حريصة كل الحرص على الاشتراك في مصادر المعلومات الإلكترونية للإفادة من الميزات التي توفرها هذه المصادر للباحثين، ولكنها وجدت نفسها أمام كم متزايد من مصادر المعلومات جعلها تفكر في سبيل آخر للإفادة إلى أقصى حد من الموارد المالية المتوافرة، لذلك لجأت إلى عقد اتفاقات بينية وتكتلات مكتبية تسمح لها بالتشارك في هذه المصادر، بالإضافة إلى توجيه الاشتراكات في هذه التجمعات

المكتبية نحو تغطية أكبر قدر ممكن من المصادر والحصول على أسعار مخفضة من الناشرين (الجابري والسالمي، 2008).

وأشار تقرير أصدره الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (إفلا) عام (2012) إلى التحديات التي باتت تواجه المكتبات في التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية، والتي لم تكن تواجهها عند القيام بعملية الاختيار والتزويد لمصادر المعلومات التقليدية المناظرة، لذلك يفضل أن تقوم المكتبة بتطوير سياسات وإجراءات واضحة عند اختيار المصادر الإلكترونية واقتنائها، يسترشد بها العاملون في تنمية المصادر الإلكترونية مع مراعاة تكلفة هذه المصادر، والجدوى الفنية، والترخيص، ومتطلبات الإتاحة والحفظ، وقيود الاستخدام (IFLA, 2012).

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

من خلال خبرة الباحثة وعملها في قسم الخدمات الفنية في مكتبة الجامعة الأردنية، لاحظت أن عملية تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية وإدارتها تتصف بأنها أكثر تعقيداً من تنمية مصادر المعلومات التقليدية وإدارتها لارتباطها بمجموعة من القضايا الشائكة مثل قضايا الترخيص، والإتاحة، والربط الشبكي، والتسعير، والملكية، وبسبب وجود كثير من التحديات التي تواجه المكتبات في اقتنائها مثل: الميزانيات المحدودة والارتفاع المستمر في أسعار المصادر الإلكترونية، وضرورة التعاون مع المكتبات الجامعية الأخرى للمشاركة في مثل هذه المصادر.

ولأن ما هو متوافر من سياسات لتنمية المجموعات في المكتبات العربية على الإنترنت فيما يتعلق بمصادر المعلومات الإلكترونية مثل: سياسة التزويد في مكتبات جامعة دمشق (2012-2014) (انظر الملحق رقم 4)، وسياسة تنمية المقتنيات في المكتبة المركزية بجامعة القاهرة (2002) لا يتعدى الإشارة إلى تلك المصادر بشكل مختصر، وأيضا عند البحث عن سياسات مكتوبة تخص الجامعات الاردنية – فعلى حد علم الباحثة – لايوجد سياسات مكتوبة لها، ولأن المتوافر من الدراسات العربية حول مصادر المعلومات الإلكترونية مثل دراسات القرعان، 2014، وحمزة، 2011، وعبد الواحد، 2008، وكليب، 2008 تناولت موضوع استخدام هذه المصادر في المكتبات، واتجاهات المستفيدين نحو استخدامها، ونظرا لندرة الدراسات - على

حد علم الباحثة - التي تناولت واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية والصعوبات التي تواجهها في اقتنائها، فقد جاءت هذه الدراسة لتكشف عن واقع تنمية وإدارة مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية، ومعرفة ما إذا كانت هذه التنمية تتم وفقا لسياسات مكتوبة تضعها المكتبات الجامعية الأردنية وتسير عليها، أم أنها تتم وفقا لمجموعة من الأعراف والممارسات التي ينتهجها القائمون على تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في الأقسام المختصة بذلك.

في ضوء ما سبق، تتمثل مشكلة هذه الدراسة في تعرف واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها، مع وضع سياسة مقترحة تسترشد بها المكتبات الجامعية الأردنية في تنمية تلك المصادر التي تقتنيها ؛ لذلك عملت الدراسة على الإجابة عن مجموعة الأسئلة التالية:

1- ما واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها؟
2- ما أثر كل من المستوى الوظيفي، والتخصص، والمؤهل العلمي، والخبرة، ونوع الجامعة في تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية ؟
3- ما مكونات السياسة الاسترشادية المقترحة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية وعناصرها ؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المكتبات الجامعية بصفة خاصة، ودورها المهم في تزويد أفراد المجتمع الجامعي والباحثين الآخرين بالمعلومات اللازمة لهم على اختلاف أشكالها وأنواعها ، وحاجة هذه المكتبات المستمرة إلى مواكبة التطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإفادة منها في تطوير أعمالها ونشاطاتها، وأن تكون دراسة يفيد منها الباحثون لإجراء دراسات على مجتمعات مشابهة لمجتمع هذه الدراسة.

ويؤمل أن يفيد من نتائج هذه الدراسة الجهات التالية:

1- الإدارات العليا للجامعات؛ إذ أن إلقاء الضوء على واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في هذه المكتبات يساعد في اتخاذ القرارات، ووضع الخطط الملائمة، والاستراتيجيات والسياسات التي من شأنها المساعدة في تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين.
2- مدراء المكتبات الجامعية؛ إذ إن تعرفهم على نتائج الدراسة سيساعدهم على تعرف صعوبات التطبيق ومحاولة تذليلها، وبالتالي تطوير العمل.
3- العاملون؛ إذ إن تعرفهم على السياسات اللازمة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، وطرق إدارتها، يساعدهم في إيجاد السبل الكفيلة بتنمية المجموعات بصورة سليمة تضمن الإفادة منها بصورة أفضل.
4- المكتبات الجامعية الأخرى؛ حيث تقدم هذه الدراسة سياسة مقترحة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية تسترشد بها هذه المكتبات في تنمية هذه المصادر.
5- الباحثون المتخصصون في مجال تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية.

مصطلحات الدراسة:

مصادر المعلومات الإلكترونية: (Electronic sources of Information)

هي تلك المصادر التي يمكن الوصول إليها واستخدامها بواسطة الحاسوب، سواء كان حاسوبا شخصيا، أو عملاقا، أو متاحا عبر جهاز نقال، والتي يمكن إتاحتها عن بعد من خلال الإنترنت أو محليا من خلال الوسائط المادية المتمثلة بالأقراص المدمجة CDs (IFLA, 2012)

ولأغراض هذه الدراسة، تشمل مصادر المعلومات الإلكترونية الأنواع التالية: الكتب الإلكترونية، والدوريات الإلكترونية، والمراجع الإلكترونية، والأطروحات والرسائل الجامعية في شكلها الإلكتروني، والفهارس الآلية للمكتبات، وقواعد بيانات النص الكامل على الخط المباشر، وقواعد البيانات الداخلية، والأقراص المدمجة، والصور الرقمية، والمصادر السمعبصرية الإلكترونية.

تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية: (Electronic Information Sources Development)

هي عملية تخطيط وبناء مجموعة متوازنة ومفيدة من مصادر المعلومات الإلكترونية، قائمة على أساس التقييم المستمر لحاجات المستفيدين، وتحليل إحصاءات الاستخدام ،وعادة ما تكون مقيدة بقيود الميزانية (Reitz,2004).

ولأغراض هذه الدراسة تشمل تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية : طرق الحصول على هذه المصادر، وسياسات تطويرها، ومعايير اختيارها، وشروط إتاحتها، والمشاركة في اقتنائها، والصعوبات التي تواجه المكتبات في تنميتها، وتقاس من خلال العلامة الكلية التي حصل عليها المستجيبون على أداة الدراسة.

المكتبات الجامعية :(University Libraries)

تعرف المكتبة الجامعية بأنها "المكتبة أو النظام المكتبي الذي يؤسس أو يدار ويمول من قبل الجامعة لتلبية احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والكليات والأقسام من المعلومات، وتلبية احتياجات البحث العلمي والمناهج الدراسية " (Reitz,2004).

المكتبات الجامعية الأردنية الرسمية:

هي المكتبات التابعة للجامعات الحكومية التي أنشئت في المملكة الأردنية الهاشمية بموجب قانون خاص بها وتخضع لقانون الجامعات الأردنية رقم (29) لسنة 1987م، والمقصود بالمكتبات الجامعية الأردنية الرسمية، مجموعة المكتبات التابعة للجامعات الأردنية الرسمية في شمال المملكة ووسطها وجنوبها وتمثلها ست مكتبات جامعية وهي : مكتبة الجامعة الأردنية، ومكتبة جامعة البلقاء التطبيقية، ومكتبة جامعة العلوم والتكنولوجيا، ومكتبة جامعة اليرموك، ومكتبة جامعة مؤتة، ومكتبة جامعة الحسين.

المكتبات الجامعية الأردنية الخاصة:

هي المكتبات التابعة للجامعات الأردنية الخاصة، وهي مؤسسات وطنية خاصة للتعليم العالي، تنشأ بموجب قانون التعليم العالي، لا تقل مدة الدراسة فيها عن أربع سنوات أو ما يعادلها، وتمنح الدرجة الجامعية الأولى على الأقل، وتملكها جهة غير حكومية (وزارة التعليم العالي، 2001)، والمقصود بالمكتبات الجامعية الأردنية الخاصة، مجموعة المكتبات التابعة للجامعات الأردنية الخاصة في منطقة الوسط وتمثلها ست مكتبات جامعية وهي : مكتبة جامعة فيلادلفيا، ومكتبة جامعة عمان الأهلية، ومكتبة جامعة الزيتونة، ومكتبة جامعة الزرقاء، ومكتبة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، ومكتبة جامعة الشرق الأوسط.

سياسات الاقتناء (Collection Development Policies)

هي بيان تحريري لخطة المكتبة في المحافظة على مظاهر القوة وعلاج مواطن الضعف، وهذه السياسة تمثل خطة العمل والمعلومات التي يسترشد بها العاملون في تفكيرهم واتخاذ قراراتهم (عبد الواحد، 2011).

أما إجرائياً، فالمقصود بالسياسات الأدوات الضرورية لاتخاذ القرارات المنتظمة والموثوق بها للحصول على مصادر المعلومات الإلكترونية بمختلف أشكالها وأنواعها، وتقاس من خلال العلامة الكلية التي حصل عليها المستجيبون على أداة الدراسة.

أسس الاختيار ومعاييره (Selection Principles)

هي مجموعة المعايير المستخدمة من قبل أمناء المكتبة لتحديد ما إذا كانت مادة معينة يجب أن تضاف إلى مجموعة المكتبة، وتضم عادة قائمة بالموضوعات التي ستغطيها، ومستويات التخصص، والطبعات، والعملة، واللغات، والأوساط المادية (مطبوعة، غير مطبوعة، المختصرات

... إلخ) وتعكس عادة هذه المعايير مهمة المكتبة (Reitz, 2004)، ويعرفها عبد المعطي (2004) بأنها الأسس التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرار بشأن مصادر المعلومات المناسبة للمكتبة بعد المفاضلة بينها لاختيار الأفضل باستخدام أدوات الاختيار ووسائله واتفاقاته.

أما إجرائياً، فالمقصود بأسس الاختيار مجموعة المعايير التي يتبعها القائمون عند اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية بعد التأكد من عدم توافر مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبة والتوصية باقتنائها، وتقاس من خلال العلامة الكلية التي حصل عليها المستجيبون على أداة الدراسة.

الإتاحة (Accessibility)

يقصد بها إمكانات الإفادة من مصادر المعلومات المتوافرة في المكتبة أو مركز المعلومات بشكل مادي، أو مختزنة إلكترونياً، أو من خلال إمكانات الوصول إليها بوساطة شبكات المعلومات المتاحة لمجتمعها (أحمد، 2010)، أو هي القدرة على الدخول إلى قاعدة معلومات أو معلومات رقمية أخرى واستخدامها (هاريس، 2006)

أما إجرائيا، فالمقصود بالإتاحة السماح للمستفيدين بالوصول إلى مصادر المعلومات الإلكترونية إما بالحيازة أو الاطلاع حسب الأنظمة والقوانين المتبعة في الجامعة، وتقاس من خلال العلامة الكلية التي حصل عليها المستجيبون على أداة الدراسة.

الترخيص الرقمي: (Digital Licensing)

ويقصد به عملية يقوم بموجبها كل من مالك المحتوى، ومستخدم المحتوى (ممثلا في إحدى المكتبات) بالموافقة على استخدام محتوى إلكتروني محدد والاطلاع عليه، وعادة ما تكون الأمور المتفق عليها معروضة باستفاضة في شكل مكتوب يطلق عليه "اتفاقية ترخيص" أو "عقد ترخيص" (هاريس،2006).

أما إجرائيا، فالمقصود بالترخيص موافقة مورد المحتوى الإلكتروني للمكتبة الجامعية بالوصول إليه والاستفادة منه، ويقاس من خلال العلامة الكلية التي حصل عليها المستجيبون على أداة الدراسة.

التعاون (Cooperation)

ويقصد بها كافة الأنشطة والعمليات والخدمات والتسهيلات التي يمكن أن تقدمها مكتبة ما لمكتبة أخرى أو أكثر، حيث تتم المشاركة في توفير أكبر قدر ممكن من المواد والخدمات المكتبية وإيصالها للمستفيد (عليان وأبو عجمية، 2005).

أما إجرائيا فالمقصود بمشاركة المصادر تلك العملية التي تنتج عن اتفاقيات (رسمية أو غير رسمية) بين مجموعة من المكتبات (عادة تكتلات مكتبية) تهدف إلى مشاركة مجموعاتها المكتبية لتحقيق الفائدة لمستخدميها وتقليل نفقات تنمية مجموعاتها، وتقاس من خلال العلامة الكلية التي حصل عليها المستجيبون على أداة الدراسة.

الصعوبات (Development Obstacles)

هي ما يعترض اقتناء مصادر المعلومات الإلكترونية من مشكلات تحول دون امتلاكها سواء على المستوى الإداري أوالمالي أو الفني المتمثل في البنية التحتية الأساسية اللازمة لاقتنائها (يوسف، 2010).

أما إجرائياً، فالمقصود بالصعوبات تلك المشكلات التي تواجه المكتبة وتحول دون امتلاك مصادر المعلومات الإلكترونية وذلك لأسباب مادية أو تكنولوجية أو إدارية، وتقاس من خلال استجابات أفراد الدراسة على الفقرات المخصصة لها في أداة الدراسة .

حدود الدراسة ومحدداتها:

تحددت نتائج هذه الدراسة بما يلي :

الحدود المكانية: انحصرت في اثنتي عشرة مكتبة جامعية رسمية وخاصة في الأردن.

الحدود الزمنية: العام الجامعي 2013-2014 .

الحدود البشرية: اقتصرت على جميع العاملين الذين يتعاملون مع مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية الرسمية والخاصة.

أما محددات الدراسة فتمثلت في: مجتمع الدراسة وعينتها، وأداتها ودلالات صدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولا: الإطار النظري:

مقدمة:

في الوقت الحاضر، وفي بيئة متغيرة يسودها التنافس الشديد بين المكتبات ومراكز المعلومات بشكل عام والمكتبات الجامعية بشكل خاص من أجل الاستمرارية والتميز، تتزايد الحاجة إلى المعلومات من قبل الباحثين في المجتمع الجامعي، ويزداد الطلب على الخدمات الحديثة المتطورة؛ وبسبب قلة الموارد المتاحة، وعدم قدرة أنظمة المكتبات الجامعية التقليدية على إمداد المستفيدين منها بالمعلومات اللازمة لهم بالسرعة الممكنة وفي الوقت المناسب، وأمام حرص

المكتبات الجامعية على التميز في خدمة مجتمع المستفيدين منها، وتلبية حاجاتهم المعلوماتية، وكسب رضاهم، كان لابد من إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع عملياتها وخدماتها.

يرى الحداد (2003) أن المكتبات الجامعية مطالبة بإعادة الهيكلة والتطوير والتغيير؛ فقد تغير مفهوم العمل فيها بحكم التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي مجال خدمات المعلومات واسترجاعها وبثها، وظهور خدمات ووظائف جديدة تبعا لذلك، وظهور المصادر الإلكترونية وسيادتها في كثير منها.

المكتبات الجامعية: مفهومها، وأهدافها، ووظائفها.

مفهوم المكتبات الجامعية:

يرى همشري (2009) أن المكتبات الجامعية تعد نوعاً متميزاً من المكتبات الأكاديمية، وتتمحور رسالتها حول تحقيق أهداف الجامعة، فقد تظهر المكتبة الجامعية بعدة أشكال من أهمها المكتبة المركزية التي تخدم الجامعة عامة، أو بشكل مجموعة من المكتبات التي تتبع الكليات أو الأقسام والبرامج الأكاديمية دون وجود للمكتبة المركزية، وقد تظهر في شكل تنظيمي آخر من خلال مكتبات تخدم طلبة المرحلة الجامعية الأولى ومكتبات تخدم طلبة الدراسات العليا.

ويعرف قاموس علم المكتبات والمعلومات على الخط المباشر ODLIS (2014) المكتبة الجامعية بأنها: المكتبة أو نظام المكتبة الذي تم تأسيسه وإدارته وتمويله من قبل الجامعة ليلبي الاحتياجات المعلوماتية والبحثية والتدريسية للطلاب والعاملين وأعضاء هيئة التدريس فيها؛ أما المالكي (2003) فيعرفها بأنها: "تلك المؤسسة العلمية الثقافية التي تهدف إلى خدمة الطلبة، وأعضاء الهيئة التدريسية، وموظفي الجامعة وعموم الباحثين، وتشمل مكتبات الكليات والجامعات والمعاهد العليا والمكتبات الأخرى الملحقة بمؤسسات التعليم العالي."

أهداف المكتبة الجامعية ووظائفها:

يرى همشري (2009) وأن المكتبة الجامعية تستمد وجودها وأهدافها من الجامعة ذاتها، ورسالتها جزء لا يتجزأ من رسالة الجامعة، وهذه الأهداف تتمثل في مساندة العملية التعليمية التعلمية في الجامعة، وتشجيع البحث العلمي ودعمه، وتنمية التعلم الذاتي للطلبة، وخدمة المجتمع،

ولتحقيق الأهداف السابقة يرى عليان والمومني (2009)، وبدر (2000) أنه لابد للمكتبة الجامعية من القيام بالوظائف التالية:

1. اختيار وتوفير المواد المكتبية المناسبة التي تساهم في دعم وتطوير المناهج الدراسية.
2. عقد دورات تدريبية مستمرة للمستفيدين للتعرف على أحدث المستجدات والبحوث والتكنولوجيا في حقل المعلومات.
3. تنظيم المصادر والمجموعات من خلال فهرستها وتصنيفها وإعداد الفهارس اللازمة.
4. تقديم الخدمات المكتبية المختلفة والطرق المناسبة كخدمة الإعارة، والخدمات المرجعية والإرشادية والإعلامية.
5. تأهيل العاملين في المكتبة وزيادة قدرتهم وفاعليتهم بالاتصال مع المستفيدين، ومساعدتهم في استراتيجيات البحث وإتقان مهارة التعامل مع تقنيات متطورة.
6. التعرف على حاجة المجتمع المحلي لتسويق أكبر قدر من المعلومات، وجذب أكبر عدد من المستفيدين.

مفهوم النشر الإلكتروني ومجالاته:

يذكر الصرايرة (2008) أنه منذ وجد الإنسان كان اتصاله شفهيا أو بالإشارة، إلى أن ظهرت الكتابة، فاستخدم رقاق الحجارة وجدران الكهوف وجلود الحيوانات، ثم اكتشف قدماء المصريين ورق البردي، حيث أصبحت مادة الكتابة الأولى، إلى أن اخترع الصينيون الورق، وبعد ذلك اخترعت الطباعة بالآلات اليدوية ثم الكهربائية، إلى أن ظهرت الحاسبات الآلية لتحل محل آلات الطباعة، وازدهر النشر في عصر الحاسبات الآلية حتى ظهور الإنترنت الذي أصبح يستخدم على نطاق واسع في نشر جميع أنواع المعلومات، وهنا ظهر النشر الإلكتروني.

ويعرف عليان والسامرائي (2010) النشر الإلكتروني بأنه: استخدام الأجهزة الإلكترونية والتكنولوجيا الحديثة وفي مقدمتها الحاسبات الآلية في مختلف مجالات النشر الإلكترونية كالإنتاج والتوزيع والإدارة، حيث يتم توزيعها على وسائط إلكترونية كالأقراص المرنة والأقراص المدمجة والإنترنت.

ويضيف الصرايرة (2008) أنه قد تم استخدام النشر الإلكتروني في مجالات عديدة من مثل: نشر الأبحاث العلمية ؛ حيث يحتاج الطلبة والباحثون إلى توافر هذا النوع من المعلومات أثناء بحثهم، ونشر الكتب والمحاضرات الدراسية الجامعية، بحيث يستطيع الأستاذ الجامعي نشر الكتب والمحاضرات التي يريد تدريسها إلكترونياً، وفي مجال الصحف والمجلات التي أصبح من الممكن الوصول إلى نصها الكامل عن طريق الخط المباشر، وفي مجال الدوريات العلمية، حيث يستطيع الباحث إرسال بحثه بالبريد الإلكتروني لرئيس التحرير، وبعد تحكيمه وقبوله يتم نشر البحث وإخطار المشتركين بالدورية بوجود البحث ، بالإضافة إلى استخدام النشر الإلكتروني في مجال نشر الأدلة التقنية، وفهارس المكتبات وكشافاتها.

مزايا النشر الإلكتروني وعيوبه:

تذكر الدباس (2011)، وعليان والسامرائي (2010) أن للنشر الإلكتروني كثيراً من المزايا منها:

- تقليل تكاليف النشر التي يتحملها الناشر أو المؤلف، حيث تتم بشكل إلكتروني دون الحاجة إلى أجور طبع وتوزيع وشحن.
- سهولة تحديث المعلومات وإجراء المراجعات والتعديلات والإضافات إلكترونياً.
- اختصار الوقت، إذ يستطيع المستخدم البحث عن كتاب معين عن طريق زيارة موقع الكتب الإلكترونية، أو زيارة موقع باحث معين على الإنترنت.
- سهولة البحث عن معلومات معينة، بدلا من تصفح كل صفحات الكتاب، ويمكن لجهاز الحاسوب أن يبحث عن كلمة أو كلمات بشكل آلي.
- التفاعلية، حيث يمكن توصيل القارئ أثناء قراءته بمعلومات إضافية من خلال ما يعرف بنقاط التوصيل (Hyper Links).
- توفير المساحة، مما يعني الاستغناء عن المساحات التي تحتلها الوثائق، واستبدالها بجهاز حاسوب خادم (Server) توضع عليه الوثائق الإلكترونية.
- النشر الذاتي، يتيح النشر الإلكتروني للباحثين والمؤلفين نشر إنتاجهم مباشرة من مواقعهم على الإنترنت دون الحاجة إلى مطابع، أو ناشرين، أو موزعين.

ويرىكل من المدادحة (2011)، والنوافلة (2004) أنه على الرغم من المزايا السابقة، إلا أن النشر الإلكتروني مازال يعاني من بعض العيوب من مثل:

- تعرض المعلومات إلى التدمير والتخريب بسبب الفيروسات والقرصنة التي يتعرض لها.
- عدم توافر الأجهزة والمعدات وضعف البنية التحتية في بعض المجتمعات، الأمر الذي قد يحرمها من فوائد النشر الإلكتروني.
- عدم توافر القدرة على التمييز بين المعلومة الإلكترونية الأصلية من المسروقة على الشبكة.
- الحاجة إلى تعلم استخدام بعض البرامج للحصول على الكتب الإلكترونية وقراءتها.
- صعوبة حماية الملكية الفكرية وتأمين المحتوى من التعديل والتزييف.

مصادر المعلومات الإلكترونية (Electronic sources of Information):

عرف الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (إفلا) مصادر المعلومات الإلكترونية بأنها "تلك الأعمال التي يمكن الوصول إليها واستخدامها بوساطة الحاسوب، سواء كان حاسوبا شخصيا، أو عملاقا، أو متاحا عبر جهاز نقال، والتي يمكن إتاحتها عن بعد من خلال الإنترنت، أو محليا من خلال الوسائط المادية المتمثلة بالأقراص المدمجة CDs" (IFLA, 2012).

وفي تعريف آخر أكثر شمولا، عرفت حمدي (2009) مصادر المعلومات الإلكترونية بأنها "تلك الأعمال التي يتم إنشاؤها أو تسجيلها واختزانها والبحث عنها، واسترجاعها وتناقلها واستخدامها رقميا باستخدام الحاسب الآلي والتجهيزات الملحقة به، سواء أكانت متاحة عبر الشبكات – وهي الإتاحة عن بعد، مثل: قواعد البيانات على الخط المباشر- أم محملة على أحد الوسائط المادية (أقراص مرنة، وأقراص صلبة، وأقراص مدمجة) وهي الإتاحة المادية، ويتم التمتع بحق استخدامها إما عن طريق التأجير أو الترخيص، وإما عبر الإتاحة المجانية سواء كانت أعمالا مستقلة بذاتها أم كانت أجزاء من أعمال أكبر.

مراحل تطور تكنولوجيا المصادر الإلكترونية:

تطورت التكنولوجيا التي تعاملت مع مختلف أنواع المعلومات، من حيث الخزن والحفظ والمعالجة والاسترجاع، وقد سهلت على الباحثين الوصول إلى ما يحتاجونه من معلومات بالسرعة

والدقة المطلوبتين، ويقدم عليان (2010) عرضا موجزاً للتطور الذي واكب مفهوم تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات بشكل مراحل متعاقبة أحيانا ومتداخلة أحياناً أخرى كما يلي:

- مرحلة استخدام المصغرات أو المايكروفورم بأنواعها المختلفة كالمصغرات الفلمية، وتم استخدام هذه التكنولوجيا بشكل خاص للكتب النادرة والمخطوطات.
- مرحلة استخدام الحاسوب وذلك لبناء بيانات داخلية أو محلية في المكتبات ومراكز المعلومات، كلٌ على انفراد كقواعد الفهارس، والتزويد ... إلخ.
- مرحلة استخدام الحاسوب مع تقنية المصغرات من أجل الحصول على مخرجات الحاسوب المصغرة. وقد استخدمت مثل هذه التكنولوجيا في فهارس بعض المكتبات على وجه الخصوص.
- مرحلة استخدام الحاسوب في بنوك المعلومات المحوسبة ومراصدها، مع اعتماد جهاز أو أداة التعديل والتحويل للإشارات الرقمية الخارجة من الحاسوب إلى إشارات قياسية يمكن نقلها عبر وسائل الاتصال المتاحة.
- مرحلة الحاسوب مع الأقراص المكتنزة أو المتراصة للبحث في قواعد بيانات الأقراص المكتنزة.
- مرحلة الحاسوب مع الوسائط المتعددة وذلك للبحث في قواعد الوسائط المتعددة.
- مرحلة الحاسوب وقواعد البيانات الداخلية المحوسبة بالإضافة إلى تقنيات اتصال مناسبة للتراسل مع حواسيب وقواعد أخرى في مكتبات ومراكز قريبة أو بعيدة.
- مرحلة مصادر المعلومات من خلال شبكة المعلومات العالمية الإنترنت، حيث يقع الإنترنت في قمة التطور لمختلف أنواع التكنولوجيات السابقة.

تصنيف مصادر المعلومات الإلكترونية :

حدد لانكستر Lancaster (1989) اتجاهات مصادر المعلومات المنشورة إلكترونيا بالاتجاهين التاليين:

الاتجاه الأول :

كل ما يتوافر حالياً من مصادر معلومات إلكترونية ضمن الأقراص المدمجة (CD-ROM) أو الاتصال المباشر (Online)، أو هي في الواقع المصادر الورقية التقليدية نفسها التي ما يزال التعامل معها قائماً، ولكنها تُخزن وتُثبت أو تُسترجع إلكترونياً.

الاتجاه الثاني :

أن مصادر المعلومات الإلكترونية لا تلغي وجود الوعاء الورقي وتُؤمن الاتصال المباشر بين مُنتج المعلومات من جهة والمستفيد منها من جهة ثانية فحسب، بل تهدف إلى التغيير الشامل في البنيان المألوف لشكل الورقة أو الكتاب المطبوع، وهذا يعني أن مصدر المعلومات سيكون غير ورقي منذ البداية ، وسيظهر على شكل فقرات متعددة، لأن كل مؤلف - من خلال طرفيته - سيقوم بإدخال البيانات الخاصة بمؤلفه (مقالة، كتاب، بحث في مؤتمر) ووفق برامج خاصة معدة لهذا الغرض تضمن التمييز بين الفقرات المختلفة في المقالة الواحدة، أو الفصول المختلفة من الكتاب الواحد لضمان الاسترجاع المنظم لمقتطفات من عدة مؤلفين في موضوع محدد، وبهذه الطريقة سيكون باستطاعة المستفيد التجول بحرية ضمن المصادر المتاحة له عبر شبكات المعلومات التي تربط المؤلفين بالمستفيدين، والناشرين، ووسطاء المعلومات في حلقة اتصالية إلكترونية .

ويرى كل من عليان والسامرائي (2014) وحمدي (2009) أنه يمكن تقسيم مصادر المعلومات الإلكترونية إلى المجالات التالية: نوعية المحتوى ونمطه، والتغطية الموضوعية، ونقاط الإتاحة وسبل الوصول إلى المعلومات، وجهات التجهيز، ونوع قواعد البيانات، والوسط المستخدم، على النحو التالي:

أ. مصادر المعلومات الإلكترونية حسب نوعية المحتوى ونمطه:

- الكتب الإلكترونية (Electronic Books).
- الدوريات الإلكترونية (Electronic Periodicals).
- المصادر المرجعية الإلكترونية (Electronic References).
- النشرات والكتيبات والمطويات والمصادر الأخرى الإلكترونية.

ب. مصادر المعلومات الإلكترونية حسب التغطية الموضوعية:

- متخصصة شاملة، تخص موضوعاً متخصصاً من دون الخوض في تفاصيل التخصصات الدقيقة له، كالمصادر الطبية، أو المصادر الاقتصادية، ومن أمثلة هذا النوع ما يلي (Biosis/ NTIS/ (MEDLINE/AGRCOLA
- متخصصة دقيقة، تعالج موضوعاً متخصصاً بعمق، كمصادر مرض المناعة المكتسبة، ومصادر التشريح.
- عامة، شاملة لمختلف أنواع الموضوعات ومن أمثلة هذا النوع (DIALOG) .

ج. مصادر المعلومات الإلكترونية حسب نقاط الإتاحة وسبل الوصول إلى المعلومات:

- قواعد البيانات الداخلية أو المحلية، وهي المعلومات المتوافرة في حاسوب المركز أو المؤسسة الواحدة التي تمكنت من حوسبة إجراءاتها ومحتوياتها من مصادر المعلومات .
- الشبكات المحلية والقطاعية (المتخصصة) والوطنية، أي مصادر المعلومات التي يمكن الحصول عليها من الشبكات التعاونية على مستوى منطقة جغرافية محددة، أو الشبكات التي تخص قطاعاً موضوعياً محدداً.
- الشبكات الإقليمية والواسعة وهي شبكات على مستوى إقليمي أو دولي محدود، مثل شبكة المكتبات الطبية لشرق البحر الابيض المتوسط المعروفة باسم (EMLIBNET) وشبكة (OCLC).
- الإنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية المعروفة باسم WWW/World Wide Web.

د. مصادر المعلومات الإلكترونية حسب جهات التجهيز:

- مصادر تجارية على الإنترنت، كالمؤسسات والشركات التجارية الموزعة في مختلف مناطق العالم التي تسعى إلى تحقيق أرباح مادية من إتاحتها للمعلومات.
- مصادر مؤسسية غير ربحية، كالجامعات ومؤسسات البحوث وغيرها من المؤسسات التي أتاحت معلوماتها ومصادرها مجانا.

ه. مصادر المعلومات الإلكترونية حسب نوع قواعد البيانات:

- قواعد بيانات ببليوغرافية Bibliographic Databases.
- قواعد بيانات مستخلصات Abstract Databases.
- قواعد نصوص كاملة Full text Databases.

و. مصادر المعلومات الإلكترونية حسب الشكل المادي أو الوسيط المحمل عليه:

- الأقراص المدمجة Compact Discs.
- الأقراص المرنة (Floppy Discs)، أو الأقراص الصلبة (Hard Disk)، و تكنولوجيا iPOD، وتكنولوجيا USB Flash Drive.
- أقراص الفيديو الرقمية Digital Video Disc.
- الملفات المتاحة على الخط المباشر أو عن بعد Online/Remotely Accessible Files

أشكال مصادر المعلومات الإلكترونية:

يذكر كلٌ من عليان، (2010)، و سيد، (2010)، وقنديلجي وعليان والسامرائي، (2009)، والخفاجي، (1996) أن من أشكال مصادر المعلومات الإلكترونية ما يلي:

- **الكتب الإلكترونية:** يقصد بالكتاب الإلكتروني بأنه مجموعة ملفات لنصوص محوسبة، تشبه في تنظيمها وترتيبها الكتب المطبوعة، انتشرت على إثر التقدم الهائل في مجال الإلكترونيات والاتصالات. وهي متوافرة على الإنترنت، أو الأقراص المدمجة، أو الأشكال المحوسبة الأخرى.
- **الأقراص متعددة الأغراض:** وقد انتشر وجودها ضمن مجاميع المكتبات لما تمتاز به من إمكانات الجمع بين النص والصورة الثابتة والمتحركة والصوت، وهي تخدم تخصصات وموضوعات كثيرة.
- **الدوريات الإلكترونية:** وهي منشورات متسلسلة متاحة في الصيغة الرقمية؛ منها ما يوزع على أقراص ضوئية، ومنها ما يوزع على الإنترنت، حيث يوصل إلى بعضها عن طريق الويب أو

البريد الإلكتروني ؛ وبعضها له مثيل ورقي وآخر إلكتروني فقط، ويمكن نشرها بالصيغة الإلكترونية، أو إعادة صياغة الدوريات الورقية إلكترونيا، وهي إما أن تكون مجانية أو باشتراك فقط، وإما أن تكون محكمة أو ليست خاضعة لسيطرة نوعية.

- **المراجع الإلكترونية:** وهي كافة أنواع مصادر المعلومات المرجعية التي يرجع إليها الباحثون بغرض استشارة المعلومات المتوافرة فيها في جانب محدد من جوانب المعرفة، أو الزيادة المعرفية عن موضوع محدد كالموسوعات الإلكترونية، والقواميس الإلكترونية، والأدلة الإلكترونية.
- **الفهارس الآلية للمكتبات بأنواعها المختلفة:** وتعرف بفهارس الخط المباشر، وهي المشهورة باسم أوباك OPAC أي الفهارس المحوسبة للمكتبة، و يمكن لأي شخص أن يصل إليها من خلال محطة طرفية حاسوبية، أو حاسوب شخصي وضع لهذا الغرض في المكتبة المعنية. أو من خلال الشبكة العنكبوتية والإنترنت Web-OPAC.
- **قواعد البيانات العالمية على الخط المباشر:** تنقسم قواعد البيانات العالمية على الخط المباشر إلى عدة أنواع، وفيما يلي إيضاح موجز لكل منها:

أ. **قواعد ببليوغرافية:** وتشتمل هذه القواعد على البيانات الأساسية التي تعكس الفهرسة الوصفية والموضوعية والكشافات والمستخلصات لمصادر المعلومات. فهي لا تقود الباحث إلى المعلومات مباشرة، بل تعرفه بما هو منشور ومتوافر من مصادر عن المجال الذي يبحث عنه، مثل قاعدة مدلاين (Medline) الطبية.

ب. **قواعد رقمية وإحصائية (Numeric & Statistical Databases)** وتشتمل على إحصاءات سكانية أو إحصاءات متنوعة أخرى يحتاج الباحثون الرجوع إليها. ومن أمثلتها الكتاب الإحصائي للأمم المتحدة الذي يشتمل على إحصاءات السكان والقوى العاملة والأجور والأسعار.

ج. **قواعد نصوص كاملة (Full-text Databases)** هناك المئات من قواعد البيانات لنصوص كاملة للدوريات، ولنصوص كاملة من الكتب.

د. **قواعد البيانات الداخلية :** وهي القواعد التي تقوم المكتبة بتصميمها وبنائها حسب حاجاتها، و يمكن لاحقا أن تتاح على الخط المباشر عبر الشبكات المختلفة ومنها الإنترنت لتقديم خدماتها.

- **الأطروحات والرسائل الجامعية الإلكترونية:** وهي رسائل الماجستير والدكتوراه المتاحة في الشكل الإلكتروني، وتقابلها تلك المتاحة ورقياً إلى أن يتم تحويلها إلى شكل مقروء آليا بوساطة عملية المسح الضوئي. ومن أشهر الشبكات التي تقوم بتجميع هذا النوع من الرسائل: شبكة المكتبات الرقمية للرسائل والأطروحات الرقمية.
- **الأقراص المدمجة أو المكتنزة:** وهي أسطوانات مصنوعة أساسا من مادة شبه زجاجية مغطاة بغطاء فضي شفاف تسجل عليها المعلومات وتسترجع من خلال نظام الحاسوب.
- **المصادر عبر الإنترنت:** وهي تلك المواقع الخاصة بمؤسسات وأشخاص وشركات ومكتبات وجمعيات وجامعات ومدارس وأندية وغيرها من مصادر المعلومات بمفهومها الواسع، وتهدف هذه المصادر إلى إشباع الحاجات المعلوماتية لطالبيها، وقد أصبح من الضروري في الوقت الحالي أن تتنبه المكتبات إلى مثل هذه المصادر وأن تعتبرها جزءاً من خدماتها المعلوماتية المحوسبة المهمة عبر الإنترنت، بالإضافة إلى محرك البحث الذي أصبح غاية في الدقة والروعة قي إنجاز طرق بحثية يستطيع الباحث أن يجد بواسطتها أي معلومات يبحث عنها.

منافذ الحصول على مصادر المعلومات الإلكترونية:

يذكر القاسم (2007) أن المكتبات ومراكز المعلومات وحتى الأشخاص -أحيانا- يستطيعون التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية والحصول عليها عبر واحدة أو أكثر من المنافذ التالية:

1. الاتصال بقواعد البيانات عن طريق الاتصال المباشر (Online)، يعرف أيضا بالاتصال المباشر.
2. شراء حق الإفادة من الخط المباشر من خلال أحد مراكز الخدمة على الخط.
3. الاشتراك من خلال الشبكات المحلية والإقليمية والدولية.
4. الاشتراك من خلال وسطاء المعلومات أو تجار المعلومات (Information Brokers).
5. الاشتراك في شبكات تعاونية خاصة لتقاسم المصادر المعروفة ب (Sharing Network .(Resources.

دورة حياة مصدر المعلومات الإلكتروني:

تقسم حمدي (2009) دورة حياة مصدر المعلومات الإلكتروني إلى المراحل التالية:

1. مرحلة الإنشاء: تنطوي هذه المرحلة على خطوتين أساسيتين هما : خطوة التصميم وخطوة التنفيذ، و ينبغي دراسة عناصر مهمة خلال مرحلة الإنشاء بخطوتيها من مثل: الاختيار، والتكلفة، والمزايا المتحققة، و المحتوى الفكري، ومدى ثبات المصدر، والبنية، والشكل، وطبيعة المعلومات الموصوفة، ومستوى هذا الوصف، وحقوق الملكية الفكرية وغيرها من العناصر. كما أنه ليس من الضرورة أن تنشئ المكتبة مصدر المعلومات الإلكتروني بنفسها، بل هناك مصادر أخرى للحصول عليه من مثل: الترخيص، والنسخ (Copying)، والنسخ المرآوي (Mirroring copying) ،الذي هو عبارة عن عملية نسخ لمصدر المعلومات الإلكتروني على جهاز حاسوب خادم (Server).
2. مرحلة الإدارة والحفظ: تبدأ هذه المرحلة فور الانتهاء من مرحلة إنشاء مصدر المعلومات الإلكتروني؛ حيث يتولى المسؤول عن عملية الإنشاء حفظ المصدر وإدارته على المدى القصير إلى أن يتم إرساله إلى القسم الذي يتولى مسؤولية الحفظ على المدى البعيد.
3. مرحلة الاستخدام: قد تبدأ عملية استخدام مصدر المعلومات الإلكتروني فور الانتهاء من إنشائه، وقد تؤجل إلى ما بعد انتهاء عمليتي الإدارة والحفظ، وتتوقف عملية إتاحة مصدر المعلومات الإلكتروني للاستخدام على مجموعة من العناصر، مثل: الهدف من إنشائه، وكيفية إنشائه، والاتفاقيات التعاونية بين الأطراف المعنية بالمصدر، ومدى توافر التجهيزات المادية والبرمجية اللازمة لاستخدامه.

أسباب توجه المكتبات ومراكز المعلومات نحو مصادر المعلومات الإلكترونية:

أصبح البحث عن المعلومات عبر الإنترنت من أوائل ما يتبادر إلى ذهن معظم الباحثين في الوقت الحالي، من هنا تكونت لدى المكتبات رغبة شديدة باقتناء مصادر المعلومات الإلكترونية جنباً إلى جنب مع نظيراتها المطبوعة أو بديلاً عنها في أحيان كثيرة، ويوضح قنديلجي وعليان والسامرائي (2009)، والدباس (2010) المزايا التالية لمصادر المعلومات الإلكترونية:

1. السيطرة على الكم الهائل المتدفق من المعلومات، حيث تسهل النظم الحاسوبية خزن المعلومات ومعالجتها واسترجاعها بسرعة وسهولة.
2. السرعة في تحريك المعلومات وتناقلها، أي سرعة تناقل المعلومات من موقع لآخر، من دون النظر إلى المكان أو البعد الجغرافي.
3. إمكانية التحويل من وسيط إلكتروني إلى وسيط آخر، مثال ذلك التحويل من الشكل الإلكتروني إلى الشكل الليزري، أو إلى الشكل الورقي.
4. ضمان الاقتصاد الملموس في الوقت والجهد والمال.
5. إلغاء السيطرة أو المركزية أو التحكم في تبادل المعلومات، أي التخلص من مركزية وسائل الإعلام والاتصال ووسائل تناقل المعلومات.
6. تعزيز عوامل التطوير والتحديث المعرفي؛ فتوافر الكم الهائل من المعلومات يسهل على الإنسان الباحث التحليل والاستنتاج الذي يقود إلى المعرفة.
7. دقة النظم الحاسوبية التي لا تعاني من الإرهاق عند استخدامها لفترات طويلة.
8. غيرت مصادر المعلومات الإلكترونية من طبيعة عمل أمين المراجع التقليدية وحولته إلى أخصائي معلومات يشارك المستفيد ويرشده في الحصول على المعلومات والاتصال مع قواعد البيانات، أو البحث في القواعد المتاحة، وأحيانا قيادته في استراتيجية البحث.
9. إمكانية توفير المكتبة سبل الوصول للمستفيدين إلى مصادر معلومات غير متوافرة أو متاحة على الورق أساسًا.

مشاكل التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية

يذكر كل من عليان والسامرائي (2014)، وعليان (2010) أنه على الرغم من الفوائد الكبيرة لمصادر المعلومات الإلكترونية إلا أن هناك كثيراً من المشاكل التي تواجه المكتبات عند التعامل معها مثل:

- ضعف البنية التحتية في المكتبات ومراكز المعلومات، وينطبق ذلك على الأجهزة والمعدات المناسبة، والبرمجيات الفعالة.
- ضعف البيئة التكنولوجية، والمستلزمات البشرية التي تتعامل مع الشكل الإلكتروني لمصادر المعلومات.

- الافتقار إلى المعايير والمقاييس الموحدة للتعامل مع المصادر الإلكترونية.
- مشاكل التعامل مع الشكل الإلكتروني لمصادر المعلومات على مستوى الفهرسة، والتصنيف، والتزويد والسيطرة عليها.
- مشاكل الاستشهادات (Citations) المرجعية للمصادر الإلكترونية، حيث يصعب تحديد عنوان المجلة أو الكتاب أو هوية المؤلف، مع التغير في المواقع (URL) التي توصل الباحث إلى مثل هذه المصادر.
- حاجة الباحثين لتحويل الشكل الإلكتروني إلى أشكال ورقية لغرض تناقلها، أو التعليق عليها.
- المعوقات والحواجز اللغوية، حيث إن معظم المصادر الإلكترونية مكتوبة باللغة الإنجليزية واللغات الأجنبية الأخرى .
- مشاكل حقوق التأليف، وإساءة التعامل مع نقل المعلومات واقتباسها.
- الجانب النفسي المتمثل في تقبل الشكل الإلكتروني للمعلومات.

تنمية مجموعات مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية:

يوضح همشري (2008) أن الهدف الأساسي لوجود المكتبة الجامعية هو خدمة المستفيدين منها وتحقيق رضاهم عنها، وبالتالي توفير ما يحتاجون من مصادر معلومات حديثة بما يعكس حقيقة حاجاتهم ؛ لذلك تسعى المكتبات الجامعية إلى تكوين مجموعة غنية ومتوازنة وشاملة وحديثة من مصادر المعلومات المختلفة، في مختلف الموضوعات واللغات والأشكال تساعدها على تحقيق أهدافها.

ويرى هارول و بد Harole and Budd (1994) أنه في العقدين السابقين، انتقل التركيز في تنمية مصادر المعلومات من الاهتمام بالكمية إلى النوعية، ومن الاهتمام بالحاجات الحالية للمستفيدين إلى الاهتمام بحاجاتهم الحالية والمستقبلية، ومن الاهتمام بتنمية مصادر المعلومات إلى الاهتمام بإدارتها، ومن إدارة المجموعات إلى إدارة محتوياتها، وإتاحة هذه المحتويات للمستفيدين وإيصالها إليهم، وتوضح متولي (2002) أن التغير الذي فرضه عصر الإتاحة والوصول الإلكتروني للمعلومات من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت فرض تحولين مهمين على المكتبات الجامعية، هما:

التحول من تنمية مصادر المعلومات التقليدية إلى مصادر المعلومات الإلكترونية، والتحول من بناء المجموعات المحلية إلى الحصول على المعلومات الكونية ومن جميع أقطار العالم.

وتعرف تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية بأنها: "عملية تخطيط مجموعة متوازنة ومفيدة من مصادر المعلومات الإلكترونية وبنائها، وتكون قائمة على أساس التقييم المستمر لحاجات المستفيدين، وتحليل إحصاءات الاستخدام، وعادة، تكون مقيدة بقيود الميزانية (Reitz,2004)".

سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية:

يذكر لي وبويل Lee and Boyle (2009) أن سياسة تنمية مصادر المعلومات تعد إجراءاً أساسياً في عملية تنمية مصادر المعلومات التقليدية، ومع ذلك فمن الملاحظ تجاهل هذه الخطوة المهمة عندما يتعلق الأمر ببناء مجموعة مصادر المعلومات الإلكترونية وإقتنائها. هذا التجاهل قد يكون غير مقصود في كثير من الحالات على الرغم من أهمية مثل هذا الإجراء ؛ وعليه يجب الاهتمام بتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية بشكل متواز مع المصادر المطبوعة، كما يجب على المكتبات وضع سياسة عامة متناسقة لتنمية مجموعات المكتبة بجميع أشكالها.

ويشير كل من منصور ويوسف (2011) إلى أن تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية "هي عملية بناء مستمرة ومتجددة ومحددة الهدف ومحكمة التخطيط لمصادر المعلومات الإلكترونية، التي تتم من خلال سياسة تزويد خاصة بها، تلك السياسة التي يجب أن تكون واضحة في صياغتها ومحكمة بدقة في كتابتها ومعلنة لكل من العاملين بالمكتبة والمستفيدين منها، وكذلك يجب أن تكون محددة للعمليات والإجراءات التي من خلالها تتم عملية انتقاء هذه المصادر من قبل المكتبة للمساعدة في بناء مجموعاتها الرقمية".

ويعرفها عبد المعطي (2004) بأنها" تلك الخطة والمحددات التي تضعها المكتبة بعد دراسة احتياجات مجتمع المكتبة وواقع مجموعاتها، وفي ضوء أهدافها، حتى تسير بمجموعاتها نحو تحقيق تلك الأهداف، وتنأى بها عن المشاكل والعقبات التي تواجه القائمين عليها "؛ أما النوايسة (2000) فيرى أنها" بيان مكتوب يستخدم كأداة تخطيط ووسيلة اتصال

لتنمية المجموعات وفق أهداف محددة ورسم سبل التعاون والتنسيق داخل المكتبة وبين المكتبات المتعاونة"، بينما يصفها واينتراوب Weintraub (1998) بأنها" لوائح عامة، يقصد بها أن تكون تنظيمات عامة متاحة للاطلاع والاستخدام من قبل كل من المستفيدين والمسؤولين عن تنمية المجموعات والناشرين،وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه السياسات تشتمل على مواد مختلفة في تنمية المجموعات مثل لائحة بناء المجموعات، وقضايا التراخيص والاتفاقات الخاصة بالمصادر الإلكترونية".

أسباب وضع سياسة تنمية مجموعات مكتوبة:

توضح كل من الأشقر (2012)، وإفلا (2001)، وعبد المعطي (2004) أن صياغة سياسة تنمية المجموعات في المكتبة تعد نظاما عمليا يقوم على مجموعة من التعليمات التي سيستفيد منها المكتبيون والمستفيدون على حد سواء، وتفيد هذه السياسة بالإضافة إلى كونها أداة لاختيار المواد العلمية، أو لوصف المجموعات الحالية في إعادة النظر في أهداف المكتبة وغاياتها، على المدى القصير والطويل، والأخذ بعين الاعتبار الأولويات في نشاطاتها المختلفة، كما تساعد في تقييم الميزانية، وهي مفيدة كوسيلة اتصال داخل المكتبة من جهة، وبين المكتبات من جهة أخرى؛ أما الأسباب الأساسية لوضع سياسة لتنمية مجموعات مكتوبة فيمكن تبريرها في إطار الأمور التالية:

1. الاختيار: المهمة الأولى لسياسة تنمية المجموعات في شكل وثيقة مكتوبة، هي مساعدة المكتبيين عند اختيار مصادر المعلومات (المطبوعة والإلكترونية) من مجموعات المكتبة أو حذفها؛ فوثيقة سياسة تنمية المجموعات تعمل كدليل إرشادي في كل إجراء من إجراءات التزويد التي تشمل الاختيار، والاقتناء، وتكامل المجموعات، والتعشيب، والحفظ (الأرشفة في حالة المصادر الإلكترونية) والاستبعاد، والحذف، كما تقلل هذه الوثيقة من التحيز الشخصي لأنها تضع قرارات الاختيار الفردية ضمن سياق الأهداف العامة لبناء مجموعات المكتبة، وتضمن كذلك التوافق والاستمرارية في اختيار المصادر ومراجعتها.
2. التخطيط: السياسة المكتوبة هي وثيقة أساسية توضع للتخطيط المستقبلي، وتساعد في تحديد الأولويات، خصوصاً عندما تكون الميزانية محدودة من جهة، وتستغل كمبرر لطلب ميزانيات إضافية، أو المحافظة على الميزانية الموجودة من جهة أخرى ؛ فوجود وثيقة رسمية مرجعية يضمن

استمرار المجموعات، ويزيل الغموض، ويسمح بقياس قيمة المجموعات الموجودة وعمقها، وهو يفرض على المكتبيين الرجوع إلى أهداف المكتبة.

3. العلاقات العامة: هذه الوثيقة المكتوبة يمكن أن تكون مفيدة في "علاقات التعامل" ما بين المكتبة والمستفيدين والإداريين والجهاز المالي ؛ إذ إنها تدعم الأهداف المعلنة للمكتبة، وتبين المسؤوليات المالية للأهداف المتفق عليها، وتتطلب فعالية الوثيقة المشاركة المكثفة لكل من المستفيدين والإداريين، من أجل تحسين التواصل ما بين الطرفين، ولأن بيان السياسة المكتوبة هو بمثابة عقد مع المستفيدين؛ فالمكتبة لديها وظيفة توضحها، تشمل ما يمكن توقعه منها، سواء من ناحية المجموعات أو الخدمات، كما تمكن من تبرير قرارات الاختيار الفردية على أساس موحد بالرجوع لبيانها الرسمي.

4. السياق الشامل: لا يمكن لمكتبة أن تقدم جميع خدمات المعلومات منفردة لوحدها، لهذا فالمكتبات تعمل معا في تعاونيات أو تحالفات أو تكتلات. ولأجل إقامة مثل هذه المشاريع، لابد أن تكون هناك معرفة متبادلة بين المكتبات، بهدف معرفة مقتنيات كل مكتبة على حدة، وذلك من أجل تقاسم المجموعات. فسياسة تنمية مجموعات مكتبية في أحيان كثيرة هي أساس لتعاون شامل، و تقاسم لمصادر المعلومات، سواء محلياً، أو إقليمياً، أو وطنياً أو دولياً.

5. التوصل إلى وجهة نظر موحدة حول ماهية المجالات الموضوعية التي تحتاج إلى تطوير وتنمية في المجالات الموضوعية التي تحتاج إلى تطوير.

6. التنسيق بين الأفراد المسؤولين عن المجموعة المكتبية في الوقت الحالي وفي المستقبل.

7. تحقيق الاتساق بين المجموعات المكتبية الفرعية بشكل عام.

8. اتخاذ القرارت بالنسبة للموضوعات المتعلقة ببناء المجموعات المكتبية وتنميتها.

9. فهم طبيعة المجموعات المكتبية والاتجاهات المناسبة لنموها حتى تلبي احتياجات مجتمع المكتبة ورغباته.

10. مواجهة شكاوى واعتراضات أي فرد أو فئة من فئات مجتمع المكتبة فيما يتعلق بمصدر أو مجموعة من مصادر المعلومات بالمكتبة، أو عملية تقوم بها المكتبة كتنقية مصادر المعلومات واستبعادها على سبيل المثال.

عناصر سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية

تؤكد حمدي (2009) أن سياسة تنمية المجموعات بشكل عام والجزء الخاص بتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية ضمن هذه السياسة، يجب أن لا ينفصل عن السياسة العامة للمكتبة ككل، ففي بيان مكتبة كلية الحقوق بجامعة بوسطن (2013) Boston University Law Library لسياسة تنمية المجموعات الخاصة بها، أوضحت أن سياسة المكتبة لديها جاءت لتدعم رسالتها، فالهدف الأساسي لتنمية مجموعاتها هو تأمين الوصول إلى مجموعة غنية من مصادر معلومات مطبوعة والكترونية لأغراض البحث في مجال الحقوق، ولتحقيق هذا الهدف تعتمد مكتبة الحقوق في جامعة بوسطن على مصادر المعلومات الإلكترونية بشكل متزايد مع الاستمرار بتطوير مجموعتها من المواد المطبوعة، بالإضافة إلى المواد الأخرى لدعم عملية البحث في كلية الحقوق وفي الجامعة ككل، كما أكدت سياسة تنمية المجموعات في مكتبة كلية الحقوق بجامعة كورنيل (2010) Cornell University Law Library حرص الجامعة على بناء مجموعة ممتازة ومتوازنة من مصادر المعلومات الإلكترونية والمطبوعة على حد سواء لتلبية احتياجات المستفيدين لديها.

وعند التفكير بصياغة سياسة لتنمية المجموعات الإلكترونية لابد من توافر العناصر التالية:

1. البيان العام (General Statement)

يرى كل من عليان والسامرائي (2014)، ومنصور ويوسف (2011)، وعبد المعطي (2004) أن البيان العام لسياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية يجب أن يحتوي على فقرة واضحة تبين الأهداف المتعلقة بالمكتبة ضمن أهداف المؤسسة التي تتبعها، وتشمل عادة ما يلي: هدف السياسة الرئيسي، والمقصود بمصادر المعلومات الإلكترونية وفئاتها وأشكالها، والقوانين والتشريعات التي يجري العمل في إطارها (مثل: قوانين الدولة، ولوائح الجامعة وتشريعاتها... إلخ)، والظروف التي تحكم تجميد هذه السياسة أو تعديلها، والتحديد الدقيق لفئات المجتمع المزمع تقديم الخدمة له، وبيان المجالات الموضوعية واللغوية والزمنية التي تغطيها مصادر المعلومات، والتوضيح التفصيلي لدور المكتبة في البرامج التعاونية لتنمية المجموعات المكتبية، والتأكيد على احترام مبادئ الملكية الفكرية، وحقوق تأليف الآخرين.

ويوضح البيان العام الذي تضمنته سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية الخاص بمكتبات جامعة هونج كونج (2014) University of Hong Kong Libraries ، أن الهدف من هذه السياسة هو تزويد مكتباتها بمجموعة من مصادر المعلومات الإلكترونية لاستخدامها في العملية التعليمية التعلمية والبحث في الجامعة، مشيرة إلى أهم التحديات التي تواجه عملية التزويد بمصادر

المعلومات الإلكترونية التي لا تواجهها عادة المصادر المطبوعة مثل: الوصول إلى مصادر المعلومات، وواجهات الاستخدام، والدعم الفني، والترخيص، والتأكيد على أن الهدف من هذه السياسة هو تقديم إرشادات عامة تساعد في الاختيار السليم لمصادر المعلومات الإلكترونية بشكل ثابت ومناسب، كما تضمن بيانها العام تحديد مفهوم واضح وموحد لمصادر المعلومات الإلكترونية تتبناه مكتبات جامعة هونج كونج، حيث عرف مصادر المعلومات الإلكترونية بأنها تلك المواد التي يتم الوصول إلى محتوياتها عن طريق الحواسيب، إما مباشرة أو عن بعد بوساطة الإنترنت، والتي يتم شراؤها أو ترخيص الدخول إليها من مزود خارجي ربحي أو غير ربحي أو من أي مصدر آخر، كما تناول هذا البيان أنواع مصادر المعلومات الإلكترونية التي تقوم المكتبة بشرائها دون غيرها مثل: قواعد بيانات المستخلصات، وقواعد البيانات بالنص الكامل، والمجلات الإلكترونية، والكتب الإلكترونية، وقواعد البيانات المرجعية والتي تضم المعاجم والقواميس والموسوعات، وقواعد البيانات الإحصائية والرقمية.

2.المسؤولون عن اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية:

تذكر حمدي (2009) أنه قد يتولى مسؤولية اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية الشخص الموجود في وحدة التزويد، كما هو الحال في معظم المكتبات المتخصصة صغيرة الحجم، وقد تكون هذه المسؤولية من نصيب لجنة تضم عددا كبيرا من الأفراد كما هو الحال في مكتبة ديفيز المركزية بجامعة شمال كارولينا، حيث تتولى مسؤولية الاختيار لجنة تعرف باسم "لجنة اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية Electronic Resources selection Committee" وتتولى هذه اللجنة اختيار هذه المصادر وصياغة ملخص نماذج طلبات مصادر المعلومات الإلكترونية التي ترد إلى المكتبة ومراجعتها، مسترشدة في ذلك بعناصر قائمة مراجعة الترخيص المعدة من قبل مكتبيي مصادر المعلومات الإلكترونية بقسم التزويد بمكتبة ديفيز، والتي تتضمن بعض البيانات مثل: عنوان المصدر، وتكلفته، وتاريخ الاختيار، والمسؤول عن المحتوى الفكري، والناشر، والنطاق القانوني، ثم تقوم هذه اللجنة بإعادة ترتيب تلك المصادر التي استقر نهائيا على اختيارها في ضوء الميزانية الفعلية والخطط المستقبلية.

وفي مكتبة إديث جارلاند دوبري في جامعة لويزيانا (2013) Edith Garland Dupre Library، تقع مسؤولية اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية على لجنة مصادر المعلومات الإلكترونية التي تكون مهمتها إجراء التوصيات اللازمة لشراء مصادر المعلومات الإلكترونية لتنمية

مجموعة المكتبة بما ينسجم مع ميزانيتها، وتتكون هذه اللجنة من رئيس دائرة المصادر الإلكترونية والمسلسلات، ورئيس تنمية المجموعات في المكتبة، ورئيس خدمات الويب وتكنولوجيا المعلومات، ورئيس الفهرسة والتصنيف، ورئيس البحث العلمي، والمسؤول عن التعليم عن بعد والخدمات الإفتراضية، والمسؤول عن الخدمات التعليمية، كما يمكن لهذه اللجنة الاستعانة بالمكتبيين العاملين في المكتبة وأعضاء هيئة التدريس والطلبة.

3.اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية:

يوضح كل من عبد المعطي (2004)، و ويبر Weber (1999) أن من أسباب اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية لمجموعات المكتبة ودواعيها ما يلي:

أولا: إن عدم الالتزام بعملية الاختيار لمصادر المعلومات المناسبة لاحتياجات فئات مجتمعات المكتبات وأفرادها يؤدي إلى ازدحام المجموعات المكتبية بمصادر معلومات لا تناسب مستوى المستفيد واهتماماته، بالإضافة إلى استهلاك إمكانات المكتبة من وقت وجهد وميزانية في جلب وتنظيم مصادر معلومات لا تفيد مجتمع المكتبة بالشكل الأمثل.

ثانيا: إن ضخامة الإنتاج الفكري واستمراره في التضخم بمعدلات سريعة في عصر انفجار المعلومات يجعل من الصعب على أي مكتبة متابعة كل ما ينشر في موضوعات اهتمام مجتمعها.

ثالثا: الارتفاع المستمر لأسعار مصادر المعلومات الإلكترونية وتكلفة ترخيصها بشكل لا يتناسب مع ميزانيات المكتبات.

وهذا ما دفع كثيراً من الجامعات إلى أن تحدد معايير خاصة بها عند اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية لديها، فمثلا نصت أسس الاختيار الواردة في سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية الخاصة بمكتبة إديث جارلاند دوبري Edith Garland Dupre Library (2013) على ضرورة مراعاة الأمور التالية في عملية الاختيار: تعطى الأولوية عند اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية تلك المصادر التي تراعي المناهج التدريسية في الجامعة، والأهداف التعليمية لتدريس موضوعات معينة فيها، وهذا يعني أن المكتبة لا تقوم بشراء مصادر المعلومات الإلكترونية للتسلية والترفيه، أو تلك التي ليس لها علاقة بالاحتياجات التعليمية في الجامعة، كما يعتبر المحتوى من أهم الأمور الواجب مراعاتها عند القيام بعملية شراء مصادر المعلومات الإلكترونية بالإضافة إلى

مراعاة نوعية تلك المصادر، وقضايا الوصول إلى مصادر المعلومات الإلكترونية، وواجهة استخدام المصدر الإلكتروني، وأسعارها، والدعم الفني اللازم لها، وقضايا الترخيص.

وتشير سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية الخاصة بمكتبات جامعة ماريلاند (University of Maryland Libraries) (2012) إلى أن أسس الاختيار لديها تتمثل بما يلي: أن تكون تلك المصادر ذات صلة بحاجات مجتمع المستفيدين، وأن تراعي توافر البرمجيات والأجهزة اللازمة لتشغيلها في المكتبات، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أي تكاليف أخرى قد يفرضها شراء مصادر المعلومات الإلكترونية مثل: رسوم الترخيص، وشراء برمجيات وأجهزة جديدة، ورسوم إجراء التحديثات والصيانة لها، كما أكدت سياسة الاختيار على أن تكون مصادر المعلومات الإلكترونية سهلة الاستخدام من قبل المستفيدين، وأن توفر لهم شاشات المساعدة الملائمة.

4. استبعاد مصادر المعلومات الإلكترونية:

يؤكد عبد المعطي (2004) أن استبعاد مصادر المعلومات هو عملية تنفيذ ومتابعة للإجراءات التي يتخذها العاملون في المكتبة من أجل عزل أو استبعاد مصادر للمعلومات من مجموعات المكتبة كنتيجة لعملية تنقية المجموعة المكتبية، حيث تحاول المكتبة التصرف بها بالطرق التي تعود عليها بالفائدة من خلال التبادل والإهداء أو البيع، وإذا ما تعذر ذلك يمكن أن تتجه إلى تدويرها كمواد خام، أو حتى التخلص من تلك المواد بإتلافها، وتعتبر عملية الاستبعاد في الواقع عكس عملية التزويد، كما يعد قرار استبعاد بعض المصادر من المجموعة المكتبية ليس من القرارات السهلة التي تتخذها المكتبة في بعض الأحيان.

وإذا كان هذا المفهوم من السهل – بدرجة ما - تطبيقه على مصادر كالمواد المطبوعة أو المصغرة أو السمعية والبصرية؛ فإن الوضع يختلف كلياً عند الحديث عن مصادر المعلومات الإلكترونية، وتحديدا المتاح منها على الخط المباشر ؛ إذ إن المحمل منها على أقراص مدمجة يمكن أن يسري عليه ما يسري على الوسائط المادية الأخرى مع وجود اختلافات طفيفة.

وتوضح حمدي (2009) أنه يمكن للمكتبات اعتماد المعايير التالية عند القيام بعملية الاستبعاد وبما يتلاءم مع طبيعة مصادر المعلومات الإلكترونية:

أولا: الحالة المادية للوعاء، حيث يتم التخلص نهائيا من الأقراص المدمجة ذات الحالة السيئة أو التالفة منها.

ثانيا: تكرار النسخ، ويشير هذا المعيار في حالة مصادر المعلومات الإلكترونية إلى النسخ القديمة من المصدر المحملة على أقراص مليزرة، كما يجدر الانتباه بعدم التصرف بهذه الأقراص إلا بعد التأكد من عدم وجود بند في الاتفاقية الموقعة مع مورد المصدر تلزم المكتبة برد النسخة القديمة كشرط للحصول على النسخة الحديثة.

ثالثا: حداثة المعلومات، ولهذا المعيار ثقل كبير عند الحديث عن مصادر المعلومات الإلكترونية خاصة المتاح منها على الخط المباشر، نظراً لسهولة وسرعة تحديث معلومات هذه المصادر، فيكون الفيصل عند المقارنة بين مصدري معلومات متساويين بالقيمة العلمية هو معدل سرعة تحديث المعلومات في كل منهما.

رابعا: معدل الاستخدام، ويمكن حساب معدل الاستخدام بالنسبة إلى مصادر المعلومات الإلكترونية المحملة على أقراص بعدد مرات الاستعارة التي تجري على كل منها، أما مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة على الخط المباشر فيمكن لأحد البرامج التي تسجل وتحصر عدد المستفيدين الذين دخلوا على الموقع الخاص بالمصدر أن يفي بالغرض.

وتوضح معايير الاستبعاد والإلغاء لمصادر المعلومات الإلكترونية التي تنتهجها مكتبة كولومبيا كوليدج شيكاغو (2012) Columbia College Chicago في الولايات المتحدة الأمريكية الواردة في سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية الخاصة بها أنه يمكن أن يتم إلغاء الاشتراك في المصدر الإلكتروني في الحالات التالية:

- عندما تكون إحصاءات استخدام المصدر الإلكتروني منخفضة لفترة متصلة من الزمن.
- في حال أن المصدر الإلكتروني لم يعد ذو تكلفة مادية مجدية للمكتبة.
- عندما يصبح محتوى المصدر الإلكتروني لا يلبي احتياجات مجتمع المستفيدين.
- عند توافر مصادر أخرى تكون منافسة في السعر، وذات واجهة استخدام أفضل.
- في حال تعذر على مورد المصدر الإلكتروني تقديم خدمة جيدة للمستفيدين.

5. مراجعة سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية وتحديثها:

يرى كل من منصور ويوسف (2011) أنه نظرا للتغيرات المستمرة التي تحدث في بيئة مصادر المعلومات الإلكترونية فيجب على المكتبة القيام بمراجعة سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية لديها من وقت إلى آخر، وكذلك تحديثها بصورة دورية، مع تحديد المسؤولين عن القيام

بمراجعة هذه السياسة وتحديثها، وتحديد الوقت اللازم لذلك، على أن يتم تطبيق هذه السياسة والالتزام بها كالالتزام بالقانون. ومثال ذلك قيام عدد من المكتبات مثل مكتبات الجامعة الأمريكية الكاثوليكية Catholic University of American Libraries (2014) بمراجعة سياسة تنمية مجموعاتها الإلكترونية بشكل دوري من أجل التأكد من أن المجموعة مازالت تخدم احتياجات مجتمعها.

إتاحة استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية:

يوضح لي وبويل (2009) أن الإنترنت غيرت مفهوم المكان سواء كان ذلك بالنسبة لمجموعات مصادر المعلومات أو القائمين على تنميتها ؛ ففي البيئة الإلكترونية، أصبحت أهمية الوثيقة تأتي من حيث وجود إتاحة أو طريقة وصول فعالة ومنظمة إليها، وليس من حيث مكان تواجدها ؛ وبالإضافة إلى ذلك لم تعد هناك حاجة كبيرة لامتلاك المظهر المادي للمعلومات من قبل المؤسسات التي تحتاج إلى هذه المعلومات، إلا أنه من الضروري توفير التقنية المناسبة والوسائل التنظيمية المطلوبة للوصول إليها.

لقد كانت المكتبات على مر العصور تعتمد في أساليب تقديمها للمعلومات على الحصول على المصادر المطلوبة لتلبية احتياجات المستفيدين بوسائل تقليدية، وقد تبين مع مرور الزمن وبسبب عوامل متعددة كالانفجار المعرفي، وتعقد احتياجات المستفيدين، والتغير في أشكال المعلومات، وتنوع مصادرها، والتوسع في مجال البحث والتأليف والنشر – تبين ـــ عدم فاعليتها في تقديم خدمات معلومات فعالة في خضم هذا العالم الذي يتسم بالنمو والتطور المتسارع، وقد أثر التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثيرا ملحوظا في وظائف المكتبات التقليدية، وأساليب حصولها على المعلومات، أو وصولها إلى مصادر المعلومات، وكان لتطور بنوك المعلومات وشبكاتها أثر بالغ في هذه الوظائف، بالإضافة إلى وسائل معالجة المعلومات وتخزينها واسترجاعها وطرق توزيعها (يونس، 1994).

وتشير حمدي (2009) إلى أن هناك مستويان لإتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية وهما:

أولا: الإتاحة المباشرة أو المحلية، وتعني إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات الإلكترونية بشكل مباشر ؛ حيث يكون المصدر محملا على وسيط مثل : قرص مدمج، ويمكن للمستفيد تشغيله من خلال الحاسوب، وتتم هذه الإتاحة عن طريق:

- شبكة المعلومات Access via network، حيث تتاح مصادر المعلومات الإلكترونية على حاسوب مركزي يمكن للمستفيدين من خلاله إجراء عمليات البحث باستخدام واجهة تعامل رسومية، وتعد هذه الطريقة من أفضل طرق الإتاحة، إلا أن رسوم الترخيص وتكلفة المساحة المخزنة تحتم ضرورة انتقاء المصادر.
- الإتاحة عبر خادم الملف Access via the fileserver، وتتم بالنسبة لمصادر المعلومات الإلكترونية التي تحتاج المكتبة لإتاحتها وتكون مخزنة كوثائق غير مكشفة، فهي غير قابلة للبحث؛ لذا تخزن في ملف إلكتروني عام يطلق عليه دليل خادم الملف بالمكتبة، ويتم تمثيل المصادر المتاحة بهذه الطريقة في الفهرس العام المتاح على الخط المباشر لربط المستفيدين بمصادر المعلومات المتاحة عبره.
- الإتاحة عبر محطة عمل مستقلة Access via Stand Alone Workstation، ويستخدم هذا النمط في حالات عديدة منها: إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية التي تقع في نطاق اهتمام عدد محدود من المستفيدين، وإتاحة المصادر التي يصعب الوصول إليها عن طريق الشبكة لكبر حجم البيانات فيها، والالتزام بقيود الترخيص لبعض المصادر التي تشترط عدم إتاحة المصدر على شبكة، وإتاحة المصادر التي تحتاج إلى برامج مخصصة لتشغيلها.
- الإتاحة عبر الأقراص المدمجة المتصلة بشبكة معلومات Access via Networked CD-ROM، وعادة ما تلجأ المكتبة إلى هذا النوع من الإتاحة في حالة عدم كفاية إتاحة مصدر عمل إلكتروني عبر محطة عمل Workstation واحدة لاحتياجات المستفيدين، أو عندما يرتفع معدل الطلب عليها، حينها تلجأ المكتبة للحصول على ترخيص من أجل إتاحة مصدر المعلومات على قرص مدمج متاح عبر شبكتها المحلية.

ثانيا: الإتاحة عن بعد Remote Access

وتعرفها إفلا (2012) بأنها إتاحة قواعد بيانات المكتبة واستخدامها خارج الحدود المادية للمكتبة عبر الخوادم الوكيلة أو غيرها من أساليب الموثوقية القائمة على الويب، ويوضح كل من لي وبويل (Lee and Boyle (2009 أن الإتاحة عن بعد تساعد في التغلب على كثير من مشكلات التوفير المحلي لمصادر المعلومات الإلكترونية؛ حيث أصبحت معظم مصادر المعلومات الإلكترونية قابلة للإتاحة من خلال وسائل اتصال وواجهات الشبكة العالمية الموحدة التي ساهمت في التقليل من المشكلات التي تواجه خدمات المعلومات عن بعد؛ فلم يعد وجود جهاز خادم محلي في الجهة التي يعمل بها المستفيد أمرا ضروريا كما كان من قبل.

واجهات استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية:

تشير إفلا (2012) أن الواجهة هي عبارة عن النقطة التي يلتقي فيها المستفيد مع المصدر؛ وعليه يجب أن تعمل بكفاءة، وأن تكون متاحة للمستخدمين لتوفير سهولة الوصول إلى المصادر، وغالبا ما تشتمل على خصائص معينة مثل: الدروس التعليمية، والشاشات التقديمية، ومعينات الإبحار، والمساعدة بحسب السياق، وخيارات التخصيص مثل الاشتراك في الخلاصات، وتنبيهات البريد الإلكتروني، وحفظ تاريخ البحث، وينبغي أن يكون تصميم الشاشة سهل القراءة والمتابعة، مع ضرورة مراعاة تشابه واجهة المصدر مع المصادر الأخرى المستخدمة بالفعل والمألوفة بالنسبة للمستفيدين، وتفضل الواجهات متعددة اللغات للمكتبات التي تخدم مجتمعات متعددة اللغات.

ويرى كل من لي وبويل (Lee and Boyle (2009 أن هناك نوعين من الواجهات التي يجب على المسؤول عن عملية تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية التعرف إليها وتقييمها لتحقيق الفائدة المرجوة للمستفيدين من المصدر الإلكتروني وهما:

أولا: الواجهات التي يتم توفيرها من قبل الشركات المزودة للمصادر الإلكترونية، وفي هذا النوع من الواجهات يكون دور المؤسسات المشتركة بالمصادر ضعيفاً، فيما يتعلق بتصميم المعلومات وتنظيمها وإتاحتها على هذه الواجهات، والخيار الوحيد للمؤسسات في هذه الحالة هو توفير تغذية راجعة للشركات التي توفر خدمات الاشتراك بالمصادر، لكن من الضروري عند التفكير في شراء أو الاشتراك بمصدر معلومات إلكتروني معين الأخذ بعين الاعتبار شكل الخدمة المقدمة وقيمتها والميزات التي توفرها ومنها واجهة استخدام هذا المصدر .

ثانيا: الواجهات التي يتم تصميمها وتوفيرها محلياً من قبل المؤسسات نفسها التي تشترك بالمصادر الإلكترونية، وهنا يكون لهذه المؤسسات قدر كبير من التحكم بالواجهات، وبالتالي يجب الانتباه في هذه الحالة الى الجوانب المتعلقة بتصميم الواجهات وهيكلتها ؛ لأن ذلك يؤثر بشكل مباشر على استخدام المصادر والبحث فيها.

الميزانية الخاصة بتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية:

يوضح تشابمان (Chapman (2004 أن من الأفضل التعامل مع القرارات الخاصة بميزانيات مصادر المعلومات الإلكترونية ضمن الإطار العام لميزانية مصادر المعلومات بمختلف أشكالها في المؤسسة، وتحديد جهة إدارية واحدة تكون مسؤولة عن هذا العمل، ومن الصعب معرفة أفضل الطرق لتقسيم الميزانية لأغراض تنمية المجموعات: بمعنى هل سيتم تقسيمها على أساس موضوعات مصادر المعلومات؟ أم بناء على أشكالها (مطبوعة، إلكترونية) ؛ وعلى أية حال، فمهما كانت طريقة تقسيم الميزانية، إلا أنه من المهم أن تكون جميع تكاليف مصادر المعلومات نابعة من الميزانية الموحدة للتزويد في المؤسسة، مما يضمن جودة اتخاذ القرارت، وذلك من أجل أن لا يؤثر شراء نوع من المصادر في أحد المجالات على اقتناء الأنواع أو المجالات الأخرى ؛ فعلى سبيل المثال، قد يؤدي الاشتراك في أحد المصادر الإلكترونية إلى أن تكون النسخة المطبوعة لهذا المصدر التي تقتنيها المؤسسة أصلا مادة مكررة وزائدة عن الحاجة ؛ ومع ذلك، فإن قرار إلغاء الاشتراك بالنسخة المطبوعة للرغبة في اقتناء نسخة إلكترونية قد لا يكون ممكنا في بعض الحالات كما هو الحال في بعض اتفاقيات وتراخيص الكتب والمجلات الإلكترونية التي تلزم المؤسسة الاحتفاظ بالنسخة المطبوعة عند اقتناء هذه الأنواع.

أما في الجانب التنظيمي فيرى كل من لي وبويل Lee and Boyle (2009) أنه من المتعارف عليه أن تحديد ميزانيات مصادر المعلومات يتم في الغالب على أساس سنوي (سواء سنة مالية أو أكاديمية... إلخ) ؛ لذا فإن المسؤولية تقع على عاتق القائمين على تنمية مصادر المجموعات لاستخدام هذه الميزانيات في دفع فواتير شراء المصادر وإبلاغ الجهات التي تتولى مسؤولية الميزانية عن التغييرات التي قد تحدث في خطة تنمية المجموعات خلال السنة، وقد تواجه هذه الميزانيات بعض التعقيدات كما هو الحال عندما تكون هناك اتفاقيات لاشتراك متعدد السنوات لاقتناء المصادر؛ ففي الوقت الذي تقل فيه الأعباء الإدارية لإجراء هذا النوع من الاتفاقيات الذي يقوم على الاشتراك متعدد السنوات، إلا أن هذا النشاط عالي المخاطر عندما يكون هناك شح في الميزانية الأمر الذي يعني عدم توافر الدعم المالي المترتب على هذه الاتفاقيات للسنوات المالية القادمة.

ويرى كل من كلايتون وغورمان Clyton and Gorman (2001) أن حجم المبالغ التي يجب أن يتم تخصيصها لاقتناء مصادر المعلومات الإلكترونية لا يمكن تقديم إجابة محددة عليه وذلك لأن تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية مازالت ظاهرة حديثة، كما أنه لا توجد تجارب سابقة بما فيه الكفاية يمكن أن يبنى عليها لتحديد ميزانية مصادر المعلومات الإلكترونية كما هو الحال مع تنمية المجموعات التقليدية، ولكن يمكن وضع تقديرات للميزانية السنوية المطلوبة لبناء مصادر المعلومات الإلكترونية من خلال مجموعة من الأمور كما يلي:

1. تكاليف الاشتراكات الراهنة.
2. احتساب نسبة زيادة معينة للميزانيات السنوية المستقبلية بسبب التضخم الاقتصادي (على سبيل المثال زيادة 10% من تكاليف الاشتراكات الراهنة).
3. الأخذ بالحسبان طلبات الاقتناء الضرورية (Essential Purchases) واحتساب نسبة معينة من الزيادة للميزانية لتلبية مثل هذه الطلبات.
4. احتساب نسبة 25% لمصادر المعلومات الإلكترونية الموجودة على قائمة المواد الموصى باقتنائها من قبل الكليات والمستفيدين، وتغطية هذه المبالغ من تكاليف المواد التي يتم إلغاؤها بسبب تدني الاستخدام أو عدم وجوده.

5. احتساب بنود لحالات الاقتناء الطارئة وذلك لتغطية عمليات الاقتناء غير المتوقعة خلال السنة المالية، مثل تحول المجلات الإلكترونية المجانية إلى مجلات مدفوعة الاستخدام (لي وبويل، 2009) .

اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية: أسسه ومعاييره:

توضح متولي (2002) أنه يتم بناء مجموعات المكتبة من خلال اختيار المواد من عالم واسع من الإنتاج الفكري، وستظل هذه مهمة المكتبات حتى مع عصر المصادر الإلكترونية، وستزداد أهمية الاختيار ودقة القيام به ؛ خاصة مع انخفاض ميزانيات المكتبات، في الوقت الذي تتزايد فيه احتياجات الباحثين والرواد للمعلومات، وإذا كان بعض الدارسين يشيرون إلى نهاية المكتبات مع تزايد النشر الإلكتروني، فإن التفكير المتأني يشير إلى ما يجب أن تلعبه المكتبة من دور تاريخي مستمر ؛ لأن المكتبات قد قدمت دوماً الاختيار والتنظيم، الأمر الذي نفتقده حالياً في الإنترنت.

ويؤكد وايت White (1997) أن مصادر المعلومات الإلكترونية ذات طبيعة مختلفة عن المصادر المطبوعة ؛ لذا كان لزاما على القائمين على تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية مراعاة الأمور التالية عند عملية اختيار هذه المصادر وهي :

- مدى الاستخدام والارتباط (Use and Relation): ويعني مدى ارتباط هذه المصادر بالرسالة التعليمية في المعهد أو الكلية.
- التكرار والحشو (Redundancy) : أي مدى وجود هذه المعلومات وتوافرها في المكتبة في شكل آخر، وهل هناك حاجة مستقبلية لاستمرار الحصول على الشكل الموجود في المكتبة من عدمه.
- الطلب (Demand) : ويعني مدى الطلب علي هذه المعلومات ومن هو جمهورها.
- سهولة الاستخدام (Ease of use) : وترتكز علي الشكل الأسهل في الاستخدام والقدرة علي استخراج المستفيدين للمعلومات المطلوبة منه.
- توافر الاستخدام (Availability of use) : ويعني مدى صلاحية المصدر الإلكتروني للاستخدامات المتعددة في الوقت نفسه ؛ بمعنى أن لا تكون مرتبطة بمستخدم واحد.

- مدى ثبات التغطية (Stability of coverage) : وتعني هل يكفل مزود الخدمة للمصدر الإلكتروني أن البيانات الموجودة سوف لن تمحى إذا ما تم تحديث المنتج ؟
- مدى الاستمرارية (Longevity) : أي إلى أي مدى مازالت المواد التي يغطيها المصدر الإلكتروني ذات صلة بالرسالة التعليمية للمؤسسة الأم ؟
- ثبات الأسعار (Predictability of Pricing): وتعني هل أن أسعار مزود الخدمة الإلكترونية دائما ثابتة ؟
- التجهيزات (Equipment) : وترتبط بمدى توافر التجهيزات المناسبة، أوقدرة المكتبة على الحصول عليها لاستخدام الشكل الإلكتروني في المكتبة.
- الدعم الفني (Technical Support) : بمعنى هل يقدم مزود المنتج الإلكتروني دعما فنيا للمنتج؟
- المساحة (Space): وترتبط بمدى توافر المساحة المطلوبة لاختزان المعلومات واستخدامها.

وتشير حمدي (2009) إلى أن المكتبات تراعي أيضا مجموعة من المعايير الخاصة عند اختيار مصادر المعلومات الخاصة بها ؛ فمنها معايير عامة تسري على جميع الأوعية بما فيها مصادر المعلومات الإلكترونية مثل: طبيعة المواد، وسوق النشر، وهناك مجموعة أخرى من المعايير تقوم المكتبة بمراعاتها ترتبط بمصادر المعلومات الإلكترونية تحديدا كالآتي:

- الموثوقية (Authoritativeness): سواء كانت هذه الموثوقية تتعلق بالمسؤول عن المحتوى الفكري للمصدر الإلكتروني للمعلومات.
- الجهة الناشرة : من حيث مدى الخبرة في نشر مصادر المعلومات الإلكترونية في مجال التخصص الذي يتم فيه الاختيار، كذلك وجود مؤشرات لضبط الجودة خاصة في المصادر المتاحة على الإنترنت.
- دقة المحتوى وملاءمته : فمصدر المعلومات الباهر في شكله، المعتمد على برمجيات لافتة في عرضه للمعلومات، لا ينبغي أن يصرف المكتبة عن ضرورة النظر إلى القيمة المعلوماتية التي يحملها محتواه، فالفيصل هو طبيعة احتياجات المستفيدين، وخدمة أهداف المكتبة.

- اتجاهات مجتمع المستفيدين الكمية والنوعية : وتختلف هذه الاتجاهات حسب فئة المكتبة، ففي المكتبات الجامعية مثلا لابد أن تتيح المكتبة مصادر المعلومات الإلكترونية التي تساند المقررات الدراسية في الجامعة. أما المكتبات العامة فتراعي اهتمامات الأفراد الذين تخدمهم تلك المكتبات. كذلك يمثل عدد المستفيدين المتوقع استخدامهم لمصدر المعلومات الإلكتروني، ومعدل هذا الاستخدام محددين أساسيين ينبغي مراعاتهما عند القيام بعملية الاختيار، أو تقرير ما إذا سيتم اختياره محملا على أقراص مدمجة أم متاحا على الخط المباشر.
- إمكانات البحث التي يتمتع بها مصدر المعلومات الإلكتروني.
- معدل تحديث المعلومات لمصدر المعلومات الإلكتروني.
- ثبات المحدد الموحد (URL) لمصدر المعلومات الإلكتروني.
- مدى تنظيم معلومات المصدر الإلكتروني ومنطقية تتابعها.

اتفاقيات ترخيص مصادر المعلومات الإلكترونية

ذكر الجندي (2013) أنه مع تنامي وجود مصادر المعلومات الإلكترونية وتنامي استخدامها في ظل وفرة مقوماتها المادية والبشرية، أجبرت مرافق المعلومات على انتهاج أساليب جديدة تختلف اختلافا كليا عما كان يستخدم في الماضي تجاه تأمين مصادر المعلومات التقليدية، فالمصادر الإلكترونية لا يشترط عند تأمين استخدامها الحصول عليها ككيان مادي ملموس داخل مرفق المعلومات، بل يكتفى بالحصول على إذن الولوج لهذه المصادر حيثما تتاح عبر شبكات المعلومات والاطلاع عليها والاستفادة منها قدر الحاجة لفترة زمنية محددة حسب ميزانية واحتياجات كل مرفق من مرافق المعلومات.

ولتنظيم عملية إتاحة مصادر المعلومات إلكترونيا، نجد أن موردي هذه المصادر وجدوا أنفسهم بحاجة إلى حماية استثماراتهم في هذا المجال ؛ مما دفعهم إلى التفكير في صياغة إجراء يضمن حفظ حقوقهم، وتمثل هذا الإجراء باتفاقيات الترخيص التي تعرفها هاريس (2006) بأنها عبارة عن مستند مكتوب أو وثيقة تعرض شروطا وبنودا مقبولة للطرفين، ويمكن بمقتضاها أن تقوم إحدى المكتبات باستخدام مواد رقمية أو إلكترونية مملوكة لطرف آخر، تعرض هذه الاتفاقية

شروط استخدام المحتوى الرقمي، ويكون ذلك بسعر ومدة محددين، كما وتعرفها إفلا (2012) IFLA بأنها اتفاق قانوني بين الأطراف يجيز استخدام وتحديد الشروط التجارية لمادة مقدمة من طرف واحد وتستخدم من قبل الطرف الآخر، والتي يمكن أن تشمل التكلفة ومدة الإتاحة وغيرها من القضايا.

وتؤكد الدباس (2010) أن هناك عدة أمور لابد للمكتبة أن تضعها في عين الاعتبار وهي بصدد الاتفاق على صياغة بنود الترخيص الخاص بمصادر المعلومات الإلكترونية سواء مع الناشر أو الوكيل مثل: السياسة العامة للمؤسسة الأم التي تتبعها المؤسسة، وفعالية التكلفة للمصدر، وموقع المصدر ومتطلباته، وقضية الملكية، والتأمين أو التعويض عن الضرر، ومراجعة بنود الترخيص .

المكتبات وحماية حقوق المؤلف في ظل البيئة الإلكترونية:

يوضح عمر (2008) أن الملكية الفكرية تشير حسب ما أوردته المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى الأعمال الفكرية الإبداعية، أي الاختراعات والمصنفات الأدبية والفنية والرموز والأشياء والصور والنماذج الصناعية، وتنقسم الملكية الفكرية إلى فئتين هما:

1. الملكية الصناعية : وتشمل الاختراعات والبراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وبيانات المصادر الجغرافية.

2. حق المؤلف : ويشمل المصنفات الأدبية من روايات وقصائد شعرية ومسرحيات وأعمال موسيقية، والمصنفات الفنية وتتمثل باللوحات الزيتية والصور الشمسية والمنحوتات والتصاميم العمرانية.

وتعد حقوق التأليف بمعناها الواسع حقوقاً ذهنية، وهو ما اصطلح على تسميته بالملكية الأدبية والفنية للمؤلفات، تعكس إبداع أفكار أصحابها، لذا تسمى الملكية الذهنية، وتنتمي عادة إلى القانون المدني، وهو نوع جديد نسبيا من أنواع الملكية يتميز عن ملكية الأشياء المادية، فالفنان مثلا الذي يصنع تمثالا من وحي ابتكاره وإبداعه، يتميز بحقين من الحقوق المالية في آن واحد، حق ملكيته للشيء الذي صنعه، وهذا حق ملكية مادية، وحق آخر هو حق ملكية معنوية، بمعنى أن

يكون لهذا الفنان وحده حق استغلال الفكرة التي ابتكرها استغلالا اقتصاديا، وذلك بأن يصنع نسخا منه ويبيعه.

ويرى الشيادي (2010) أن دور المكتبات ومراكز المعلومات في الوقت الحاضر أصبح لا يقتصر على تقديم المعلومات من خلال المصادر التقليدية، بل تطور في ظل التحول التقني ؛ لذلك بادرت أغلب المكتبات في العالم، إلى الاشتراك في العديد من المصادر الإلكترونية، أو من خلال تحويل مجموعاتها التقليدية إلى شكل رقمي، أو عبر مصادر متاحة عبر شبكة المعلومات العالمية، إلا أن هذا التحول صاحبته مجموعة من المآزق القانونية الناجمة عن بعض الخدمات الإلكترونية، كالخدمة المرجعية، وخدمة الإعارة ؛ مما جعل أمناء المكتبات يتخوفون من انتهاك حقوق المؤلف في عصر رقمي اتسم بالتحولات المستمرة في التشريعات ذات الصلة بالمجال.

ويوضح العبود (2005) أن أكثر ما تخشاه المكتبات هو وقوع أخصائي المكتبة في بعض المخالفات القانونية، عند تقديمه لعشرات المواقع والعناوين على الإنترنت ذات العلاقة باهتمامات المستفيدين، أو من خلال ربط موقع المكتبة بالعديد من الروابط الإلكترونية (Links)، وحتى لا تنزلق المكتبة في الخطأ، لابد من احترام أربعة عناصر لتحديد الاستخدام المشروع للمصادر الإلكترونية وهي :

1. هل الاستخدام ذو طبيعة تعليمية أو يتم لأغراض تجارية تهدف إلى الربح.
2. طبيعة مصدر المعلومات الإلكتروني المحمي.
3. كمية الجزء المستخدم وعلاقته بمصدر المعلومات المحمي بموجب حق النسخ، وأن يقتصر الجزء المستنسخ على حاجة المستفيد أو المكتبة.
4. تأثير الاستخدام على السوق التجارية لمصدر المعلومات الإلكتروني المحمي بموجب حق النسخ، بحيث لا يشكل منافسة في السوق لا للمؤلف ولا للمصنف.

التعاون بين المكتبات في مجال تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية:

يرى النسر (1998) أن التعاون بين المكتبات يعني العمل سويا من أجل تحقيق غاية مشتركة، وذلك بتمكين مجموعة من المكتبات من الاستفادة مما لديها من مصادر معلومات،

وخدمات، وإمكانيات مادية وبشرية وتقنية، وقد تطور مفهوم التعاون بين المكتبات من مجرد التعاون في مجال الإعارة إلى تقاسم الموارد.

وتوضح جاكسون Jackson (1995) أن المشاركة في المصادر تشمل الإعارة بين المكتبات، وتوصيل الوثائق والوصول إلى المواقع، والملكية المحلية ؛ فمع مطلع الألفية الثالثة وتوسع شبكات الحاسبات الإلكترونية وتضخم النشر الإلكتروني بمختلف أنواعه بشكل رحب، أصبح الشغل الشاغل للمكتبات ومراكز المعلومات هو الإحاطة والإلمام بكل معلومة حديثة في مجالات اهتمام المكتبات، وتوفير هذه المعلومة للباحثين في ظل المخصصات المالية المتوافرة وأسعار الاقتناء والاشتراك المتزايد.

ويشير كل من الجابري والسالمي (2008) إلى أن المكتبات وجدت أنه يمكن تحقيق ذلك عن طريق الاشتراك بتكتلات تعاونية بين المكتبات، وتعتبر تجربة مركز التميز في الأردن مثالا على التكتلات المكتبية، حيث يهدف هذا المركز إلى إدارة شبكة معلومات المكتبات الجامعية الرسمية الأردنية وتنسيق خدماتها المختلفة بغية تحقيق ترشيد النفقات، وتنظيم المشاركة في مصادر المعلومات، وتوحيد آليات العمل وأدواته بين المكتبات الأعضاء في تجمع المكتبات الجامعية الأردنية الرسمية.

ويوضح عبد الراضي (2005) أن التعاون بين المكتبات يحقق عدداً من المزايا من مثل: الحصول على مصادر المعلومات بأسعار أقل ، وبناء مجموعات قوية من مصادر المعلومات، وحل إشكالية ازدواجية العمل المكتبي، والمساهمة في توحيد النظم المكتبية المطبقة بين المكتبات.

ثانيا: الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الأدب المنشور حول مصادر المعلومات الإلكترونية، جرى تصنيف الدراسات السابقة حسب عدة محاور تخص تنمية هذه المصادر، وهي: سياسات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، وأسس ومعايير اختيارها، وشروط إتاحتها، والتعاون بين المكتبات في تنميتها، وأخيرا الصعوبات التي تواجه عملية تنميتها وتطويرها.

أولا: سياسات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية:

قامت كل من مانجروم وبوزيبون Mangrum and Pozzebon (2012) بدراسة تناولت دور سياسات تنمية المجموعات في الماضي والحاضر، وتحديات الانتقال للشكل الإلكتروني للمعلومات، وقد أجرت المؤلفتان تحليلا للمحتوى لاكتشاف كيف تتعامل المكتبات الأكاديمية مع هذا التغير في تنمية المجموعات، وأظهرت النتائج أن جميع المكتبات تقريبا قامت بعمل ممتاز لمعالجة العناصر التقليدية لتنمية المجموعات، وحوالي نصف المكتبات تناولت قضايا التراخيص الإلكترونية في السياسة، ولكن معظمها كانت سياسات عامة.

وأجرت كل من فيجناو ومنيسيز Vignau and Meneses (2005) دراسة هدفت إلى تعرف المكونات الضرورية لصياغة سياسات تنمية المجموعات، وقد تكونت عينة الدراسة من (16) مركزا للتعليم العالي والتقني في كوبا، وأظهرت النتائج أنه على الرغم من أن مدراء مكتبات الجامعات ومدراء تطوير المجموعات كانوا على علم بعملية تنمية المجموعات، إلا أن عددا قليلا منهم يمتلك سياسة لتنمية تلك المجموعات، والقليل منهم قام بدراسات حول المستفيدين.

كما أجرت عافية (2003) دراسة هدفت إلى تعرف حجم المصادر الإلكترونية المقتناة في المكتبات الجامعية السعودية، ومحاولة تلمس نقاط الضعف ومعالجتها وإبراز نقاط القوة وتطويرها، هذا بالإضافة إلى رسم سياسة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في تلك المكتبات يتم السير عليها مستقبلاً. وأجريت الدراسة على أربع مكتبات سعودية هي: مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، ومكتبة جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ومكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وأظهرت النتائج حرصاً من قبل المكتبات الجامعية الأربع على اقتناء المصادر الأجنبية المتاحة عبر الإنترنت، بالإضافةً إلى الاشتراك في

مجموعة أخرى من المصادر الأجنبية على أقراص بصرية ؛ أما المصادر الإلكترونية باللغة العربية فإن الاهتمام بها كان أقل، والاقتناء لها كان محدوداً، وهذه المصادر الإلكترونية العربية تركز على الموضوعات الدينية والأدبية والتاريخية بالإضافة إلى البرامج التعليمية، وليس لها أثر يذكر في المجالات العلمية .

أما دراسة وايت وكراوفورد White and Crawford (1997) فقد هدفت إلى تطوير سياسة لتنمية مجموعات مصادر المعلومات الإلكترونية لتوجيه المكتبيين في مكتبة بين ستات هاريسبيرغ في بنسيلفينيا في الولايات المتحدة الأمريكية نحو كيفية اختيار المصادر المرجعية الإلكترونية، وأظهرت النتائج أن هناك فوائد عدة لوضع مثل هذه السياسة، حيث إنها تدعم مهمة المؤسسة وبرامجها، وتوجه موارد المكتبة المحدودة للقيام بعملية التزويد، كما أنها توجه المكتبيين في اختيار مصادر محددة أو اختيار شكل دون آخر، كما وتساعد في تقديم تبرير معقول لاختيار مصادر محددة.

وأجرت وولف Wolfe (1983) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى استخدام التكنولوجيا في المكتبات الأكاديمية البحثية المعاصرة، ومدى تأثير التكنولوجيا على مجموعات المكتبة وسياسة تنمية المجموعات فيها، وقد تكون مجتمع الدراسة من (88) مكتبة جامعية من المكتبات الأعضاء في جمعية المكتبات البحثية في الولايات المتحدة والذي انقسم بدوره إلى ثلاث مجموعات هي مدراء جمعيات المكتبات البحثية، والمكتبيون العاملون في جمعيات المكتبات البحثية، ومدراء شبكات المكتبة المحوسبة، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق هامة بين المجموعات الثلاث في مفهومها للتأثيرات الحالية والمستقبلية للتكنولوجيا على المكتبات، وأن المستجيبين الأقل مقاومة للتكنولوجيا أظهروا إيجابية أكثر لحدوث تغيير بوساطة التكنولوجيا.

ثانيا: أسس اختيار مصادر المعلومات ومعاييرها:

قام شعلان ومحفوظ (2012) بدراسة هدفت إلى وصف عملية الاختيار في المكتبات الجامعية لجامعة جنوب الوادي فرع (أسوان) وتحليلها، والتعرف على سياسة المجموعات وتنميتها في تلك المكتبات، وعملية الاختيار وأدواته وطرق التزويد وتنقية المجموعات بمكتبات جامعة جنوب الوادي (فرع أسوان)، وقد تكونت عينة الدراسة من مكتبات كليات جامعة جنوب الوادي

(فرع أسوان) فقط، وكشفت النتائج عن عدم وجود سياسات مكتوبة لتنمية مجموعاتها لدى المكتبات عينة الدراسة، لكنها تتم وفقا لاجتهادات شخصية، كما أن عملية الاختيار تكون مسؤولية السادة وكلاء الكليات وبمعاونة أعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلى العاملين في تلك المكتبات، وأن أدوات الاختيار تختلف من مكتبة إلى أخرى، وأن أهم طرق التزويد كانت الشراء أو الاشتراك ثم التبادل والإهداء.

وقامت عبد الواحد (2011) بدراسة هدفت إلى تعرف سياسة الاختيار وتنمية المجموعات المكتبية في مكتبة كلية الآداب بجامعة البصرة، وأظهرت النتائج عدم وجود سياسة اختيار مكتوبة وواضحة منذ تأسيس مكتبة الكلية عام 1974 ولغاية 2011/4/13، وعدم وجود لجنة لاختيار المجموعة المكتبية سواء كانت مؤقتة أو دائمة.

ثالثا: شروط إتاحة مصادر المعلومات:

قدم الأسرج (2010) ورقة بحثية في مؤتمر المحتوى العربي في الإنترنت: التحديات والطموح، هدفت إلى التعرف على أثر الإتاحة المقيدة لمصادر المعلومات الإلكترونية على استخدام الباحثين لهذه المصادر، ومعرفة أثر فتح الإتاحة لمصادر المعلومات الإلكترونية من خارج نطاق الجامعة على معدلات الاستخدام لهذه المصادر، وتقصي الصعوبات والمشاكل التي تواجه مجتمع الدراسة عند استخدامهم لمصادر المعلومات الإلكترونية التي تشترك بها الجامعة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المستفيدين من مصادر المعلومات الإلكترونية داخل جامعة المنوفية، وأظهرت النتائج أن الإتاحة المقيدة لمصادر المعلومات الإلكترونية أثرت سلبا على استخدام الباحثين لهذه المصادر، حيث سجلت معدلات استخدام منخفضة، كما كان تأثير فتح الإتاحة من خارج نطاق الجامعة لهذه المصادر إيجابيا، حيث سجلت معدلات إفادة أعلى مقارنة بالفترات التي كانت فيها الإتاحة مقيدة، وأخيرا أثبتت الدراسة القصور في عمليات الدعاية والإعلان عن مصادر المعلومات المتاحة في الجامعة.

وأجرى هورافا Horava (2005) دراسة هدفت إلى تعرف أهمية إدماج قضايا الترخيص في سياسات الوصول لمصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات البحثية، وانعكاسات ذلك على فهم المستفيدين للمسائل القانونية المتعلقة بالوصول إلى تلك المصادر ودور المكتبة في إدارة هذه

المصادر وامتلاكها. أجري مسحاً للمكتبات البحثية المختلفة لدراسة ما يتم توفيره من شروط لاستخدام المصادر الإلكترونية ومراجعة الأدب المتعلق بإدارة هذه المصادر وتوفيرها، وأظهرت النتائج أن عددا قليلا من المكتبات توفر معلومات كافية حول ترخيص مصادر المعلومات الإلكترونية لمستفيديها. وهذا ينعكس عل نقص الوعي بمحددات استخدام هذه المصادر وبتكلفتها والاتفاقيات الجماعية في الحصول عليها.

وقام بيترك Petrick (2002) بدراسة هدفت إلى معرفة أثر الزيادة في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية على تنمية المجموعات بشكل عام، حيث تم فحص الإحصاءات الخاصة بمكتبات جامعة نيويورك، بالإضافة إلى القيام بإجراء مسح لمجموعة من المكتبيين العاملين فيها، وقد خلصت الدراسة إلى أن المبلغ الذي يتم إنفاقه على مصادر المعلومات الإلكترونية لم يعد في زيادة، بل على العكس فقد انخفض في بعض السنوات، ومع ذلك فإن مصادر المعلومات الإلكترونية مازالت تستهلك حصة كبيرة من ميزانية التزويد مقارنة بالتزويد بمصادر المعلومات بأشكال أخرى.

رابعا:التعاون بين المكتبات في تنمية مصادر المعلومات:

قام كل من فريسنيدو وياب Fresnido and Yap (2014) بدراسة هدفت إلى تعرف تجربة وحالة عدد من تكتلات المكتبات الأكاديمية في الفلبين من حيث أهدافها، ونشاطاتها، والفائدة من هذه التكتلات بين المكتبات وهي: اتحاد أنظمة التزويد بكتب المكتبات الأكاديمية، ومركز مصادر الدراسات الأمريكية، وتكتل مكتبة إنترامورس، وتكتل مكتبة مينديولا، وتكتل مكتبة مركز أورتيجاز، وتكتل مؤسسات جنوب مانيلا؛ وقد تم تطوير استبانة لأغراض هذه الدراسة وزعت على 23 مكتبة، استجاب منها 13 مكتبة، بالإضافة إلى إجراء الباحثين مقابلات شخصية وتلفونية، وأظهرت النتائج أهمية الدور الذي تقوم به تكتلات المكتبات الأكاديمية في عملية التطوير البناء، ومشاركة المصادر بين المكتبات الأكاديمية، وكشفت الدراسة أن التحدي الأساسي الذي يواجه هذه التكتلات هو الاختلاف في المستوى التكنولوجي بين المكتبات الأعضاء في هذه التكتلات، بالإضافة إلى قلة التطابق بين أهداف التكتلات المكتبية وبين تعهداتها.

وأجرى البادي والندابي، (2008) دراسة هدفت إلى تعرف واقع تطبيق استراتيجية التعاون المكتبي بين مؤسسات المعلومات العمانية في العصر الرقمي، والتعرف على أهم المعوقات الإدارية

والاقتصادية والفنية التي تعيق عملية التعاون من خلال التعرف على آراء مديري هذه المؤسسات، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المكتبات الأكاديمية العمانية مع استثناء مكتبات المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم، واقتصرت الدراسة على مديري تلك المؤسسات، وأظهرت النتائج وجود بعض أوجه التعاون بين المكتبات داخل السلطنة وخارجها وأبرزها خدمة الإعارة التعاونية، كما تواجه استراتيجية تطبيق التعاون عدة عقبات إدارية ومالية وفنية أبرزها عدم وجود القوانين والتشريعات المنظمة لهذه الاستراتيجية، والاستقلال المالي لتلك المؤسسات، وكذلك ضعف شبكة الاتصالات والبنية التقنية.

وقام الجابري والسالمي (2008) بدراسة هدفت إلى معرفة واقع التعاون بين المكتبات الأكاديمية في سلطنة عمان ودورها في تطوير مجموعاتها وتنميتها، والكشف عن وجود تكتلات تعاونية مكتبية أكاديمية، والتعرف على أوجه التعاون بينها، والتوصل إلى حجم هذه التكتلات وطبيعة الأنشطة التي تمارس بها، بالإضافة إلى الإفصاح عن التحديات التي تواجه هذه التكتلات، وأظهرت النتائج عدم وجود تكتل حقيقي بين المكتبات الأكاديمية في السلطنة، وأن مفهوم التعاون بين المكتبات العمانية قائم على ممارسة بعض أوجه التعاون الناتج عن إنتماء هذه المكتبات إلى مؤسسة علمية واحدة.

كما أجرى وايت (2004) White دراسة هدفت إلى تعرف فوائد الشراكة الاستراتيجية لتحليل واتخاذ قرارت اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية وتقييمها وتقديم الدعم المالي لها، والتي قامت بها كل من مكتبة الأعمال وكلية إدارة الأعمال في جامعة بنسلفانيا. وقد كشفت الدراسة عن العديد من الفوائد لمثل هذه الشراكة تتمثل فيما يلي: أولا، توفير دخول أوسع للكلية لمصادر المعلومات الإلكترونية من خلال أرجاء الجامعة. ثانيا، تقديم فهم أحسن لاحتياجات الكلية البحثية في مجال الأعمال. ثالثا، تكوين معرفة أفضل بالمصادر المستخدمة من قبل الكلية والأقسام الأكاديمية في الجامعة. وأخيرا، ساهمت هذه الشراكة في تقديم إطار لدمج مصادر المعلومات الإلكترونية في عملية التخطيط الاستراتيجي.

وأجرت بيري (2009) Perry دراسة هدفت إلى تعرف القضايا الأكثر أهمية التي تخص التكتلات بين المكتبات، وقد تم إجراء دراسة مسحية على المكتبات الأعضاء في الاتحاد الدولي لتكتلات المكتبات، وأظهرت الدراسة أنه على الرغم من أن قضايا الفهرس الموحد، والإعارة

المتبادلة بين المكتبات، والتزويد التعاوني مازالت من القضايا المهمة في موضوع التعاون بين المكتبات، إلا أن الدراسة المسحية التي تمت في ربيع 2009 كشفت أن هناك مسألتان أصبحتا في غاية الأهمية في الوقت الراهن تهم المكتبات المشتركة بتكتلات فيما بينها وهما: إدارة الميزانية، ومفاوضات التراخيص مع الناشرين.

خامسا: صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية:

قام يوسف (2010) بدراسة هدفت إلى تعرف الصعوبات والتحديات التي تواجه إنشاء المكتبات الرقمية وقيامها وفق الطرق والقواعد الصحيحة. وتكونت عينة الدراسة من مكتبة جامعة سبها المركزية ومكتبات الكليات التابعة لها في ليبيا، وأظهرت النتائج أن المكتبات الرقمية خيار لابد منه في مؤسسات ومرافق المعلومات بأنواعها المختلفة، وغياب قناعة المسؤولين وتجاهلهم لموضوع المكتبات الرقمية لاعتقادهم بأن الأمر سيفقدهم كثيراً من سلطاتهم، كما أن التعاون في المكتبات الرقمية أمر لا مفر منه لأنه يساعد في تلبية الاحتياجات المعلوماتية للمستفيدين، كما أن مكتبات جامعة سبها مازالت تتخبط في اتخاذ قرارات حاسمة في موضوع أتمتة مكتباتها وحوسبتها.

وقام كل من عبد الله والمقدم (2001)، بدراسة هدفت إلى الكشف عن التحديات التي تواجه بناء المجموعات في المكتبات المتخصصة وتنميتها في عصر النشر الإلكتروني، وتحديد أساليب التعامل الأفضل وإجراءاته مع أشكال مصادر المعلومات الإلكترونية، وأظهرت النتائج التحديات التي تواجه تنمية المجموعات في عصر النشر الإلكتروني، حيث يعتبر الاختيار والتزويد والتعاون بين المؤسسات من أكثر المشكلات التي تواجهها ؛ فمن حيث الاختيار يواجه القائمون عليها مفاهيم جديدة خلقتها البيئة الإلكترونية مثل: الملكية مقابل الإتاحة، والطباعة مقابل الإلكترونيات ؛ أما بالنسبة للتزويد فقد أصبح تعدد أشكال النشر الإلكتروني يمثل تحدٍ كبير أمام العاملين فيه، نظراً لعوامل اقتصادية واجتماعية وفنية، مثل الانخفاض المستمر في ميزانيات المكتبات، بالإضافة إلى غياب برامج تدريب القائمين على إدارة المجموعات، وأما على صعيد التعاون بين المؤسسات فقد بات ضرورة ملحة بين المكتبات للتغلب على المشكلات المتوقعة في التحويل والمشكلات الإدارية التي تتمثل في إخفاق الاتصال، أو النقص في معايير الإتاحة ومسؤولية أقسام الموارد.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة ما يلي:

1. لا توجد دراسات تناولت واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في الأردن –على حد علم الباحثة-، أما على مستوى العالم والوطن العربي فهي قليلة.

2. أن الدراسات التي تتفق مع هذه الدراسة في تناولها محورا من محاور واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية هي دراسة مانجروم وبوزيبون Mangrum and Pozzebon (2012)، و دراسة فيجناو و منيسيز Vignau and Meneses (2005)، ودراسة وايت وكراوفورد White and Crawford (1997)، ودراسة ولف Wolfe (1983)، ودراسة شعلان ومحفوظ (2012)، ودراسة عبد الواحد (2011)، ودراسة الأسرج (2010)، ودراسة هورافا Horava (2005)، ودراسة البادي والندابي، (2008)، ودراسة الجابري والسالمي (2008)، ودراسة يوسف (2010)، ودراسة عبد الله والمقدم (2001)، ودراسة عافية (2003)، ودراسة فريسنيدو وياب Fresnido and Yap (2014)، ودراسة وايت White (2004)، ودراسة بيري Perry (2009).

3. تختلف الدراسات السابقة عن هذه الدراسة بأن كل دراسة منها تتناول محورا واحدا من محاورها. وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتناولها جميع المحاور السابقة في دراسة واحدة، واقترحت هذه الدراسة إعداد سياسة تسترشد بها الجامعات الأردنية لتطوير مصادر المعلومات الإلكترونية فيها وتنميتها.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة ومجتمعها، والأداة المستخدمة في جمع بياناتها، وإجراءات بنائها، وتطويرها، والخطوات المتبعة للتأكد من صدقها وثباتها، ووصفا للإجراءات التطبيقية، والمعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في معالجة بياناتها.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج المسحي الوصفي القائم على جمع البيانات، وتصنيفها، وتنظيمها، وتحليلها لأغراض هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من جميع العاملين الذين يتعاملون مع مصادر المعلومات الإلكترونية في ست مكتبات جامعية رسمية أردنية، وست مكتبات جامعية أردنية خاصة خلال العام الجامعي 2013- 2014، وعددهم (182) موظفا ؛ ونظرا لصغر حجم هذا المجتمع فقد شملتهم الدراسة جميعا، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (156) استبانة، تبين أن منها (153) استبانة، أي ما نسبته (84.1%) كانت صالحة للتحليل الإحصائي، ويبين الجدول رقم (1) توزع أفراد الدراسة حسب المكتبات التي يعملون بها، ونسب الردود (الاستجابات).

الجدول رقم (1) توزع أفراد الدراسة المتعاملون مع مصادر المعلومات الإلكترونية حسب المكتبات التي يعملون بها ونسب الردود (الاستجابات)

مكتبات الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة	عدد العاملين	عدد المستجيبين	النسبة المئوية الكلية
مكتبة الجامعة الأردنية	46	40	%86.95
مكتبة جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية	16	15	% 93.75
مكتبة جامعة اليرموك	24	20	% 83.3
مكتبة جامعة البلقاء التطبيقية	18	12	% 66.70
مكتبة جامعة الحسين بن طلال	7	4	% 57.14
مكتبة جامعة مؤتة	16	14	% 87.5
مكتبة جامعة فيلادلفيا	15	12	% 80.0
مكتبة جامعة الشرق الأوسط	6	6	% 100
مكتبة جامعة عمان الأهلية	7	6	% 85.7
مكتبة جامعة الزرقاء	9	9	% 100
مكتبة جامعة الزيتونة	10	8	% 80.0
مكتبة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة	8	7	% 87.5

المجموع	**182**	**153**	**%84.1**

خصائص مجتمع الدراسة:

يبين الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الجامعة، والمؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة، و المستوى الوظيفي:

الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الجامعة، والمؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة، و المستوى الوظيفي

المتغيرات الديموغرافية	التكرار	النسبة
الجامعة		
حكومية	108	% 70.6
خاصة	45	% 29.4
المؤهل العلمي		
دبلوم	50	% 32.7
بكالوريوس	80	% 52.3
دراسات عليا	23	% 15.0
التخصص		
مكتبات	74	% 48.4
تخصصات أخرى	79	% 51.6
المسمى الوظيفي		
مدير مكتبة ...	10	% 6.5
رئيس قسم....	41	% 26.8
موظف	102	% 66.7
عدد سنوات الخبرة		
5 سنوات فأقل	23	% 15.1
6 - 9سنوات	58	% 37.9
سنوات10 فاكثر	72	% 47.0

يتضح من الجدول رقم (2) ملامح مجتمع الدراسة وخصائصه كما يلي:

1. **نوع الجامعة:**

تبين أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة هم من العاملين في الجامعات الحكومية الأردنية، وبلغت نسبتهم (70.6 %)، وأن (29.4 %) فقط منهم هم من العاملين في الجامعات الأردنية الخاصة.

2. المؤهل العلمي:

أن غالبية أفراد الدراسة هم من حملة شهادة البكالوريوس، وبلغت نسبتهم (52.3 %)، يليهم حملة شهادة الدبلوم وبنسبة (32.7 %)، ثم حملة شهادة الدراسات العليا وبنسبة (15.0 %).

3. التخصص:

أن نسبة العاملين في الجامعات الأردنية من المتخصصين في علم المكتبات والمعلومات قد بلغت (48.4 %)، وهي أقل من نسبة العاملين غير المتخصصين في علم المكتبات والتي بلغت (51.6 %).

4.المسمى الوظيفي:

أن غالبية أفراد الدراسة هم من فئة الموظفين وبلغت نسبتهم (66.7 %)، يليهم فئة مدراء الدوائر ورؤساء الأقسام و بنسبة (26.8 %)، ثم فئة مدراء المكتبات والنواب والمساعدين و بنسبة (6.5 %).

5.سنوات الخبرة:

أن غالبية أفراد الدراسة وبنسبة (47.0 %) هم ممن يملكون خبرة 10 سنوات فأكثر في العمل، يليهم من يملكون خبرة 6-9 سنوات وبنسبة (37.9 %)، ثم من يملكون خبرة 5 سنوات فأقل وبنسبة (15.1 %).

أداة الدراسة:

في ضوء أسئلة الدراسة وأهدافها، ومراجعة الأدب المنشور، تم بناء استبانة لجمع البيانات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة تكونت من قسمين: القسم الأول، اشتمل على البيانات

الديموغرافية عن أفراد الدراسة وهي: نوع الجامعة، والمؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة، والمستوى الوظيفي، والقسم الثاني تكون من فقرات تتعلق بواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من وجهة نظر العاملين فيها واشتمل على المحاور التالية: سياسات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، وأسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية ومعاييره، وشروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية، وصعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، والتعاون بين المكتبات في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، وبلغ عدد فقراتها بصيغتها النهائية ثمانية وخمسين فقرة كما هي موضحة في الملحق رقم (1)، وتم تصميم الإجابة عن فقرات واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية وفق الأبعاد المصاغة بالاعتماد على مقياس (ليكرت الخماسي) حسب التقسيمات التالية (بدرجة كبيرة جدا، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جدا) لقياس درجة تقدير العاملين في مكتبات الجامعات الأردنية لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية فيها، والجدول رقم (3) يوضح توزيع عدد فقرات الاستبانة على مجالات الدراسة.

الجدول رقم (3) توزيع فقرات الاستبانة على مجالات الدراسة الخمسة

المجالات	عدد الفقرات
سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	12
أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية ومعاييره	12
شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية	12
صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	8
التعاون بين المكتبات في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	14
المجـــــموع	**58**

صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق المحتوى لأداة الدراسة بعرضها بصورتها الأولية على تسعة محكمين من أعضاء هيئة التدريس ذوي الاختصاص والخبرة في مجال علم المكتبات والمعلومات والتربية والإدارة والحاسوب (انظر الملحق رقم 2)، وتم الطلب من المحكمين الحكم على كل فقرة من فقرات الأداة من حيث: الوضوح، وسلامة الصياغة اللغوية، ومدى انتمائها للمجال الذي صنفت

تحته، وبناءً على آراء المحكمين وملاحظاتهم واقتراحاتهم تمت إعادة صياغة بعض الفقرات وتعديلها ودمج بعضها وحذف بعضها الآخر ليصبح عدد فقرات الأداة (58) فقرة بدلا من (73) فقرة، وبذلك اعتبرت آراء المحكمين حول صدق المحتوى دليلاً على صدق أداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام طريقة الاختبار وإعادته (test-retest)، إذ تم توزيع الأداة على (30) موظفا من العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية للمرة الأولى، وبعد أسبوعين تم إعادة توزيعها على العينة نفسها.

كما تم التأكد من ثبات الأداة باستخراج معامل الاتساق الداخلي لمجالاتها باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد أشارت النتائج إلى أن معاملات الاتساق الداخلي للمجالات الفرعية للأداة تراوحت ما بين (0.89–0.92)، وأن معامل الاستقرار الكلي كان (0.93)، وهي قيمة ثبات عالية ومقبولة لأغراض هذه الدراسة، والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

جدول رقم (4) معاملات الاتساق الداخلي لكل مجال من مجالات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)

المجـــــــــال	معامل الاتساق الداخلي
سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	0.92
أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية ومعاييره	0.92
شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية	0.89
صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	0.90
التعاون بين المكتبات في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	0.90

تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية:

تعتبر هذه الدراسة وصفية وقد تضمنت المتغيرات التالية:

أولا: المتغيرات المستقلة:

أ- نوع الجامعة وتنقسم إلى فئتين: حكومية، وخاصة.

ب- المؤهل العلمي وينقسم إلى ثلاثة فئات، وهي : دبلوم متوسط فأقل، وبكالوريوس، ودراسات عليا.

ت- التخصص وينقسم إلى فئتين، وهي: علم المكتبات والمعلومات، وتخصص آخر.

ث- سنوات الخبرة وتنقسم إلى ثلاثة فئات، وهي :أقل من 5 سنوات، و5 سنوات إلى 9سنوات، و10سنوات فأكثر).

ج- المسمى الوظيفي وينقسم إلى ثلاثة فئات، وهي: (مديرمكتبة، نائب مدير، مساعد مدير)، و(مدير دائرة، ورئيس قسم)، وموظف.

ثانيا: المتغير التابع: درجة تقدير العاملين في الجامعات الأردنية لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية.

المعالجة الإحصائية:

لأغراض المعالجة الإحصائية تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، وقد تم إدخالها إلى الحاسوب لاستخراج التكرارات، والمتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA) وفقا لأسئلة الدراسة، والأخذ بمستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وللإجابة عن أسئلة الدراسة استخدمت الطرق الإحصائية التالية:

السؤال الأول: تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

السؤال الثاني: تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية، وتحليل التباين المتعدد **(**MANOVA**)**، وتحليل التباين الأحادي والمقارنة بين المتوسطات الحسابية لمعرفة مصادر دلالة الفروق.

تصحيح أداة الدراسة:

تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لتقسيم الدرجات حسب المتوسطات الحسابية، حيث قسمت الدرجات إلى ثلاث فئات كبيرة ، ومتوسطة، ومنخفضة كما يلي:

(5-1) ÷3 = 4 ÷3=1.33 وعليه فإن:

- الفئة الأولى: 1+ 1.33 = 2.33 وأقل، درجة منخفضة.
- الفئة الثانية: 2.34 – 3.66 ، درجة متوسطة.
- الفئة الثالثة: 3.67 فأكثر، درجة كبيرة.

إجراءات الدراسة:

مرت الدراسة بعدد من الإجراءات العلمية والعملية والرسمية حتى خرجت بصورتها النهائية، وتمثلت هذه الإجراءات بما يلي:

- بعد اعتماد أداة الدراسة تم تحديد أفرادها الذين يمثلون العينة التي تم تطبيق الأداة عليها.
- تم التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها.
- تم توجيه خطاب من رئاسة الجامعة الأردنية إلى رئاسة الجامعات الحكومية والخاصة في الأردن للتعاون مع الباحثة وتسهيل مهمتها لتوزيع أداة الدراسة.
- قامت الباحثة بتوزيع أداة الدراسة باليد على جميع أفرادها، بعد شرح أهدافها، وقد تم جمع الأداة بالطريقة نفسها.
- بعد الحصول على استجابات أفراد الدراسة تم تفريغها وتحليلها إحصائيا باستخدام الحاسوب، ومن ثم تحليل النتائج ومناقشتها، واستخلاص التوصيات الملائمة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها، ومعرفة أثر كل من المستوى الوظيفي، والتخصص، والمؤهل العلمي، والخبرة، ونوع الجامعة في تقدير العاملين لواقع تنمية تلك المصادر في تلك المكتبات، واقتراح سياسة لتنميتها، ويتضمن هذا الفصل عرضا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة وفقا لتسلسل أسئلتها:

أولا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:

"ما واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات المجالات الفرعية للجزء الخاص بواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، والجدول رقم (5) يوضح هذه النتائج.

الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على مجالات واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، مرتبة تنازلياً :

المجـــــــــــــــالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير

أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية	3.90	0.68	مرتفعة
شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية	3.72	0.69	مرتفعة
التعاون بين المكتبات الجامعة في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	3.63	0.81	متوسطة
سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	3.51	0.71	متوسطة
صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	3.19	0.72	متوسطة
الدرجـــــــــة الكليـــــــــة	**3.59**	**0.72**	**متوسطة**

يتضح من الجدول رقم (5) أن الدرجة الكلية لمتوسطات تقدير العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية فيها كانت (3.59)، وبانحراف معياري مقداره (0.72)، وبدرجة تقدير متوسطة، وأن المتوسطات الحسابية لمجالات واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها تراوحت ما بين (3.19-3.90). ويبين الجدول رقم (5) أن مجال أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية قد حاز على أعلى متوسط حسابي مقداره (3.90)، وبانحراف معياري بلغ (0.68) أي بدرجة تقدير مرتفعة، بالإضافة إلى مجال شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية الذي حاز على متوسط حسابي مقداره (3.72)، وبانحراف معياري بلغ (0.69)، وبدرجة تقدير مرتفعة أيضا. بينما حاز مجال صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية على أقل متوسط حسابي مقداره (3.19)، و بانحراف معياري بلغ (0.72)، وبدرجة تقدير متوسطة.

وفيما يلي النتائج الخاصة بدرجة تقدير العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في كل مجال على حدة.

أ- أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات هذا المجال كما هو مبين في الجدول رقم (6) أدناه:

الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية من وجهة نظر أفراد الدراسة، مرتبة تنازلياً :

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقـــــــــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
13	1	تدعم الاحتياجات التعليمية للجامعة.	4.17	0.80	مرتفعة

14	2	تدعم الاحتياجات البحثية للجامعة.	4.07	0.80	مرتفعة
16	3	تكون ذات طبيعة موثوقة في محتوياتها.	4.01	0.82	مرتفعة
17	4	تتوافر بالنص الكامل .	3.99	0.85	مرتفعة
15	5	تضيف عمقا وشمولا للمجموعة الموجودة في المكتبة.	3.97	0.83	مرتفعة
18	6	توافر العديد من المزايا (كإمكانية البحث والطباعة وتحميل المحتوى وإرسال النتائج عبر البريد الإلكتروني).	3.95	1.00	مرتفعة
24	7	يتم الوصول لمحتواها عن طريق الإنترنت.	3.95	1.01	مرتفعة
21	8	تعطى الأولوية للاتفاقيات التي تضمن حق امتلاك المحتوى الإلكتروني.	3.83	0.92	مرتفعة
19	9	يمكن تشغيلها دون الحاجة إلى برامج إضافية.	3.79	1.02	مرتفعة
20	10	تقلل التكاليف المادية الأخرى مثل رسوم الترخيص، والبرمجيات، وتدريب الموظفين، والصيانة.	3.76	1.02	مرتفعة
23	11	تمكن المكتبة من الدخول في مجال الاشتراكات التعاونية.	3.67	1.03	مرتفعة
22	12	توافر شاشات مساعدة، ودروس تعليمية ترشد المستفيدين.	3.65	1.09	متوسطة
		الدرجة الكلية	**3.90**	**0.68**	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد الدراسة على فقرات مجال اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية تراوحت ما بين (3.65-4.17)، وكانت الدرجة الكلية للمجال مرتفعة، بمتوسط حسابي مقداره (3.90)، وانحراف معياري بلغ (0.68)؛ إذ حازت إحدى عشرة فقرة على درجة تقدير مرتفعة، وقد كانت أعلى الفقرات تقديرا الفقرة التي تنص على "تدعم مصادر المعلومات الإلكترونية الاحتياجات التعليمية للجامعة"، أما الفقرة رقم (22) فقد حصلت على درجة توافر متوسطة، وجاءت في المرتبة الأخيرة في ترتيب فقرات هذا الجدول بمتوسط حسابي مقداره (3.65)، وبانحراف معياري بلغ (1.09)، والتي تنص على"توافر مصادر المعلومات الإلكترونية شاشات مساعدة، ودروس تعليمية ترشد المستفيدين".

ب- شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات هذا المجال كما هو مبين في الجدول رقم (7) أدناه:

الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية من وجهة نظر أفراد الدراسة،مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقـــــــــــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
26	1	توافر واجهة استخدام واضحة و سهلة للبحث عن مصادر المعلومات الإلكترونية.	4.07	0.84	مرتفعة
29	2	تراعي المكتبة قيمة الاشتراكات بمصادر المعلومات الإلكترونية بما ينسجم مع ميزانيتها.	4.00	0.92	مرتفعة
27	3	آليات البحث عن مصادر المعلومات الإلكترونية مرنة، وملائمة لخبرة المستفيدين	3.97	0.86	مرتفعة
30	4	يقدم مزود مصادر المعلومات الإلكترونية فترة تجريبية لها قبل أن يتم شراؤها.	3.92	1.00	مرتفعة
25	5	تراعي المكتبة تأمين مصادر المعلومات الإلكترونية عن طريق IP Address.	3.85	1.10	مرتفعة
32	6	يقدم مزود مصادر المعلومات الإلكترونية إشعارا بالتغييرات الحاصلة بمصادر المعلومات الإلكترونية.	3.72	1.04	مرتفعة
34	7	توضح اتفاقية الاشتراك بمصادر المعلومات الإلكترونية الأشخاص الذين يستطيعون استخدام هذه المصادر.	3.72	0.96	مرتفعة
35	8	تضمن اتفاقيات الترخيص الاستخدام العادل لمصادر المعلومات الإلكترونية.	3.70	0.88	مرتفعة
33	9	يوفر مزود مصادر المعلومات الإلكترونية إحصاءات الاستخدام بالشكل المناسب.	3.69	1.03	مرتفعة
32	10	يقدم مزود مصادر المعلومات الإلكترونية مسبقا إشعارا بفترات انقطاع الخدمة.	3.65	1.03	متوسطة
28	11	تشمل رسوم الاشتراك بمصادر المعلومات الإلكترونية حقوقاً دائمة لاستخدام المعلومات التي تم شراؤها حتى لو تم توقف الاشتراك بها.	3.39	1.10	متوسطة
36	12	تضمن الاتفاقية الإعارة المتبادلة لمصادر المعلومات الإلكترونية بين المكتبات.	2.99	1.25	منخفضة
		الدرجة الكلية	**3.72**	**0.69**	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات مجال شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية تراوحت ما بين (2.99-4.07)، وكانت الدرجة الكلية للمجال مرتفعة، بمتوسط حسابي مقداره (3.72)، وانحراف معياري بلغ (0.69)، وكانت درجة التقدير مرتفعة في (9) فقرات، وحازت الفقرة رقم (26) على أعلى متوسط حسابي مقداره (4.07)، وانحراف معياري بلغ (0.84) والتي تنص على "توافر واجهة استخدام واضحة وسهلة للبحث عن مصادر المعلومات الإلكترونية "، أما الفقرة رقم (36) التي تنص على "تضمن الاتفاقية الإعارة المتبادلة لمصادر المعلومات الإلكترونية بين المكتبات." فقد جاءت في المرتبة الأخيرة في ترتيب فقرات هذا الجدول بدرجة تقدير منخفضة، بمتوسط حسابي مقداره (2.99)، وانحراف معياري بلغ (1.25).

ج- التعاون بين المكتبات الجامعية في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات هذا المجال كما هو مبين في الجدول رقم (8) أدناه:

الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التعاون بين المكتبات الجامعية في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية من وجهة نظر أفراد الدراسة، مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقـــــــــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
37	1	توفير فهرس إلكتروني موحد بين المكتبات.	3.80	1.26	مرتفعة
43	2	إدارة مصادر المعلومات الإلكترونية وصيانتها بشكل مستمر.	3.77	0.94	مرتفعة
38	3	بناء مجموعة قوية من مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.72	0.97	مرتفعة
44	4	توفير الغطاء المالي الكافي لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.60	1.04	متوسطة
42	5	خفض تكاليف الاشتراكات في مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.59	1.07	متوسطة
40	6	تحديد جهة واحدة للتفاوض مع الناشرين.	3.53	1.12	متوسطة
39	7	حل مشكلة ازدواجية العمل في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.52	1.05	متوسطة
41	8	ضمان القدرة على المشاركة في مصادر المعلومات الإلكترونية التي يصعب على كل جهة توفيرها بمفردها.	3.50	1.06	متوسطة
		الدرجة الكلية	**3.63**	**0.81**	**متوسطة**

يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات مجال التعاون بين المكتبات الجامعية في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، قد تراوحت ما بين (3.50-3.80)، وكانت درجة التقدير الكلية متوسطة بمتوسط حسابي مقداره (3.63)، وبانحراف معياري بلغ (0.81)، حيث كانت درجة التقدير مرتفعة في ثلاث فقرات ومتوسطة في خمس فقرات، وقد كانت أعلى الفقرات تقديراً الفقرة رقم (37) التي حصلت على أعلى متوسط حسابي، مقداره (3.80)، وبانحراف معياري بلغ (1.26)، وتنص على "توفير فهرس إلكتروني موحد بين المكتبات"، والفقرة رقم (43) التي حصلت على متوسط حسابي مقداره (3.77)، وبانحراف معياري بلغ (0.94)، وتنص على " إدارة مصادر المعلومات الإلكترونية وصيانتها بشكل مستمر"، والفقرة رقم (38) التي حصلت على متوسط حسابي مقداره (3.72)، وبانحراف معياري بلغ (0.97)، وتنص على "بناء مجموعة قوية من مصادر المعلومات الإلكترونية" بينما حصلت باقي الفقرات في هذا المجال على درجة تقدير متوسطة تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.50-3.60)، وانحرافاتها المعيارية بين (1.04-1.06)، أما الفقرة رقم (41) التي تنص على "ضمان القدرة على المشاركة في مصادر المعلومات الإلكترونية التي يستحيل على كل جهة توفيرها بمفردها" فقد جاءت في المرتبة الأخيرة في ترتيب فقرات هذا الجدول بدرجة تقدير متوسطة، بمتوسط حسابي مقداره (3.50)، وانحراف معياري بلغ (0.81).

د- مجال سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات هذا المجال كما هو مبين في الجدول رقم (9) أدناه:

الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية من وجهة نظر أفراد الدراسة مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقـــــــــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
3	1	تراعي المكتبة طبيعة البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعة عند تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	3.79	0.91	مرتفعة
7	2	تتضمن سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية بيانا يوضح رؤية المكتبة ورسالتها.	3.64	1.04	متوسطة
4	3	توضح سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية الشخص/الجهة المسؤولة عن عملية اختيار مصادر	3.60	0.96	متوسطة

		المعلومات الإلكترونية.			
10	4	تحدد سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية مصادر تمويل هذه المصادر.	3.59	0.92	متوسطة
5	5	تحدد المكتبة الأشخاص المسؤولين عن عملية مراجعة سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.57	1.06	متوسطة
9	6	تراعي المكتبة تحديد لغات معينة عند تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.52	1.05	متوسطة
8	7	يشارك أعضاء هيئة التدريس في اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.50	1.18	متوسطة
11	8	تحدد سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية كيفية التعامل مع المشكلات الناجمة عن التعامل مع هذه المصادر.	3.44	0.93	متوسطة
12	9	توضح سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية مجالات التغطية المختلفة (كالزمنية، والجغرافية، والموضوعية) التي تغطيها تلك المصادر.	3.42	0.94	متوسطة
2	10	تتبنى المكتبة مجموعة من الإجراءات غير المكتوبة في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.41	0.96	متوسطة
6	11	توضح سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية الفترة الزمنية اللازمة لمراجعتها.	3.35	0.96	متوسطة
12	12	يتوافر لدى المكتبة سياسة مكتوبة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.33	1.01	متوسطة
الدرجة الكلية			**3.51**	**0.71**	**متوسطة**

يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات مجال سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية تراوحت ما بين (3.33-3.79)، وكانت الدرجة الكلية للمجال متوسطة، بمتوسط حسابي مقداره (3.51)، وانحراف معياري بلغ (0.71)، وقد حازت فقرة واحدة على درجة تقدير مرتفعة، وهي الفقرة رقم (3) التي حصلت على أعلى متوسط حسابي مقداره (3.79)، وبانحراف معياري بلغ (0.91)، والتي تنص على "تراعي المكتبة طبيعة البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعة عند تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية"، بينما حصلت باقي الفقرات في هذا المجال على درجة تقدير متوسطة، وكانت الفقرة رقم (12) التي تنص على "يتوافر لدى المكتبة سياسة مكتوبة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية" قد حازت على أقل درجة تقدير في المجال، بمتوسط حسابي مقداره (3.33) وانحراف معياري بلغ (1.01)، وبدرجة تقدير متوسطة .

هـ - صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات هذا المجال كما هو مبين في الجدول رقم (10) أدناه:

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية من وجهة نظر أفراد الدراسة، مرتبة تنازلياً :

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقـــــــــــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة القدير
50	1	ضعف الميزانية في بعض المكتبات الجامعية.	3.67	1.03	مرتفعة
57	2	ضعف الإلمام باللغات الأجنبية التي تنشر بها مصادر المعلومات الإلكترونية لدى العاملين.	3.62	1.08	متوسطة
49	3	ظهور الحاجة لتدريب الموظفين على استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.52	1.06	متوسطة
58	4	ضعف التعاون بين المكتبات الجامعية.	3.35	1.21	متوسطة
54	5	ضعف البنية التكنولوجية الأساسية في بعض المكتبات.	3.29	1.12	متوسطة
55	6	قلة الوعي لدى بعض أصحاب القرار في المكتبات بأهمية مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.24	1.19	متوسطة
48	7	القضايا المرتبطة بالملكية الفكرية لمصادر المعلومات الإلكترونية.	3.15	1.01	متوسطة
56	8	عدم ثبات واستقرار محتوى مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.14	0.96	متوسطة
51	9	مقاومة استخدام التكنولوجيا من قبل المستفيدين في بعض المكتبات.	3.11	1.06	متوسطة
45	10	انقطاع الاتصال مع الشبكة الذي يحول دون التزويد المستمر	3.03	1.07	متوسطة

				للخدمة.		
53	11	عدم توافر الخبرات البشرية المؤهلة في التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.03	1.13	متوسطة
52	12	مقاومة استخدام التكنولوجيا من قبل العاملين في بعض المكتبات.	3.02	1.08	متوسطة
47	13	صعوبة الاحتفاظ بأرشيف دائم لمصادر المعلومات الإلكترونية.	2.95	1.10	متوسطة
46	14	تفشي ظاهرة القرصنة المعلوماتية.	2.55	1.08	متوسطة
		الدرجة الكلية	3.19	0.72	**متوسطة**

يتضح من الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات مجال صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية، قد تراوحت ما بين (3.67-2.55)، وكانت درجة التقدير الكلية متوسطة بمتوسط حسابي مقداره (3.19)، وبانحراف معياري بلغ (0.72)، وكانت درجة التقدير مرتفعة في فقرة واحدة ومتوسطة لإحدى عشرة فقرة، وكانت أعلى الفقرات تقديرا في هذا المجال الفقرة رقم (50) التي تنص على "ضعف الميزانية في بعض المكتبات" وكان متوسطها الحسابي مقداره (3.67)، وانحرافها المعياري بلغ (1.03)، أما أدنى الفقرات تقديرا فقد كانت الفقرة رقم (46) التي تنص على "تفشي ظاهرة القرصنة المعلوماتية" بمتوسط حسابي مقداره (2.55) وانحراف معياري بلغ (1.08)، وحصلت على أدنى تقدير من قبل أفراد الدراسة، وجاءت في المرتبة الأخيرة في الجدول.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:

"ما أثر كل من المستوى الوظيفي، والتخصص، والمؤهل العلمي، والخبرة، ونوع الجامعة في تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام أسلوب تحليل التباين متعدد المتغيرات Multivariate Analysis of Variance (MANOVA) لفحص العلاقة بين عدة متغيرات مستقلة، وهو تكرار لتحليل التباين الأحادي (ANOVA)، ويبين الجدول رقم (11) نتائج تحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA) لدلالة الفروق في مجالات أداة الدراسة وفقا للمتغيرات التالية: المسمى الوظيفي، والتخصص، والمؤهل الأكاديمي، والخبرة، ونوع الجامعة.

الجدول رقم (11) نتائج تحليل التباين المتعدد (MANOVA) لدلالة الفروق في مجالات أداة الدراسة وفقا لمتغيرات: المسمى الوظيفي، والتخصص، والمؤهل الأكاديمي، والخبرة، ونوع الجامعة.

المتغير	لامدا	ف	درجات الحرية	مستوى الدلالة
المسمى الوظيفي	0.91	1.24	10	0.27
التخصص	0.97	0.77	5	0.58
المؤهل الأكاديمي	0.97	0.47	10	0.91
الخبرة	0.91	1.38	10	0.19
نوع الجامعة	0.91	2.83	5	*0.02

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى** (α≤0.05)

يتبين من الجدول رقم (11) ما يأتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية تعزى لمتغير نوع الجامعة، حيث بلغت قيمة (ف) (2.83)، لذلك جرى استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة الفروق بين المستويات المختلفة لمتغير نوع الجامعة في المجالات الخمس، كما يبين الجدول رقم (12).

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، حيث بلغت قيمة (ف) (1.24)، والتخصص، حيث بلغت قيمة (ف) (0.77)، والمؤهل الأكاديمي، حيث بلغت قيمة (ف) (0.47)، والخبرة، حيث بلغت قيمة (ف) (1.38).

الجدول رقم (12) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مجالات استبانة واقع تنمية مصادر المعلومات الالكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية وفقا لمتغير نوع الجامعة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	ف	مستوى الدلالة
سياسة تنمية مصادر المعلومات الالكترونية	5.42	1	11.39	0.001
أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية ومعاييره	4.32	1	9.53	0.002
شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية	2.05	1	4.37	0.038
التعاون بين المكتبات الجامعية في تنمية مصادر المعلومات	0.10	1	0.15	0.695
صعوبات تنمية مصادر المعلومات الالكترونية	0.08	1	0.16	0.691

يتبين من الجدول رقم (12) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية تعزى لمتغير نوع الجامعة عند مستوى الدلالة ($\alpha \le 0.05$) في المجالات التالية: سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث بلغت قيمة (ف) (11.39)، وأسس ومعايير اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث بلغت قيمة (ف) (9.53)، وشروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية حيث بلغت قيمة (ف) (4.37)، ولمعرفة اتجاه هذه الفروق تمت مقارنة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما هو موضح في الجدول رقم (13).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \le 0.05$) تعزى لمتغير نوع الجامعة في تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مجالي التعاون بين الجامعات في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية ، حيث بلغت قيمة (ف) (0.15)، ومجال صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث بلغت قيمة (ف) (0.16).

الجدول رقم (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد الدراسة على مجالات أداة الدراسة وفقا لمتغيرات الدراسة.

المتغير			سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية		أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية ومعاييره		شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية		التعاون بين المكتبات الجامعية في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية		صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	
		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المسمى الوظيفي	مدير مكتبة	10	4.00	0.51	4.35	0.39	4.15	0.51	3.43	0.98	2.94	0.73
	مدير	41	3.40	0.76	3.86	0.63	3.71	0.73	3.77	0.88	3.39	0.55
	موظف	102	3.50	0.69	3.87	0.71	3.68	0.68	3.59	0.77	3.13	0.77
التخصص	أمين مكتبة	74	3.57	0.63	3.93	0.66	3.69	0.66	3.65	0.72	3.21	0.73
	أخرى	79	3.45	0.78	3.87	0.71	3.75	0.72	3.61	0.90	3.16	0.72
المؤ	دبلوم	50	3.47	0.62	3.85	0.63	3.72	0.65	3.74	0.70	3.27	0.61

0.74	3.08	0.81	3.57	0.66	3.74	0.72	3.93	0.72	3.53	80	بكالوريوس	
0.81	3.38	1.04	3.60	0.87	3.64	0.68	3.88	0.88	3.49	23	دراسات عليا	
0.72	2.87	0.85	3.35	0.68	3.57	0.61	4.04	0.75	3.64	23	أقل من 5 سنوات	الخبرة
0.78	3.13	0.75	3.70	0.62	3.74	0.71	3.84	0.63	3.43	58	5-10 سنوات	
0.63	3.31	0.85	3.65	0.75	3.74	0.69	3.90	0.76	3.52	72	أكثر من 10 سنوات	
0.71	3.25	0.77	3.65	0.71	3.66	0.72	3.77	0.69	3.37	108	حكومية	نوع الجامعة
0.74	3.05	0.91	3.58	0.61	3.87	0.48	4.20	0.66	3.84	45	خاصة	
0.72	**3.18**	**0.81**	**3.62**	**0.69**	**3.72**	**0.69**	**3.90**	**0.71**	**3.50**	**153**	الكلي	

يتبين من الجدول رقم (13) مايلي :

وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لصالح الجامعات الخاصة في المجالات التالية: سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للجامعات الخاصة (3.84)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للجامعات الحكومية (3.37)، ومجال أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية ومعاييره، حيث بلغ المتوسط الحسابي للجامعات الخاصة (4.20)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للجامعات الحكومية (3.77)، ومجال شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للجامعات الخاصة (3.87)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للجامعات الحكومية (3.66).

ثالثا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث:

"ما مكونات وعناصر السياسة الاسترشادية المقترحة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية؟"

توضح متولي (2002) أن وضع سياسة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية يتطلب في البداية وجود اتفاق شامل في المكتبة لقيمة هذه السياسة وأهميتها، كما يجب أن يكون المشاركون في إعدادها مهتمين وملتزمين بهذا المشروع، فأكثر السياسات نجاحاً هي نتاج عمل جماعة وليس فرداً، ومن المفيد عند إعداد هذه السياسة مساهمة أعضاء هيئة التدريس، وذلك لمعرفتهم لحاجات البحث والتدريس في الجامعة بجانب الأشخاص المسؤولين عنها من داخل المكتبة وخارجها.

ويبدأ إعداد هذه السياسة عادة بمراجعة الوثائق الموجودة وتجميع المعلومات الضرورية قبل بداية مرحلة الكتابة، ويجب أن تتم مراجعتها عن طريق مجتمع المكتبة بصفة عامة؛ لاسيما من النواحي القانونية والجوانب المتصلة بحقوق الطبع ومسؤولية اتفاقيات الشراء، أما الشكل النهائي لهذه السياسة فيجب أن تتم الموافقة عليه من قبل الهيئات المناسبة (كمجلس المكتبة، ولجان مجلس الجامعة، وإدارة الجامعة ... إلخ)، على أن تتم مراجعة هذة السياسة وإعادة تقييمها وتعديلها على فترات منتظمة، حتى تكون فاعلة في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وفيما يلي توضيح لأهم البنود التي يجب أن تراعيها سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية.

بنود السياسة الاسترشادية المقترحة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية:

بعد الاطلاع على الأدب المنشور، ونتائج الدراسة الحالية، وسياسات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في بعض المكتبات المهمة مثل: مكتبة الحقوق بجامعة بوسطن، Boston University Law Library(2013)، ومكتبات جامعة هونج كونج (انظر الملحق رقم 5)، University of Hong Kong Libraries(2014) (أنظرالملحق رقم 5)، ومكتبة إديث جارلاند دوبري في جامعة لويسيانا، Edith Garland Dupre Library (2013)، ومكتبات جامعة ماريلاند University of Maryland Libraries (2012)، كولومبيا كوليدج شيكاغو، Columbia College Chicago (2012)، تم اقتراح بنود السياسة الاسترشادية التالية التي تتضمن: مقدمة لهذه السياسة، وتعريفاً بمحتوياتها، وتوضيحاً لبيانها العام، وتحديد المسؤولين عن عملية اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية، والأسس التي تقوم عليها عملية الاختيار، وآلية مراجعتها.

المقدمة:

تكمن مهمة المكتبة الجامعية في دعم البرامج التعليمية والبحثية في الجامعة، من خلال تقديم خدمات معلوماتية، تضمن الوصول إلى المصادر المطبوعة، وكذلك المصادر الإلكترونية. وتعتبر مصادر المعلومات الإلكترونية جزءاً رئيسياً من مجموعات المكتبة.

المحتويات:

- **البيان العام للسياسة**

- **مسؤولية اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية**
- **أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية**
- **شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية**
- **استبعاد مصادر المعلومات الإلكترونية**
- **مراجعة سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية وتحديثها**

أولا: البيان العام للسياسة:

تهدف هذه السياسة إلى توجيه عمليات اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية، والإضافة إليها، واستبعادها من مجموعات المكتبة الموجودة، بما يحقق الفائدة لطلبة الجامعة، وأعضاء هيئة التدريس فيها ومجتمع الباحثين.

ولأغراض هذه السياسة تعرف مصادر المعلومات الإلكترونية بأنها تلك المصادر التي تتطلب وجود أدوات أساسية كالحاسوب، والإنترنت للوصول إلى محتواها، من مثل:

- قواعد بيانات الدوريات
- قواعد البيانات المرجعية
- الكتب الإلكترونية
- المجلات الإلكترونية
- الأقراص المدمجة

وتغطي مصادر المعلومات الإلكترونية اللغات العربية والإنجليزية بشكل رئيسي، أما اللغات الأخرى فيتم طلبها بالتنسيق مع أقسام الكليات في الجامعة حسب الحاجة إليها، ويتم التزويد بمصادر المعلومات الإلكترونية بحسب المناطق الجغرافية واللغات والتخصصات الموضوعية التي يتم تدريسها في الجامعة، وتسعى المكتبة إلى الاشتراك بتكتلات تعاونية مع مكتبات أخرى من أجل توفير أكبر كم من مصادر المعلومات الإلكترونية ذات القيمة العلمية الكبيرة.

ثانيا: مسؤولية اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية:

تتولى مسؤولية اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية لجنة تكون مهمتها إجراء التوصيات اللازمة لشراء مصادر المعلومات الإلكترونية لتنمية مجموعة المكتبة بما ينسجم مع ميزانيتها. ويمكن أن تتكون هذه اللجنة من مدير المكتبة، ورئيس دائرة المصادر الإلكترونية والدوريات، ورئيس شعبة التزويد، ورئيس شعبة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، ورئيس شعبة الفهرسة

والتصنيف، وعمادة البحث العلمي، بالإضافة إلى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والطلبة، وخاصة طلبة الدراسات العليا.

ثالثا: أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية:

تراعي المكتبة عند اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية الأمور العامة التالية:

- أن تدعم مصادر المعلومات الإلكترونية الحاجات التعليمية والبحثية في الجامعة.
- أن تضيف مصادر المعلومات الإلكترونية عمقا للمجموعة الموجودة في المكتبة.
- أن يكون محتوى مصادر المعلومات الإلكترونية دقيقاً وموثوقاً.
- أن يضيف الشكل الإلكتروني لمصدر المعلومات قيمة إضافية مقارنة بالشكل المطبوع من حيث توفير إمكانية البحث، وتحميل المحتوى.
- التأكد من توافر الأجهزة والبرامج الملائمة عند اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية لتشغيلها.
- مراعاة أصالة وحداثة محتواها.

رابعا: شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية:

أهم شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية الواجب مراعاتها والمتعلقة بقضايا الوصول والترخيص وواجهة الاستخدام والدعم التقني.

أ- الوصول إلى مصادر المعلومات الإلكترونية:

أن تتوافر في مصادر المعلومات الإلكترونية الأمور التالية:

- الوصول إلى المحتوى عن طريق IP Address دون الحاجة إلى كلمة مرور أو اسم مستخدم.
- تمكن من الإتاحة المتزامنة للمستخدمين المعنيين في مواقع جغرافية مختلفة.

ب- ترخيص مصادر المعلومات الإلكتروتية:

أن تتوافر في مصادر المعلومات الإلكترونية الأمور التالية:

- السماح للمستفيدين (أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والباحثين) بالوصول إلى المحتوى من كل أرجاء الحرم الجامعي وخارجه.

- السماح بالوصول إلى المحتوى الذي تم الاشتراك فيه حتى بعد انتهاء فترة الاشتراك.
- السماح بالإعارة المتبادلة بين المكتبات ضمن ضوابط معينة يتم الاتفاق عليها بين المكتبات وموردي الخدمة.

ت- واجهات استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية:

أن تتوافر في واجهات مصادر المعلومات الإلكترونية الأمور التالية:

- مرونة آليات البحث في مصادر المعلومات الإلكترونية.
- إمكانيات فرز نتائج البحث وترتيبها.
- وضوح وسهولة استخدام واجهة مصادر المعلومات الإلكترونية.
- شاشات مساعدة للمستفيدين عند الحاجة إليها.
- القدرة على تحميل محتواها وإرساله بالبريد الإلكتروني وطباعته.

ث- الدعم التقني لمصادر المعلومات الإلكترونية:

أن يقدم مورد مصادر المعلومات الإلكترونية الأمور التالية:

- فترة تجريبية كافية لمصادر المعلومات الإلكترونية.
- إشعاراً مسبقاً بالطرق الملائمة بالتغييرات الحاصلة على محتوى مصادر المعلومات الإلكترونية.
- إشعاراً مسبقاً بالطرق الملائمة بفترات انقطاع الخدمة.
- إحصاءات استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية.
- تدريباً كافياً للعاملين والمستفيدين في المكتبة على كيفية استخدامها.

خامسا: استبعاد مصادر المعلومات الإلكترونية:

يتم استبعاد مصادر المعلومات الإلكترونية في الحالات التالية:

- تدني إحصاءات استخدام المصدر الإلكتروني لفترة متصلة من الزمن.
- ارتفاع تكاليف الاشتراكات الإلكترونية بشكل كبير.
- تعذر مورد المصدر الإلكتروني عن تقديم خدمة جيدة للمستفيدين.
- توافر مصادر أخرى منافسة في السعر، وسهولة الاستخدام.

سادسا: مراجعة سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية وتحديثها:

تتم مراجعة سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبة وتحديثها بصورة دورية من قبل لجنة اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية فيها، حيث تكون مهمة هذه اللجنة إجراء التعديلات والتحديثات اللازمة بما يتناسب مع آخر المستجدات، وتتم المصادقة عليها من قبل الجهات العليا لاعتمادها بشكل رسمي.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمناقشة النتائج في ضوء أسئلة الدراسة، التي هدفت إلى التعرف على واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها، واقتراح سياسة لتنميتها، كما يتضمن أهم التوصيات المقترحة في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، والتي يؤمل أن تسهم في تحقيق أهداف الدراسة.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: "ما واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظرالعاملين فيها؟ "

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات المجالات الفرعية للجزء الخاص بواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، وقد تم تقسيم واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية إلى خمسة مجالات، هي: سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، وأسس الاختيار ومعاييره، وشروط إتاحتها، التعاون بين المكتبات الجامعية في تنميتها، وصعوبات تنميتها، والجداول من (5-10) توضح هذه النتائج.

بينت النتائج (الجدول رقم 5) أن درجة تقدير واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظرالعاملين فيها كان متوسطا، وحازت على متوسط حسابي مقداره (3.59)، وانحراف معياري بلغ (0.72)؛ ويمكن عزو هذه النتيجة إلى عدة أسباب أهمها: أن التزود بمصادر المعلومات الإلكترونية يعد حديثاً في المكتبات الجامعية في الأردن، ففي الجامعة الأردنية مثلا بدأت الاشتراكات الإلكترونية في عام 2004، وأن غالبية مديري المكتبات الجامعية الحكومية هم من غير المتخصصين في علم المكتبات والمعلومات، بالإضافة إلى أن كثيراً من العاملين في هذه المكتبات من غير المتخصصين أيضاً بعلم المكتبات، الأمر الذي جعل تقدير الواقع من قبل العاملين في المكتبات مشوشاً بعض الشيء، مما انعكس على درجة تقدير العاملين لها.

كما انعكس تغير مدراء المكتبات بشكل مستمر على درجة تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث أصبح من الصعب متابعة الخطط والإلمام بكل ما يتعلق بها من اتفاقيات ومفاوضات، والتعرف على الناشرين في السوق، لأنها بحاجة إلى خبرة في هذا المجال

يصعب تعلمها في وقت قصير؛ كما ساهم احتكار العمل في الأقسام الخاصة بتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في بعض المكتبات الجامعية إلى غياب الوعي لدى كثير من العاملين في المكتبات الجامعية بها وبطرق تنميتها، فالعمل المكتبي هو عمل جماعي قائم على تضافر جهود الجميع للوصول إلى ما فيه فائدة لمجتمع المستفيدين وللمكتبة؛ كما أن اختيار العاملين له دور كبير في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث أصبحت هناك متطلبات جديدة يجب توافرها في العاملين في مجال تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية مثل: إتقان اللغات الأجنبية واللغة الإنجليزية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى مهارات استخدام الحاسوب والبرامج الحاسوبية، ومهارة التفاوض مع الناشرين، والإلمام بالأمور القانونية المتعلقة بمصادر المعلومات الإلكترونية كحقوق التأليف والملكية الفكرية، بحيث أصبحت الأسس التقليدية لاختيار الموظفين في عصر المكتبات الرقمية لا تفي بالغرض، فهناك متطلبات جديدة لابد من تحقيقها لتتلاءم مع عصر التكنولوجيا والمعلومات.

ويمكن القول إن تجربة المكتبات الجامعية الأردنية في التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية قصيرة لا تتجاوز العقد في مجملها، وهي بحاجة إلى إعادة النظر من جديد في ضوء المعطيات الجديدة والتحديات التي تواجهها كنقص الميزانية، وزيادة الطلب على مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث يجب إعادة تقييم لهذه التجارب والتعامل معها بشكل أكثر وعيا ومسؤولية بما يتلاءم مع متطلبات الوضع الراهن.

ويبين الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية لمجالات واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها تراوحت ما بين (3.19-3.90)، وأن مجال أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية قد حاز على أعلى متوسط حسابي ومقداره (3.90)، وبانحراف معياري بلغ (0.68)، وبدرجة تقدير مرتفعة، تلاه في المرتبة الثانية مجال شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية الذي حاز على متوسط حسابي مقداره (3.72)، وبانحراف معياري بلغ (0.69)، وبدرجة تقدير مرتفعة؛ وجاء في المرتبة الثالثة مجال صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، بمتوسط حسابي مقداره (3.19)، وبانحراف معياري بلغ (0.72) وبدرجة تقدير متوسطة، وفيما يلي عرض تحليلي لكل مجال من مجالات واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية كلٌ على حدة.

1. أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية:

يتضح من الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد الدراسة على فقرات مجال اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية تراوحت ما بين (3.65-4.17)، وكانت الدرجة الكلية للمجال مرتفعة بمتوسط حسابي مقداره (3.90)، وانحراف معياري بلغ (0.68) ؛ إذ حازت إحدى عشرة فقرةعلى درجة تقدير مرتفعة، وقد حازت الفقرة رقم (13) على أعلى تقدير، وتنص تلك الفقرة على "تدعم مصادر المعلومات الإلكترونية الحاجات التعليمية للجامعة"، وربما يعود سبب ذلك إلى أن أسس شراء مصادر المعلومات الإلكترونية أو الاشتراك فيها يأتي عادة بما ينسجم مع رسالة الجامعة وأهدافها وهي خدمة الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والباحثين فيها، وبما يخدم المقررات الدراسية التي يتم تدريسها في الجامعة؛ أما الفقرة رقم (22) فقد حصلت على درجة تقدير متوسطة بمتوسط حسابي مقداره (3.65)، وبانحراف معياري بلغ (1.09) وجاءت في المرتبة الأخيرة في تقديرات أفراد مجتمع الدراسة، وتنص على "توفَر مصادر المعلومات الإلكترونية شاشات مساعدة، ودروس تعليمية ترشد المستفيدين" وقد يعود سبب ذلك إلى حداثة التجربة بمصادر المعلومات الإلكترونية، وقلة الوعي بمتطلبات إتاحتها التي يجب أن يتنبه إليها العاملون في مجال تنميتها، والتي تشترط توافر شاشات مساعدة تساعد المستفيدين في استخدامها، وخاصة أولئك الذين لا يمتلكون المعرفة الكافية باستخدام هذه المصادر.

2. شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية:

يتضح من الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات مجال شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية تراوحت ما بين (2.99-4.07)، وكانت الدرجة الكلية للمجال مرتفعة بمتوسط حسابي مقداره (3.72)، وانحراف معياري بلغ (0.69)،حيث كانت درجة التقدير مرتفعة في (9) فقرات، وحازت الفقرة رقم (26) التي تنص على "توافر واجهة استخدام واضحة وسهلة للبحث عن مصادر المعلومات الإلكترونية " بمتوسط حسابي مقداره (4.07)، وانحراف معياري بلغ (0.84) على أعلى درجة تقدير، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن هناك أكثر من مزود لمصادر المعلومات الإلكترونية، وهذا يعني تعدد واجهات

الاستخدام وتنوعها، وقد فرض هذا الأمر على المكتبات الجامعية أن تختار من بينها ما يناسب حاجات المستفيدين من حيث وضوح استخدامها وسهولته، هذا بالإضافة إلى أن هناك كثير من المستفيدين الذين مازالوا يفضلون التعامل مع المصادر المطبوعة لعدم قدرتهم على التعامل مع المصادر الإلكترونية، الأمرالذي يتطلب منهم مهارات خاصة كالإلمام باللغات الأجنبية ومهارات الحاسوب ؛ لذا تسعى المكتبات الجامعية إلى إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية ذات الواجهات السهلة والواضحة التي يسهل تعامل الباحثين معها.

أما الفقرة رقم (36) التي تنص على "تضمن الاتفاقية الإعارة المتبادلة لمصادر المعلومات الإلكترونية بين المكتبات" فقد حصلت على درجة تقدير منخفضة، بمتوسط حسابي مقداره (2.99)، وانحراف معياري بلغ (1.25)، وهذا يعني أن مسألة التعاون بين المكتبات الجامعية الأردنية في مجال اقتناء المصادر الإلكترونية غير واردة بسبب رفض الموردين تضمين الاتفاقيات المعقودة بينهم وبين المكتبات بنودا لها علاقة بالإعارة المتبادلة، فالسماح بمثل هذا الأمر يعني توزيع المصدر الإلكتروني بين مرافق المعلومات حول العالم بثوان معدودة، وبالتالي إلحاق أضرارٍ مادية بهم.

3. التعاون بين المكتبات الجامعية في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية:

يبين الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات مجال التعاون بين المكتبات الجامعية في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، قد تراوحت ما بين (3.50-3.80)، وكانت درجة التقدير الكلية متوسطة بمتوسط حسابي مقدارة (3.63)، وبانحراف معياري بلغ (0.81)، حيث كانت درجة التقدير مرتفعة في ثلاث فقرات ومتوسطة في خمس فقرات، وقد كانت أعلى الفقرات تقديرا الفقرة رقم (37) التي حصلت على أعلى متوسط حسابي مقداره (3.80)، وبانحراف معياري بلغ (1.26)، وتنص على " توفير فهرس إلكتروني موحد بين المكتبات"، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة بيري Perry (2009) في أن توفير فهرس موحد هو من أهم أهداف التكتلات بين الجامعات الأكاديمية، وقد يعزى هذا إلى أن المكتبات الجامعية المشتركة في تكتلات فيما بينها تسعى إلى توفير المعلومات حول مصادر المعلومات المتوافرة لديها من خلال إتاحتها بفهرس إلكتروني وبشكل يسهل على الباحث معرفة موقع مصدر المعلومات المطلوب وبالتالي توفير وقته وجهده.

تلتها الفقرة رقم (43) التي حصلت على متوسط حسابي مقداره (3.77)، وبانحراف معياري بلغ (0.94)، والتي تنص على "إدارة مصادر المعلومات الإلكترونية وصيانتها بشكل مستمر"، وربما يعود سبب ذلك إلى أن الاشتراك بتكتلات مكتبية يسهل عملية إدارة مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث تستطيع هذه التكتلات مخاطبة موردي المعلومات الإلكترونية للاشتراك بها باسم الجامعات المشتركة بالتكتل بدلا من قيام كل جامعة بهذه المهمة لوحدها منفردة، كما يساعد ذلك على توحيد القرار بشأن إلغاء أو تجديد الاشتراك بمصادر إلكترونية جديدة، لأن هذا يتطلب جهدا كبيرا من المكتبات الجامعية، كما تضمن هذه التكتلات استقطاب ذوي الكفاءة في المجالات المختلفة، لتكون قادرة على صيانتها ومتابعة أي أعطال قد تحدث أثناء عملية تشغيلها، أو منع توقف الخدمة.

وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (38) التي حصلت على متوسط حسابي مقداره (3.72)، وبانحراف معياري بلغ (0.97)، وتنص تلك الفقرة على "بناء مجموعة قوية من مصادر المعلومات الإلكترونية"، ويعود سبب ذلك إلى أن ضعف ميزانيات المكتبات الجامعية يدفعها للدخول في تكتلات فيما بينها ليضمن لها الاشتراك بأكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات الإلكترونية خدمة لمجتمع المستفيدين فيها، حيث يساعد الاشتراك في تلك المصادربشكل جماعي في الضغط على الناشرين والحصول على أسعار أقل بكثير مما لو اشتركت كل جامعة بنفس المصدر على حدة، وهذا يضمن لها القدرة على المشاركة في مصادر معلومات إلكترونية يصعب على كل جهة توفيرها بمفردها.

4. مجال سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية:

يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات مجال سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية تراوحت ما بين (3.33-3.79)، وكانت الدرجة الكلية للمجال متوسطة بمتوسط حسابي مقداره (3.51)، وانحراف معياري بلغ (0.71)، وقد حازت فقرة واحدة على درجة تقديرمرتفعة وهي الفقرة رقم (3) التي حصلت على أعلى متوسط حسابي مقداره (3.79)، وبانحراف معياري بلغ (0.91)، وتنص تلك الفقرة على" تراعي المكتبة طبيعة البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعة عند تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية"، وهذا يعود إلى أن

سياسة اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية تركز على مصادر المعلومات الإلكترونية التي تدعم الاحتياجات التعليمية والبحثية في الجامعة، وبما ينسجم مع المناهج والمقررات الدراسية التي يتم تدريسها فيها ؛ أما باقي الفقرات في هذا المجال فقد حصلت على درجة تقدير متوسطة، وكانت الفقرة رقم (12) التي تنص على "يتوافر لدى المكتبة سياسة مكتوبة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية" قد حازت على أقل درجة تقدير، بمتوسط حسابي مقداره (3.33) وانحراف معياري بلغ (1.01)، وبدرجة تقدير متوسطة، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة كل من شعلان ومحفوظ (2012)، وعبد الواحد (2011)، في أن عملية اختيار مصادر المعلومات في المكتبات الجامعية تتم في ظل عدم وجود سياسة مكتوبة لتنمية مجموعاتها؛ وهذا يعني عدم وجود سياسات مكتوبة وواضحة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية يسترشد بها العاملون عند تنمية تلك المصادر، ويمكن القول بأن من الأسباب في عدم وجود مثل هذه السياسات يعود أولا، أن عملية إعداد سياسة مكتوبة يتطلب وقتاً وجهداً من قبل العاملين في المكتبة، حيث يتطلب إعداد السياسة دراسة واعية لواقع المكتبة واحتياجاتها وأهدافها وطموحاتها وما تريد أن تصبح عليه في المستقبل، ثم تحديد الأشخاص المسؤولين عن صياغة هذه السياسة التي قد تضيف أعباء جديدة على أعبائهم الوظيفية الأصلية، بالإضافة إلى الحاجة إلى مخاطبة الإدارات العليا في المكتبة والجامعة لاعتمادها، ثم تعميمها بالطرق المناسبة على مجتمع العاملين في المكتبة، والمستفيدين، والهيئة التدريسية، وحتى الناشرين ؛ لتكون المرجع والفصل عند اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية وشرائها أو الاشتراك فيها، ثانياً، التغير المستمر في إدارات المكتبات الجامعية، ثالثاً، إدارات المكتبات في كثير من الأحيان غير متخصصة في علم المكتبات ولم يسبق لها إعداد مثل هذه السياسة، رابعاً، ضعف خبرة العاملين في مجال إعداد مثل هذه السياسات، وأخيرا، عدم وجود سياسات عربية ناضجة وواضحة يسترشد بها العاملون بها عند إعداد مثل هذه السياسات.

5. صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية:

يتضح من الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات مجال صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية، قد تراوحت ما بين (2.55-3.67)، وكانت درجة التقدير الكلية متوسطة، وبمتوسط حسابي مقداره

(3.19)، وبانحراف معياري بلغ (0.72)، ويبين الجدول رقم (10) أن فقرة واحدة فقط جاءت بدرجة تقدير مرتفعة، بينما جاءت باقي فقرات المجال بدرجة تقدير متوسطة، أما الفقرة التي كانت أعلى الفقرات تقديرا في هذا المجال فهي الفقرة رقم (50) التي تنص على "ضعف الميزانية في بعض المكتبات"، بمتوسط حسابي مقداره (3.67)، وانحراف معياري بلغ (1.03)، وهذا يعني أن ضعف ميزانيات المكتبات الجامعية يعد من وجهة نظر أفراد الدراسة أهم الصعوبات على الإطلاق، ويمكن أن يعزى هذا إلى ضعف ميزانيات الجامعات نفسها، الذي انعكس على المكتبات فيها، ويعود ذلك إلى أن الانفاق في الجامعات الأردنية يعتمد على ما يعود من إيراداتها، حيث لا توجد جهات ممولة للجامعات مما أجبرها على تخفيض الإنفاق، وقد انعكس ذلك بدوره على ميزانيات المكتبات الجامعية فيها؛ أما الصعوبة الأقل أهمية من وجهة نظر أفراد الدراسة فقد تمثلت في الفقرة رقم (46) التي تنص على "تفشي ظاهرة القرصنة المعلوماتية" وقد حصلت على أقل متوسط حسابي مقداره (2.55)، وانحراف معياري بلغ (1.08)، وربما يعود سبب ذلك إلى توافر نظم حماية خاصة بمصادر المعلومات الإلكترونية تمتلكها الجامعات ويمتلكها موردو المصادر الإلكترونية، وقد ساهمت في تقليل القرصنة المعلوماتية بشكل كبير.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:

"ماأثركل من المستوى الوظيفي، والتخصص، والمؤهل العلمي، والخبرة، ونوع الجامعة في تقديرالعاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA) Multivariate Analysis of Variance لفحص العلاقة بين عدة متغيرات مستقلة، وهوتكرارلتحليل التباين الأحادي (ANOVA)، ويبين الجدول رقم (11) نتائج تحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA) لدلالة الفروق في مجالات أداة الدراسة وفقا للمتغيرات التالية: المسمى الوظيفي، والتخصص، والمؤهل الأكاديمي، والخبرة، ونوع الجامعة.

وقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، والتخصص، والمؤهل الأكاديمي، والخبرة، ويمكن تفسير ذلك بأن تجربة المكتبات الجامعية الأردنية في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية مازالت حديثة، ولا يمكن القول بأن العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على اختلاف مسمياتهم الوظيفية، وتخصصاتهم، ومؤهلاتهم الأكاديمية، وسنوات خبراتهم قد استطاعوا بعد أن يشكلوا صورة واضحة حول أساليب تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية بالشكل المطلوب؛ يضاف إلى ذلك أن جميع العاملين في المكتبات يعملون في بيئة واحدة، ويواجهون الظروف ذاتها بغض النظر عن مسمياتهم الوظيفية، وتخصصاتهم، ومؤهلاتهم الأكاديمية، وسنوات خبراتهم، وقد يعزى ذلك أيضا إلى قلة الدورات التدريبية التي يتلقاها العاملون على اختلاف مسمياتهم الوظيفية، وتخصصاتهم، ومؤهلاتهم الأكاديمية، وسنوات خبراتهم في مجال تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية مما جعل استجاباتهم على أداة الدراسة متماثلة.

في المقابل، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية تعزى لمتغير نوع الجامعة، وتبين أن هناك تأثير لنوع الجامعة في ثلاثة مجالات، وهي: سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، وأسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية ومعاييرها، وشروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية لصالح الجامعات الخاصة، وهذه نتيجة غير متوقعة، ويمكن تفسير ذلك بأن الجامعات الخاصة هي جامعات حديثة وربما تكون قد أطلعت على تجارب الجامعات الحكومية واستفادت منها في بعض جوانب تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، فساعدها ذلك على تجنب الأخطاء والهفوات التي وقعت فيها الجامعات الحكومية من قبل، فاستطاعت أن تضع السياسات حتى وإن لم تكن مكتوبة، ولكن كانت هناك مجموعة من الإجراءات الواضحة التي تتبعها عند تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، فهي تسعى من أجل بناء مجموعة قوية ومتنوعة تستطيع أن تخدم كافة التخصصات فيها بشكل يحقق معايير اعتماد التعليم العالي، ويضمن لها الاستمرارية والبقاء والنجاح، ويمكن أن يعزى هذا أيضا إلى حرص الجامعات الخاصة على اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية لديها بدقة لأنها تخضع للرقابة

من الإدارات العليا في الجامعات الخاصة، كما وتطمح الجامعات الخاصة دائما إلى الارتقاء بخدماتها وتوفير الأفضل للمستفيدين، وذلك بسبب التنافس الشديد بينها.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، خلصت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- أن تقوم المكتبات الجامعية في الأردن بوضع سياسات مكتوبة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية فيها تدعم أهدافها، ويسترشد بها العاملون عند اختيار تلك المصادر.
- أن توفر الجامعات الأردنية ميزانيات ملائمة لمكتباتها تمكنها من الاشتراك بأكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات الإلكترونية.
- أن تراعي المكتبات الجامعية الأردنية مسألة الاشتراك في مصادر المعلومات الإلكترونية التي تمكنها من الإعارة المتبادلة بين فيما بينها.
- أن تقوم إدارات المكتبات الجامعية الأردنية بعقد دورات تدريبية للعاملين في هذه المكتبات، تتمحور حول طرق اقتناء مصادر المعلومات الإلكترونية وأساليب تنميتها، وكيفية التعامل معها، ومعالجتها وتنظيمها، ودعم العمل الجماعي المنسجم بين العاملين في الأقسام التي تتعامل مع هذه المصادر وخاصة أقسام التزويد والفهرسة وخدمات المعلومات.
- زيادة اهتمام إدارات المكتبات الجامعية باعتماد أسس جديدة لتعيين العاملين في مجال اقتناء مصادر المعلومات الإلكترونية وتنميتها ومعالجتها واستقطابهم ، وبما ينسجم مع متطلباتها.
- إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول بعض القضايا المرتبطة بتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية كتراخيصها وإتاحتها وأرشفتها، المسائل القانونية المرتبطة بها.

المصادر والمراجع

الأسرج، السيد رجب، (2010). الإتاحة المفتوحة والمقيدة لمصادر المعلومات الإلكترونية بالجامعات المصرية : جامعة المنوفية نموذجا. **مؤتمر المحتوى العربي في الإنترنت (التحديات والطموح)**، السعودية، أكتوبر، ص 1029-1093.

الأشقر، هناء عبده، (2012).بناء **وتنمية مجموعات المكتبات المدرسية**. الإسكندرية دار المعرفة.

البادي، وليد بن علي بن سالم و الندابي، خديجة بنت محمد بن عبد الله، (2008). معوقات تحقيق التعاون بين مؤسسات المعلومات في العصر الرقمي: دراسة للمكتبات الأكاديمية بسلطنة عمان، **المؤتمر التاسع عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (التعاون بين مؤسسات ومرافق المعلومات العربية في عصر الرقمنة)**، القاهرة 24-26 نوفمبر، ص. 1-30.

بدر، أحمد، (2000). الجامعات واكتساب المهارات المعلوماتية في القرن المقبل، **العربية 3000**، ع شتاء 2000، 80.

تنمية المقتنيات بالمكتبة المركزية بجامعة القاهرة (2002). تاريخ الدخول: 2014/9/3 متوفر على الموقع الإلكتروني :
http://www.cl.cu.edu.eg/link4/collec on_develop/coll_policy.pdf

الجابري، سيف بن عبدالله والسالمي، خلود بنت خالد، (2008).التكتلات التعاونية ودورها في تطوير وتنمية مجموعات المكتبات الأكاديمية: التكتلات المكتبية في سلطنة عمان. **المؤتمر التاسع عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (التعاون بين مؤسسات ومرافق المعلومات العربية في عصر الرقمنة)**، القاهرة ، ص: 86-115.

الحداد، فيصل عبد الله حسن، (2003). **خدمات المكتبات الجامعية السعودية : دراسة تطبيقية للجودة الشاملة**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

حمدي، أمل وجيه، (2009). **المصادر الإلكترونية للمعلومات : الاختيار والتنظيم والاتاحة في المكتبات.** القاهرة : الدار المصرية اللبنانية.

حمزة، عادل إسماعيل، (2011). استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية في المؤسسات الإعلامية، **المؤتمر الثاني والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (نظم وخدمات المعلومات المتخصصة في مؤسسات المعلومات العربية : الواقع، التحديات، والطموح)**، السودان، ص. 1795-1837.

الخفاجي، محمد حسن كاظم، (1996). أقراص الليزر الضوئية المكتنزة : تسمياتها، نظم تكشيف بياناتها واستراتيجيات البحث فيها .**المجلة العربية للمعلومات**، 17 (2)، 78 - 102.

الدباس، ريا أحمد، (2010). **خدمات المعلومات في المكتبات التقليدية والإلكترونية**. عمان: دار البداية.

الدباس، ريا أحمد، (2011). **المكتبات والنشر الإلكتروني**. عمان، الأردن : دار يافا العلمية.

سياسة التزويد في مكتبات جامعة دمشق (2012-2014). تاريخ الدخول: 3/9/ 2014، متوفر على الموقع الإلكتروني :
h p://www.damascusuniversity.edu.sy/library/2012-02-13-07-57-10/2012-02-13-07-57-43

سيد، رحاب فايز أحمد، (2010). **مصادر الدوريات الإلكترونية على شبكة الإنترنت: الماهية، القضايا والنشر، مصادر الإيجاد**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

الشيادي، عبدالله بن ناصر، (2010). المكتبات وحماية حقوق المؤلف في ظل البيئة الرقمية : دراسة مقارنة للجوانب التشريعية و القانونية بين كندا ودول الخليج العربية، **المؤتمر الحادي والعشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (المكتبة الرقمية العربية : عربي أنا : الضرورة ، الفرص والتحديات)**، لبنان، مج (2)، 1179 – 1145.

الصرايرة، خالد عبده، (2008). **النشر الإلكتروني وأثره على المكتبات ومراكز المعلومات**. عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة.

عافية، هند، (2003). **تنمية المصادر الإلكترونية في المكتبات الجامعية السعودية: دراسة للواقع وتصور للمستقبل**. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض السعودية.

عبد الراضي، أحمد إبراهيم، (2005). فهارس المكتبات العربية المتاحة على الإنترنت، **Cybrarians Journal**، ع4. تاريخ الدخول: 2014/4/15، متوافر على الموقع الإلكتروني:
h p://journal.cybrarians.org/index.php?op on=com_content&view=ar cle&id=507:2011-08-16-22-00-59&ca d=241:2011-08-16-08-16-55&Itemid=66

عبد الله، نوال محمد و المقدم، سناء، (2001). النشر الإلكتروني وتنمية المقتنيات في المكتبات المتخصصة، **المؤتمر العاشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (المكتبة الالكترونية والنشر الالكتروني وخدمات المعلومات في الوطن العربي)**، تونس، ص. 541-535.

عبد المعطي، ياسر يوسف، (2004). **بناء وتنمية المجموعات في المكتبات ومراكز المعلومات في مطلع القرن الحادي والعشرين.** الكويت: المؤلف.

عبد الواحد، آمال عبد الرحمن، (2011). سياسة الاختيار وتنمية المجموعات المكتبية في مكتبة كلية الآداب، **مجلة آداب البصرة، جامعة البصرة،** (59): 325-358.

عبد الواحد ، أميرة، (2008). استخدام طلبة الدراسات العليا في التربية الرياضية بجامعة بغداد لمصادر المعلومات الإلكترونية. **المؤتمر العلمي الدولي الثالث (تطوير المناهج التعليمية في ضوء الاتجاهات الحديثة وحاجة سوق العمل)**،مصر، ص. 77-92.

العبود، فهد بن ناصر، (2005). حماية حقوق التأليف على الإنترنت، **دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات**، ع (310)، 7-35.

عليان، ربحي مصطفى (2010). **المكتبات الإلكترونية والمكتبات الرقمية.** عمان: دار صفاء.

عليان، ربحي مصطفى، (2011). **مبادئ علم المكتبات والمعلومات.** عمان: دار صفاء.

عليان، ربحي مصطفى والسامرائي، إيمان فاضل، (2014). **المصادر الإلكترونية للمعلومات.** عمان: دار اليازوري.

عليان، ربحي مصطفى والسامرائي، إيمان فاضل، (2010). **النشر الإلكتروني.** عمان: دار صفاء.

عليان، ربحي مصطفى والمومني، حسن أحمد، (2009). **أساسيات المكتبات والمعلومات والبحث الأكاديمي.** عمان: جدارا للكتاب العالمي.

عمر، شابونيه، (2008). **حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، دراسة للتشريعات الجزائرية، في إطار اليوم الدراسي حول الكتاب وحقوق التأليف والملكية الفكرية**، سكيكدة، الجزائر. تاريخ الدخول:2014/4/16 متوافر على الموقع الإلكتروني:

www.scribd.com/doc/4892035/الملكية-الفكرية-في-البيئة-الرقمية

القاسم، شادي محمود حسن، (2007) .**دور النشر الإلكتروني في المكتبات ومراكز المعلومات**. عمان : دار الضياء

قاسم، حشمت، (1995). **مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات.** القاهرة : دار غريب.

القبلان، نجاح بنت القبلان، (2001). **التجهيزات الآلية لمكتبات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية : دراسة لواقع التطبيقات الحاسوبية**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

القرعان، سناء محمد علي، (2014). واقع استخدام أعضاء هيئة التدريس لمصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة على الإنترنت في الجامعات الأردنية الخاصة في منطقة عمان الكبرى. رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الأردن.

قنديلجي، عامر وعليان، ربحي مصطفى والسامرائي، إيمان فاضل، (2009). **مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية**. عمان: دار اليازوري.

كليب، فضل جميل، (2008). استخدام طلبة نظام التعليم المفتوح لمصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الافتراضية، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، فلسطين، (ع13): 11-53.

لي، ستوارت وبويل، فرانسيس، (2009)، **تنمية مجموعة المصادر الإلكترونية: دليل عملي**، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

المالكي، مجبل لازم، (2003)، دور المكتبات الجامعية في تطوير البحث العلمي وتلبية احتياجات الباحثين والدارسين، **رسالة المكتبة**، 38، (3-4)، 7-54.

متولي، ناريمان إسماعيل، (2002). **الاتجاهات الحديثة في إدارة وتنمية مقتنيات المكتبات ومراكز المعلومات**. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية.

محمد، مها أحمد إبراهيم، (يونيو، 2010). الوصول الحر للمعلومات: المفهوم، الأهمية، المبادرات، **Cybrarians Journal**، ع 22. تاريخ الدخول 2013/11/2 ، متوافر على الموقع الإلكتروني:

http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=444:20

منصور، عصام ويوسف، يعقوب ملا، (2011). **بناء وتنمية المجموعات المكتبية في البيئة الرقمية**. الكويت: مكتبة آفاق.

النسر، عبد الفضيل، (1998). الخدمات التعاونية بين المكتبات الجامعية، **المؤتمر العام الأول: المكتبات السودانية وتحديات القرن الحادي والعشرين**، الخرطوم.تاريخ الدخول 2014/4/15 ،متوافر على الموقع الإلكتروني :

http://puka.cs.waikato.ac.nz/cgi-bin/sali/library?e=d-000-00---0salcon--00-0-0--0prompt-10---4------0-1l--1-ar-50---20-about---00031-001-1-0windowsZz-1256-00&cl=CL1&d=HASHd77be24ae62efea76f45cb&gt=2

النوافلة،يوسف أحمد، (2004). **الحماية القانونية لحق المؤلف.** عمان: دار الثقافة.

النوايسة، غالب عوض، (2000). **تنمية المجموعات المكتبية في المكتبات ومراكز المعلومات.** عمان: دار الفكر.

هاريس، ليسلس إيلين، (2006). **ترخيص المحتويات الرقمية: دليل عملي لأمناء المكتبات واختصاصييها.**ترجمة العريشي، جبريل بن حسن بن محمد و الحمودي، علي بن عبد العزيز، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

همشري، عمر أحمد، (2008). **المدخل إلى علم المكتبات والمعلومات.** عمان: دار صفاء.

همشري، عمر أحمد، (2009). **المكتبة ومهارات استخدامها.** عمان: دار صفاء.

همشري، عمر أحمد وعليان، ربحي مصطفى، (1997). **المرجع في علم المكتبات والمعلومات.** عمان: دار الشروق.

الوردي، زكي حسين والمالكي، مجبل لازم، (2002). **مصادر المعلومات وخدمات المستفيدين في المؤسسات المعلوماتية.** عمان: الوراق.

يوسف، يوسف أبو بكر، (2010). المكتبات الرقمية الصعوبات والتحديات: مكتبات جامعة سبها في ليبيا نموذجا، **المؤتمر الحادي والعشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (المكتبة الرقمية العربية : عربي أنا : الضرورة، الفرص والتحديات)**، لبنان، ص. 1711-1739

يونس، عبد الرازق مصطفى، (1994)، استراتيجية الوصول أم استراتيجية الاقتناء في المكتبات الجامعية العربية، **الندوة العربية الرابعة للمعلومات، المكتبات الجامعية دعامة للبحث العلمي والعمل التربوي في الوطن العربي، تونس:** الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ومركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ومركز التوثيق القومي، 375-395.

References:

Boston University Law Library Collection Development Policy (2013). Retrieved 5 January, 2014 from: http://www.bu.edu/lawlibrary/PDFs/collections/cdpolicy.pdf

Braun, L. (2002). New roles : a librarian by any name, **Library Journal**, Retrieved 10 April 2014 from: http://lj.libraryjournal.com/2002/02/ljarchives/new-roles-a-librarian-by-any-name/

Catholic University of America Libraries Collection Development Policy (2014). Retrieved 15 May, 2014 from: http://libraries.cua.edu/about/colldev/policy.cfm

Chapman, L. (2004). **Managing Acquisitions in Library and Information Services**, rev. ed., London: Facet Publishing.

Clyton, P. and Gorman, G. (2001).**Managing Information Resources in Libraries: Collection Management in Theory and Practice**. London: Facet Publishing.

Columbia College Chicago,s E-Resources Collection Development Policy (2012). Retrieved 10 March, 2014 from: http://www.lib.colum.edu/about/ecollectiondevelopment.php

Cornell Law Library Collection Development Policy (2010).Retrieved 3June, 2014 from: http://www.lawschool.cornell.edu/library/WhoWeAre/Policies/upload/Collection_Development_Policy.pdf

Edith Garland Dupré Library Electronic Resources Collection Development Policy(2013).Retrieved 10 April, 2014 from: http://louisiana.libguides.com/erpolicy**.**

Fresnido, A., Yap, J. (2014). Academic Library Consortia in the Philippines: Hanging in the Balance, **Library Management**, 35 (1-2), 15-36.

Harole, B. and Budd, J. (1994). **Collection Development Policies and Procedures**. (3rd ed). Phoenix, AZ : Oryx Press.

Horava, T. (2005). Access Policies and Licensing Issues in Research Libraries**, Collection Building**, 24 (1), 9–11.

IFLA, (2001). **Guidelines for a Collection Policy Using the Conspectus Model**. Netherlands, Hague, Retrieved 13 April 2014 from:http://www.ifla.org/files/assets/acquisition-collection-development/publications/gcdp-en.pdf

IFLA, (2012). **Key Issues for E-Resource Collection Development: A Guide for Libraries**. Netherlands, Hague, Retrieved 2 October 2013 from:http://www.ifla.org/files/assets/acquisition-collection-development/publications/Electronic-resource-guide.pdf

Lancaster, F. (1989). Electronic Publishing; **Library trends**. 37 (3): 15-17.

Mangrum, S. and Pozzebon, M. (2012).Use of Collection Development Policies in Electronic Resource Management**, Collection Building**, 31 (3), 108–114.

Perry, K. (2009). Where Are Library Consortia Going? Results of a 2009 Survey. **Serials**, 22 (2), 122-130.

Petrick, J. (2002). Electronic Resources and Acquisition Budgets: SUNY Statistics: 1994-2000**, Collection Building**, 21 (3), 123-133.

Reitz, J. (2004). **Dictionary for Library and Information Science**. London: Libraries Unlimited.

University of Hong Kong Libraries' Electronic Resources Collection Development Policy (2014).Retrieved 10 March, 2014 from: http://lib.hku.hk/cd/policies/erp.html

University of Maryland's Collection Development Policy Statement: Electronic Resources (2012). Retrieved 15 March, 2014 from: http://www.lib.umd.edu/collections/policies/electronic-resources

Vignau, B. and Meneses, G. (2005). Collection Development Policies in University Libraries: A Space for Reflection**, Collection Building**, 24 (1), 35–43.

Weber, M. (1999). Factors to be Considered in the Selection and Cataloging of internet Resources **Library Hi Tech**. 17 (3): 298-303.

Weintraub, J. (1998). The Development and Use of a Genre Statement for Electronic Journals in the Sciences. **Issues in Science and Technology Librarianship** Retrieved 15 April 2014 from: http://www.istl.org/98-winter/article5.html

White, G. (2004). Collaborative Collection Building of Electronic Resources: A Business Faculty/Librarian Partnership, **Collection Building**, 23 (4), 177–181.

White, G. and Crawford, G. (1997). Developing an Electronic Information Resources Collection Development Policy, **Collection Building,** 16 (2), 53–57.

Wolfe, M. (1983). **" Impact of Technology on the Academic Research Library's Collection and Collection Development Policy: Perceptions of the Directors and Collection Development Librarians of Association of Research Libraries' Member Institutions and Network Officials"**, Unpublished PH. D Theses, University of Pittsburgh, Pittsburgh. United States.

الملاحق

ملحق رقم (1)

الاستبـانة

الجامعة الأردنيــــــــــــــــة

كلية الدراسات العليــــــــــا

قسم علم المكتبات والمعلومات

الزميل الفاضل / الزميلة الفاضلة

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بإعداد رسالة ماجستير بعنوان **"واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها واقتراح سياسة لتنميتها"** وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم المكتبات والمعلومات.

لذا ترجو الباحثة منكم التكرم بتعبئة هذه الاستبانة بدقة وموضوعية، مع التأكيد على أن إجاباتكم سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرة لكم حسن تعاونكم

الباحـــــــــــثة

فادية ممدوح سالم

الجزء الأول :المعلومات الشخصيـــــــــــــــــــــة

أرجو وضع إشارة ( ) في المكان المناسب فيما يلي:

الجامعـــــــة : ☐ حكومية ☐ خاصة

المؤهل العلـــمي : ☐ دبلوم متوسط (كلية مجتمع) فأقل

☐ بكالــــــــــــــــــــوريوس

☐ دراسات عليا (دبلوم عالي/ ماجستير / دكتوراة)

الـتخصص : ☐ علم المكتبات والمعلومات ☐ تخصص آخر

سنوات الخبرة : ☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ☐ 10سنوات فأكثر

المسمى الوظيفي : ☐ مدير مكتبة / نائب مدير / مساعد مدير

☐ مدير دائرة / رئيس قسم / رئيس شعبة

☐ موظف

الجزء الثاني : واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية

أرجو وضع إشارة (√) في المكان المناسب فيما يلي:

المحور الأول : سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية

التسلسل	الفقـــــــــــــــــــــــــرة	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
.1	يتوافر لدى المكتبة سياسة مكتوبة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية.					
.2	تتبنى المكتبة مجموعة من الإجراءات غير المكتوبة في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية.					
.3	تراعي المكتبة طبيعة البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعة عند تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية					
.4	توضح سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية الشخص/الجهة المسؤولة عن عملية اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية.					
.5	تحدد المكتبة الأشخاص المسؤولين عن عملية مراجعة سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية.					
.6	توضح سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية الفترة الزمنية اللازمة لمراجعتها.					
.7	تتضمن سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية بيانا يوضح رؤية المكتبة ورسالتها.					
.8	يشارك أعضاء هيئة التدريس في اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية.					
.9	تراعي المكتبة تحديد لغات معينة عند تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية.					
.10	تحدد سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية مصادر تمويل هذه المصادر.					
.11	تحدد سياسه تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية كيفية التعامل مع المشكلات الناجمة عن التعامل مع هذه المصادر.					

التسلسل	الفقرة	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
12.	توضح سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية مجالات التغطية المختلفة (كالزمنية، والجغرافية، والموضوعية) التي تغطيها تلك المصادر.					

المحور الثاني : أســــس ومعايير اختيـار مصادر المعلومات الإلكترونية

تراعي المكتبة اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية التي :

التسلسل	الفقـــــــــــــــــــــــــرة	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
13.	تدعم الاحتياجات التعليمية للجامعة.					
14.	تدعم الاحتياجات البحثية للجامعة.					
15.	تضيف عمقا وشمولا للمجموعة الموجودة في المكتبة.					
16.	تكون ذات طبيعة موثوقة في محتوياتها.					
17.	تتوافر بالنص الكامل .					
18.	توفر العديد من المزايا (كإمكانية البحث والطباعة وتحميل المحتوى وإرسال النتائج عبر البريد الإلكتروني).					
19.	يمكن تشغيلها دون الحاجة إلي برامج إضافية.					
20.	تقلل التكاليف المادية الأخرى مثل رسوم الترخيص، والبرمجيات، وتدريب الموظفين، والصيانة.					
21.	تعطى الأولوية للاتفاقيات التي تضمن حق امتلاك المحتوى الإلكتروني.					
22.	توفر شاشات مساعدة، ودروس تعليمية ترشد المستفيدين.					
23.	تمكن المكتبة من الدخول في مجال الاشتراكات التعاونية.					
24.	يتم الوصول لمحتواها عن طريق الإنترنت.					

المحور الثالث: شروط إتاحة مصادر المعلومات (الوصول، الواجهة، التسعير، الدعم الفني، الترخيص)

التسلسل	الفقـــــــــــــــــــــــــرة	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
25.	تراعي المكتبة تأمين مصادر المعلومات الإلكترونية عن طريق IP Address.					

26.	توافر واجهة استخدام واضحة و سهلة للبحث عن مصادر المعلومات الإلكترونية.					
27.	آليات البحث عن مصادر المعلومات الإلكترونية مرنة، وملائمة لخبرة المستفيدين					
28.	تشمل رسوم الاشتراك بمصادر المعلومات الإلكترونية حقوقاً دائمة لاستخدام المعلومات التي تم شراؤها حتى لو تم توقف الاشتراك بها.					
29.	تراعي المكتبة قيمة الاشتراكات بمصادر المعلومات الإلكترونية بما ينسجم مع ميزانيتها.					
30.	يقدم مزود مصادر المعلومات الإلكترونية فترة تجريبية لها قبل أن يتم شراؤها.					
31.	يقدم مزود مصادر المعلومات الإلكترونية إشعارا بالتغييرات الحاصلة بمصادر المعلومات الإلكترونية.					
32.	يقدم مزود مصادر المعلومات الإلكترونية مسبقا إشعارا بفترات انقطاع الخدمة.					
33.	يوفر مزود مصادر المعلومات الإلكترونية إحصاءات الاستخدام بالشكل المناسب.					
34.	توضح اتفاقية الاشتراك بمصادر المعلومات الإلكترونية الأشخاص الذين يستطيعون استخدام هذه المصادر.					
35.	تضمن اتفاقيات الترخيص الاستخدام العادل لمصادر المعلومات الإلكترونية.					
36.	تضمن الاتفاقية الإعارة المتبادلة لمصادر المعلومات الإلكترونية بين المكتبات.					

المحور الرابع: التعاون بين المكتبات الجامعية في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية

يساهم التعـــــــاون بين المكتبات في مجال تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية:

التسلسل	الفقـــــــــــــــــــــــــرة	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
37.	توفير فهرس إلكتروني موحد بين المكتبات.					
38.	بناء مجموعة قوية من مصادر المعلومات الإلكترونية.					
39.	حل مشكلة ازدواجية العمل في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية.					
40.	تحديد جهة واحدة للتفاوض مع الناشرين.					
41.	ضمان القدرة على المشاركة في مصادر المعلومات الإلكترونية والتي يستحيل على كل جهة توفيرها بمفردها.					

42.	خفض تكاليف الاشتراكات في مصادر المعلومات الإلكترونية.					
43.	إدارة مصادر المعلومات الإلكترونية وصيانتها بشكل مستمر.					
44.	توفير الغطاء المالي الكافي لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية.					

المحور الخامس: صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية

من الصعوبات التي تعيق تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية:

التسلسل	الفقـــــــــــــــــــــــــرة	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
45.	انقطاع الاتصال مع الشبكة الذي يحول دون التزويد المستمر للخدمة.					
46.	تفشي ظاهرة القرصنة المعلوماتية.					
47.	صعوبة الاحتفاظ بأرشيف دائم لمصادر المعلومات الإلكترونية.					
48.	القضايا المرتبطة بالملكية الفكرية لمصادر المعلومات الإلكترونية.					
49.	ظهور الحاجة لتدريب الموظفين على استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية.					
50.	ضعف الميزانية في بعض المكتبات.					
51.	مقاومة استخدام التكنولوجيا من قبل المستفيدين في بعض المكتبات.					
52.	مقاومة استخدام التكنولوجيا من قبل العاملين في بعض المكتبات.					
53.	عدم توافر الخبرات البشرية المؤهلة في التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية.					
54.	ضعف البنية التكنولوجية الأساسية في بعض المكتبات.					
55.	قلة الوعي لدى بعض أصحاب القرار في المكتبات بأهمية مصادر المعلومات الإلكترونية.					
56.	عدم ثبات واستقرار محتوى مصادر المعلومات الإلكترونية.					
57.	ضعف الإلمام باللغات الأجنبية التي تنشر بها مصادر المعلومات الإلكترونية لدى العاملين.					
58.	ضعف التعاون بين المكتبات الجامعية.					

شاكرةً لكم حسن التعاون

الملحق رقم (2)

قائمة بأسماء لجنة المحكمين - الاستبانة

الرقم	الإســــــــم	الجامعة التي يعمل بها
1	الأستاذ الدكتور ربحي عليان	الجامعة الأردنية
2	الأستاذ الدكتور عمر الهمشري	الجامعة الأردنية
3	الأستاذ الدكتور أنمار الكيلاني	الجامعة الأردنية
4	الأستاذ الدكتور فضل كليب	جامعة الزرقاء
5	الدكتور جعفر قطاونة	الجامعة الأردنية
6	الدكتو مهند الشبول	الجامعة الأردنية
7	الدكتور حيدر ظاظا	الجامعة الأردنية
8	الدكتورة فاتن حمد	الجامعة الأردنية
9	الدكتورة دينا طبيشات	الجامعة الأردنية

الملحق رقم (3)

قائمة بأسماء لجنة المحكمين – السياسة المقترحة

الرقم	الإســـــــــــم	الجامعة التي يعمل بها
1	الأستاذ الدكتور أنمار الكيلاني	الجامعة الأردنية
2	الأستاذ الدكتور فضل كليب	جامعة الزرقاء
3	الإستاذ الدكتور عبد الرازق يونس	الجامعة الأردنية
4	الدكتورة فاتن حمد	الجامعة الأردنية
5	السيد عيسى للوه	الجامعة الأردنية
6	السيد محمود منصور	الجامعة الأردنية
7	السيدة فداء الزعبي	الجامعة الأردنية
8	السيد أشرف العمرو	الجامعة الهاشمية

الملحق رقم (4)

سياسة التزويد في مكتبات جامعة دمشق 2012-2014

ما هي سياسة التزويد:

هي عملية التحقق من مظاهر القوة ومواطن الضعف في أوعية المعلومات في ضوء احتياجات المستفيدين والموارد للباحثين والطلاب والعمل على معالجة نقاط الضعف والحفاظ على نقاط القوة، وتعتمد المكتبات على التزويد لإثراء مجموعاتها بمختلف المواد مع مراعاة:

- أخذ مقترحات أعضاء الهيئة التعليمية لشراء المواد المكتبية الخاصة ببرامجهم التعليمية وتقديمها في صورة طلب شراء عن طريق رئاسة القسم والعمادة المختصة لإدارة المكتبة لاستكمال عملية شرائها وتأمينها.
- إثراء المكتبة عن طريق الإهداء والتبادل للمواد المكتبية المختلفة والسعي لحصر المجاني من المصادر والمعلومات المتوفرة (خاصة الالكترونية) وترويجها للمستفيدين كل حسب تخصصه واهتمامه.
- أن تراعى تنمية المقتنيات بجميع أشكال أوعية المعلومات في ضوء احتياجات المستفيدين.
- أن تستجيب السياسة لاحتياجات مجتمع المستفيدين بكل قطاعاته وليس أولئك النشطين دون سواهم.
- الاتفاق العام بين تنمية المقتنيات واحتياجات مجتمع المستفيدين بشكل أساسي.

هدف سياسة التزويد:

تهدف السياسة إلى تحديد الخطوط العريضة وإجراءات تنمية المجموعات في مكتبات جامعة دمشق بغية تلبية حاجات المستفيدين في جامعة دمشق (هيئة تعليمية، طلاب، موظفين) حيث تسعى مكتبات الجامعة إلى جمع مصادر المعلومات وتنميتها بالطرق المختلفة وتنظيمها وتقديمها للمستفيدين من خلال مجموعة من الخدمات التقليدية والحديثة0 كل ذلك بغرض:

1. مساعدة أمناء المكتبات في عملية اختيار المجموعات المكتبية المختلفة.
2. القيام بعملية التزويد وفق خطة ثابتة وواضحة تساهم في النهوض بدور المكتبة البحثي والتعليمي ولا تتغير بتغير أمين المكتبة.
3. تقنين عملية التزويد بمواد مناسبة تسهم في عملية تطوير مجموعات المكتبات الحالية وتلبي احتياجات المستفيدين المستقبلية.

المجالات الموضوعية واللغوية:

- يتم اقتناء المواد التي تسهم بدعم العملية البحثية والتدريسية في أقسام وكليات الجامعة باختلاف تخصصاتها.

- الأولوية للمكتبات المستحدثة : إعلام – سياحة – كليات القنيطرة – السويداء – درعا والكليات العلمية بغية رفدها بالمصادر الحديثة.

- اقتناء المواد بأشكالها المختلفة والسعي للتوسع نحو الإتاحة للمصادر الالكترونية (كتب ، خرائط، مجلات ، أفلام، تسجيلات، أطروحات ، أعمال مؤتمرات ، تقارير بحوث، قواعد بيانات الكترونية).

- يتم شراء المواد باللغات العربية – الانكليزية – الفرنسية وحسب الحاجة.

مجتمع المستفيدين:

- أعضاء الهيئة التعليمية (هيئة تدريسية – هيئة فنية- معيدين) في كليات وأقسام الجامعة.

- طلاب الجامعة في كليات وأقسام الجامعة (مرحلة جامعية أولى – دراسات عليا – تعليم مفتوح).

- موظفو الجامعة.

- الزائرون من الجامعات ومراكز البحوث المحلية والعربية والأجنبية.

قيود عامة وأولويات على عملية التزويد:

- الحرص على أن تكون أوعية المعلومات التي يتم اختيارها تحقق أهداف المكتبة ومناسبة لاحتياجات المستفيدين.

- أن يتم شراء الطبعة الأحدث وخاصة للكتب التي تصدر منها طبعات جديدة في كل سنة: مثل الأدلـــة، الموسوعات، القوائم......الخ.

- أن يتم مراجعة الأسعار على مواقع الناشرين على الانترنت.

- أن يكون طلب المواد مبرراً لأحد أو بعض أو مجموعة من الأسباب التالية:

- عدم توفر عناوين مماثلة في مكتبة الكلية.
- صدور كتاب جديد حول الموضوع (الكتاب وحداثة معلوماته).
- وجود ضعف في مقتنيات المكتبة ضمن المحور الذي يغطيه الكتاب والذي ينعكس سلباً على العملية التدريسية.
- فتح تخصص جديد في الكلية/ القسم مما يستدعي شراء كتب تغطي ذلك التخصص.

- عدم توفر نسخ إضافية من الكتاب في المكتبة المركزية (و في حال وجوده يمكن إعارة نسخة لمكتبة الكلية إعارة دائمة).
- دعم الكتاب لمفردات مقرر/مقررات ما.

- التركيز على المواد المرجعية الحديثة (مع محاولة اعتماد النسخ الالكترونية).

- في حال التخطيط لافتتاح تخصص جديد أو تعديل خطة دراسية بشكل كبير نرجو إعلام مكتبة الكلية/المكتبة المركزية بشكل مبكر بحيث تستطيع اقتراح المواد التي تدعم ذلك التخصص (وقبل وقت كاف).

-يتم شراء الكتب ذات التجليد الفني HARDCOVER لقدرتها على التحمل وفي حال لم تتوفر يتم طلب التجليد الورقي.PAPERCOVER

- يراعى ملائمة المواد للبرامج التدريسية للمرحلة الجامعة الأولى و / أو الدراسات العليا.

- الاستخدام المتوقع هل هو آني وفي حال كونه آني يمكن اللجوء للإعارة من مكتبات أخرى.

- ملائمة الشكل المطلوب مطبوع /الكتروني/ سمعي ، بصري.

- مراجعة وتفحص دقيقين للمواد المطلوبة من قبل صاحب الطلب.

طرق التزويد في مكتبات جامعة دمشق:

أ - الشراء :وفق الإجراءات والتعليمات المعتمدة.

ب - الهدايا:

ـــ تقبل المكتبة المركزية كافة الهدايا ولكن لها حرية استخدام وتوزيع الهدايا المستلمة حسب الحاجة.

ـــ لا تقبل المكتبة المركزية ومكتبات الجامعة أي هدايا مشروطة.

ج- التبادل والتعاون:

- تسعى المكتبة المركزية لتأمين المصادر عن طريق التبادل مع الجهات والمؤسسات المحلية والعربية والأجنبية.

- تقوم المكتبة المركزية بإدارة عملية التبادل والمطبوعات الجامعية (كتب، مجلات) بالنيابة عن جميع المكتبات.

- تعمل المكتبة المركزية على بناء علاقات التعاون في مجال الإعارة والتبادل والإهداء مع المكتبات المحلية والعربية والأجنبية.

- تسعى المكتبة المركزية على المشاركة في الاتفاقيات التي توقعها الجامعة مع المؤسسات أو الجامعات الأخرى مع التركيز على التعاون والإهداء والإعارة التبادلية والتزويد بالوثائق وتدريب العاملين.

مراحل عملية التزويد:

- يتقدم عضو الهيئة التدريسية/الطالب/الهيئة التعليمية/أمين المكتبة المختصة بمقترحات الاقتناء بعد الحصول على موافقة رئيس القسم المختص وعميد الكلية.

- يتحقق أمين المكتبة المختصة (التي قدم إليها الطلب) من توفر العناوين في المكتب من عدمه.

- ترسل لمديرية المكتبات للموافقة عليها والحصول على موافقة رئيس الجامعة.

- تحديد مصدر الحصول عليها: شراء – إهداء- تبادل – استهداء من قبل شعبة التزويد في المكتبة المركزية.

- إذا كانت شراء تتولى لجنة الشراء القيام بالعملية وفق الأسس والقواعد والإجراءات المالية المتبعة.

- إذا أمكن تأمينها مجاناً فيتم الموضوع عن طريق قسم التبادل والهدايا في المكتبة المركزية.

- تسلم الكتب للمكتبة صاحبة العلاقة للقيام بتسجيلها وتنظيمها وإتاحتها للقراء.

- الزمن المتوقع لاقتناء الكتب :من تاريخ استلام طلبات الشراء) وفق النماذج المحددة) كاملة في المكتبة المركزية:

-عربية : 6 أسابيع.

-أجنبية: 8 أسابيع.

مسؤولية سياسة تنمية المجموعات:

ـــ تقع مسؤولية تنمية المجموعات في مكتبات جامعة دمشق على عاتق مدير المكتبات بالتعاون مع أمناء المكتبات الفرعية، وبشكل خاص المواد والمصادر الالكترونية من خلال قيادة وإدارة عملية التزويد بحيث تحقق المكتبة أهدافها وتلبي حاجات المستفيدين.

المصادر الالكترونية:

تتوفر يوماً بعد يوم المزيد والمزيد في المصادر الالكترونية وخاصة المجلات والدوريات وقد بدأت جامعة دمشق منذ عام 2007 بالاشتراك بالمصادر الالكترونية والتي نرى فيها الحل الأفضل من الاشتراك بالمجلات المطبوعة نظراً لتعدد المكتبات الفرعية وتباعدها الجغرافي.

وبذلك تسعى المكتبة المركزية للتحول إلى المصادر الالكترونية للدوريات بشكل خاص ولباقي المواد بشكل عام مثل الكتب، البرامج التدريبية، مع السعي لاقتناء وتأمين الدخول لأرشيف الدوريات (الأعداد السابقة) وضمان استمرارية توفرها للباحثين والمستفيدين مع المراجعة الدقيقة لتراخيص الاستخدام الموقعة.

تقييم المجموعات المكتبية:

-تضع مديرية المكتبات سياسة مفصلة لآلية إجراء عمليات تقييم المجموعات المكتبية في مكتبات الجامعة مع إجراءات سياسة الجرد والاستبعاد والتشعيب الخاصة بذلك وتطبق في جميع المكتبات بعد اعتمادها من رئاسة الجامعة.

مراجعة سياسة تنمية المجموعات:

-يتم مراجعة السياسة بشكل دوري (سنوياً) وكلما دعت الضرورة من خلال ملاحظات أمناء المكتبات و طلبات المستفيدين، وتقييم المقتنيـــــــات والافتتاحات الحديثة.

الملحق رقم (5)

سياسة مكتبات جامعة هونج كونج لتنمية مصادرالمعلومات الإلكترونية

University of Hong Kong Libraries' Electronic Resources Collection Development Policy

Table of Contents

I. INTRODUCTION

The goal of the Libraries is to provide an effective combination of print, non-print and electronic resources, and the integration of the use of these resources in support of teaching, learning and research at the University. Electronic resources, however, pose challenges not encountered with the acquisitions of traditional library materials, such as access, interface, technical support and licensing. The Libraries therefore need to formulate a separate Electronic Resources Collection Development Policy to address these issues. The purpose of this policy is to provide guidelines in choosing appropriate electronic resources and to establish consistency and priorities in managing this important part of the Libraries' collection.

II. SCOPE OF THE POLICY

“Electronic resources” refer to those materials that require computer access, whether through microcomputer, mainframe, or other types of computers, and that may either be locally mounted or accessed remotely via the Internet. This policy covers both free Internet resources and electronic resources purchased or licensed by the Libraries from a commercial source, a non-profit organization, a professional organization or any external institution.

Except for those formats excluded in the Collection Development Policy, any type of electronic resources may be considered for inclusion. Some of the common types are:

- Indexing and abstracting databases
- Full-text (aggregated) databases
- E-journals
- E-books
- Reference databases (directories, dictionaries, encyclopedias, etc.)
- Numeric and statistical databases

A detailed but non-exhaustive list of the different types of electronic resources is found in Appendix.

IIIa. SELECTION GUIDELINES FOR FEE-BASED ELECTRONIC RESOURCES

This section provides guidelines for the selection and acquisition of electronic resources. All policies and guidelines in the Collection Development Policy, including the General Selection Criteria and Duplication Policy, will also apply to electronic resources.

For guidelines on license negotiation, please refer to *Guidelines for e-Resource Subscription* and *New Letter for IP Mounted EJs DBs* (Intranet).

Subject/Content

- The electronic resource must support the curricular and research needs of the University. There should be a target audience and an expected level of use.
- The resource will add depth or breadth to the existing collection.
- Collectively, a balance should be sought among the various disciplines and intellectual levels (undergraduate, graduate, and faculty) to meet the different needs.
- Except for archival materials, information must be current and updated regularly. Preferably, resources with print equivalents should not lag behind their print counterpart.
- The content should come from an authoritative author and/or publisher on the subject. Other indicators of quality include positive peer and professional reviews.
- Accuracy and completeness as compared with print format, if available. This means that the electronic resource should have all the articles, illustrations, graphs and tables as they appear in the print counterpart.

Functionality and System Reliability

- The electronic resource will provide sufficient added value over the print equivalent or other formats.

- The interface should be user-friendly. Some common user friendliness features are introductory screens, online tutorials, context-sensitive help, and pop-ups and menus.
- The search and retrieval software must be powerful and flexible. Some features that should be available include command search, index and title browsing, truncation, auto-stem, thesaurus, history and alert/SDI.
- Preferably, the user interface should be consistent with other interfaces currently in use.
- The system should support multiple export options (email, printing, and downloading.)
- The system should provide access to other electronic resources and support resource integration via reference and full-text linking.
- The system capacity and network infrastructure should be technologically up-to-date and provide for optimum response time.

Access-Related Technical Considerations

- Preferably, the electronic resource should be available for remote access. Standalone CD-ROMs and dedicated workstations that require in-library use are generally discouraged.
- The Libraries prefer access to remote hosts via Web to other formats and methods of access, such as CD-ROM, local Web mount, etc., because it offers optimum access , faster updating, cost savings in storage, and presents fewer problems in maintenance and preservation. Acquisition in other formats is discouraged, unless there is no alternative or the cost difference between the formats is significant.
- The Libraries prefer IP filtering to other methods of authentication, such as login and password authentication. Unless there is no alternative or the cost difference between the methods is significant, other methods of authentication are in general discouraged.
- The electronic resource should be compatible across different platforms (PC, Mac, etc.)
- Though local installation and maintenance are not preferred, if chosen, the electronic resource must be compatible with the existing hardware and software. Obsolete formats and platforms are not supported. The Systems Librarian and staff should be consulted in case of doubt. For CD-ROM installation, refer to *Criteria for Installing CD ROMs* (Intranet) and *CD ROM Installation Request Form* (Intranet).
- If the electronic resource requires any special hardware, software, audio and/or video capabilities, the Systems Librarian and staff should be consulted.
- Duplication of resources for PDA and resources for PDA use only are not encouraged unless they are free of content and/or access fees. The preferred PDA platform is Palm.
- PDA content on PDA expansion cards or memory chips are not considered unless there is significant technological improvement in the storage protection of PDA contents.
- PDA with licensing only for limited number of downloads will generally not be considered. For guidelines on processing, please refer to *PDA Policy Guidelines* (Intranet)

Vendor Support

- The vendor of the electronic resource should be established and reliable.
- The electronic resource should be available for trial. Preferably, the vendor will provide product demonstrations if needed.
- If needed, the vendor should provide initial and, preferably, ongoing product training.
- Customer and technical support should be timely, accurate and professional.
- The vendor should provide quality statistical reporting. Preferably, the reports should follow ICOLC (International Coalition of Library Consortia)'s *Guidelines For Statistical Measures Of Usage Of Web-Based Information Resources* and/or COUNTER (Counting Online Usage of Networked Electronic Resources)'s *Code of Practice* .
- The vendor should be prepared to respond to the Libraries' requests for customization, branding and provision of MARC records and URLs.
- The vendor should provide advance notifications for content and platform changes, as well as system down time.

Pricing Consideration

- The vendor should offer a choice of pricing models from which the Libraries may select. These models could be based on various criteria, including the number of simultaneous users and user population.
- Pricing models that are based on FTE should only take into account the size of the actual user community. A specialized electronic resource should not be charged based on the total user population of the University.
- The cost of providing access and the cost of content should be separate. Preferably, the subscription fee for a licensed electronic resource should include permanent rights to use the information that has been paid for in the event that the electronic resource is subsequently cancelled. Alternatively, the vendor should offer either a purchase option (e.g. netLibrary PrePaid model) or a combined model with a one-off archive fee and a cost-recover annual access fee (e.g. JSTOR model.)
- The Libraries should not be required to purchase both the print and electronic versions of a resource.
- The cost of the electronic resource should not exceed that of the print counterpart. An increase in price from print to electronic format, and from CD-ROM to Web, should be reflected in the increase in functionality and accessibility.
- In general, the Libraries support ICOLC's *Statement of Current Perspective and Preferred Practices for the Selection and Purchase of Electronic Information* .
- The Libraries participate in JULAC's CDC (Joint University Librarians Advisory Committee's Collaborative Development Committee) and other consortia in order to take advantage of aggregated purchasing agreements. It actively seeks consortial purchasing opportunities and the vendor should be prepared to offer consortia pricing.

Licensing Consideration

- ‘Authorized Users' should be defined as broadly as possible. Bona fide faculty members, students, researchers, any employees and contractors engaged by the University as well as on-site users of the University should be included as authorized users.
- “Authorized Sites' should be defined as broadly as possible. Authorized users should be permitted to access the electronic resource from anywhere via the University's secure network.
- The license should permit fair use of all information for non-commercial, educational, instructional, and research purposes by the Libraries and authorized users. These include viewing, downloading, and printing. Other uses permitted under fair use are ILL, e-reserves and course packs.
- The license should reflect realistic expectations concerning the Libraries' ability to monitor use and discover abuse.
- In general, the vendor should employ a standard agreement that describes the rights of the Libraries in easy-to-understand and explicit language.
- The Libraries adhere to the JULAC CDC's *General Guidelines for License Negotiation*, CLIR/DLF (Council on Library and Information Resources/ Digital Library Federation)'s Model License, and NERL (NorthEast Research Libraries Consortium)'s *NERL Licensing Guidelines & NERL Generic License*.

IIIb. SELECTION RESPONSIBILITIES

The Collection Development Team

The Collection Development Librarian coordinates the Collection Development Team in collection building activities. The Assistant Collection Development Librarian (Electronic Information Acquisitions) assists in the identification and negotiation of large database s as well as consortial purchase with other JULAC libraries. Faculty Librarians, CJK Bibliographer, Audiovisual Librarian, Reference Librarian, Special Collections Librarian, and Branch Librarians, with support from the Assistant Collection Development Librarian, are responsible for building electronic resources in their assigned areas. The Team works closely with Acquisitions Services Librarian and Systems Librarian and in consultation with the Deputies in the purchase of electronic materials.

Librarians responsible for the selection of electronic resources have the same duties as those stated in the section, Roles and Responsibilities of Collection Management Team, in the Collection Development Policy.

Shared Electronic Resources Fund Advisory Committee

The Shared Electronic Resources Fund Advisory Committee (SERFAC) members are Library Representatives of different disciplinary interests and the Collection Development Librarian. The Committee will meet twice annually or as needed. It will serve in an advisory capacity to the Collection Development Team and Libraries Administration in the expenditure of the Shared Electronic Resources Fund used for the development of the Libraries' digital collections to reflect the priorities and needs of the University community.

The Committee will take into account:

- Expenditure of the Fund for ongoing and emerging needs in the full range of subject areas.
- Continuing assessment of usage statistics.
- New product offerings.
- Collaboration or consortial agreements, when available.

The Committee will identify future funding needs concerning the development of the Libraries' digital collections.

IIIc. ACQUISITION PROCESS

Selection Aids for Electronic Resources

In addition to the selection aids mentioned in the Collection Development Policy, a number of other sources are also consulted to identify electronic resources of potential use:

- Database listings of other university libraries
- Minutes, trial pages and reviews of other libraries' collection development committees
- Consortia's reviews and listings
- Mailing lists

A listing of the most consulted sources is posted on the Collection Development Web page (under development).

Acquisition Procedures

Generally, electronic resources that require on-going subscriptions and/or that provide packaged or aggregated contents, are processed following the *Electronic Resources Collection Building Workflow* (Intranet) and evaluated with reference to the Selection Guidelines using the *Evaluation Checklist for Electronic Publication* (Intranet). Recommendations for electronic resources should be submitted using the *Electronic Resources Recommendation Online*. In accordance with the decision made at the SERFAC meeting held 6 February 2003 , completed forms are routed directly to the Collection Development Department unless the requester's faculty prefers other arrangements and instructs accordingly. The form allows the Collection Development Department to gather important information regarding the resource recommended, such as method of access, expected audience, quality of content, subject coverage, and user interface. It also allows the requester to provide ranking on the resource, which is used to prioritize recommendations.

Recommendations are received from librarians and faculty members throughout the year. Resources that are considered urgently needed will be treated first. Non-urgent items will be prioritized and processed subject to availability of funds. A prioritized list of non-urgent items is submitted to the SERFAC for approval every six months.

Electronic Journals

Recommendations for individual journal titles, whether electronic-only or print plus electronic, follow the same procedure as those for print-only titles. Recommendations should be submitted using the *Journal Recommednation Online*(http://lib.hku.hk/general/e-form/JRO). Completed forms are routed to the appropriate Faculty Library Committee Secretary to be forwarded to the Faculty Library Committee for final approval. When approved, the recommendations will be directed to the Acquisitions Services Department for processing. Recommendations for e-journal packages may be submitted directly to the Collection Development Department using *Electronic Resources Recommendation Online*(http://sunzi1.lib.hku.hk/ERRO/).

In general, electronic-only journals and license fees for journal packages are covered by the Shared Electronic Resources Fund. Individual print plus electronic journals are charged to the department's serials fund.

Monographic CD-ROMs, VCDs and DVDs

In general, CD-ROMs, VCDs and DVDs that are monographic in nature are not covered by the Shared Electronic Resources Fund. Recommendations for these items should be submitted using the Book Recommendation Form. These are charged to the department's books fund.

Shared Electronic Resources Fund

At the Senate Library Committee meeting held on May 30, 2002, it was agreed that all serials funds spent by the different faculties on electronic materials be merged with the existing Shared Electronic Resources Fund (the name of which has changed over time.) The purpose is to allow greater flexibility in the purchase of interdisciplinary journal packages, databases and reference tools. It also aims to introduce a greater degree of equity in how our Shared Electronic Resources Fund is expended on the various subjects and disciplines.

In line with the practice of ARL (Association of Research Libraries) member libraries, it was agreed at the same meeting that the Libraries would annually increase by two percent the proportion of the total Library Resource Fund spent on electronic resources for the next five years (2002-2006) . Should there be insufficient funds to meet a faculty's request for an electronic title, the Collection Development Librarian, together with the appropriate Faculty Librarians will meet with the appropriate faculty and departmental representatives to find a solution. For example, transfer money from book or serials funds.

De-Selection

Scope

This section applies to electronic resources that are in standalone floppy diskette/CD-ROM/DVD-ROM and other media formats. These include monographic titles purchased by the faculty for general circulation, networked/standalone/dedicated CD-ROMs weeded as per the Criteria for Installing CD ROMs (Intranet), and other items transferred to the AV & Reserve collection over time.

Guidelines for De-selection

Periodic examination of materials in the collection for de-selection will be conducted. In addition to the Duplication Policy and Weeding Policy in the Collection Development Policy, the following guidelines will also apply.

- Materials non-circulated for discretionary number of years.
- Materials not compatible with existing hardware and software and/or not supported by the vendors.

Obsolete formats and platforms are not supported. A detailed but non-exhaustive list of obsolete formats and platforms is found in Appendix II.

- Outdated or inacurrate materials.
- Content is duplicated in available preferred formats.
- Materials damaged beyond repair.

Librarians responsible for the selection of the materials below may need to be consulted in case of doubt. Effort will be made to obtain a preferred format if available.

- Expensive titles.
- Archival CDs, DVDs, tapes and other media formats of electronic journals, standards and disserations.

Formats which are becoming obsolete should no longer be selected for purchase. Replacemnt/substitutes in a desirable format should be sought if contents are unique and deemed invaluable to research.

VI. GUIDELINES ON SELECTION OF FREE INTERNET RESOURCES

Free Internet resources may come in a variety of formats and document types, such as Web pages, listservs, Usenet news, FTP sites, full-text online versions of books, journals, and government documents. To supplement the breadth and depth of the Libraries' collections, free Internet resources which are deemed of value to the research and teaching of the University will be identified and cataloged. While selection criteria from the general and subject policies prevail, the following specific selection guidelines should be met also. Links to these websites will be provided in the Libraries' OPAC.

Selection Guidelines Specific to Internet Resources

- Information provided or created by an authority or a reputable or reliable source on the subject.
- Website is favorably reviewed by a reputable source.
- Site is accessible freely with browser/software and compatible with existing networked environment.
- Site is stable with infrequent down times.
- Policy of periodic review and update of content, with a date of revision statement for websites. E-books, journals, and other documents should have dates of publication or posting.
- Good design with visual appeal and easy navigation of contents within the site, e.g. site index or search engine.

Exclusions

- Commercial sites which are mainly advertisement or promotion of services or products.
- Web sites or web pages of institutions, corporations, government agencies, and/or professional societies which contain largely promotional or newsletter type materials about the activities of the organization. Institutional web sites/ pages should only be included if there is a substantial amount of full text documents useful for the University's research and learning purposes.
- Sites that require a user fee, or access to the contents within requires fee.
- Portals which are merely links to hosts of other links but lack organization and /or substantial annotations, as opposed to an organized and annotated series of links which may be deemed useful as a subject bibliography.
- Other University Electronic-Resource pages.
- Websites deemed out of scope to our curriculum or level.

De-selection Guidelines

- The resource is no longer available or maintained.
- No longer current, reliable or relevant.
- Overlaps another resource which offers more comprehensive coverage or treatment of subject.

Duplication

Internet resource which duplicates an existing print resource is deemed acceptable if no fee is incurred and its inclusion provides greater access and convenience than the single point of access which a print resource provides.

The Web format is preferred generally, and print duplication is usually discouraged due to space and processing costs. The Libraries will duplicate print resource with existing free Internet resource when:

- One format is unstable and retention is expected or required.
- Multiple formats meet the needs of different users.
- The print format is needed for archival purpose due to its significant historical value.

Copyright for Internet Resources

In order to protect the Libraries and its users from copyright infringement in establishing hyperlinks to Internet Resources, the following policy should be observed:

- Effort will be made to identify and acknowledge the owner/creator of the Internet resource.
- Hyperlinks to the material content will not be set up in such a way that the remote webpage or resource be brought within a frame under http://lib.hku.hk, thus implying that HKUL has created the resource.
- A disclaimer is placed on the Electronic Resources webpage, announcing who may link to our information, and to remove any of the hyperlinks made to remote webpage/resource if the copyright owner requests.

Appendix I. DIFFERENT TYPES OF ELECTRONIC RESOURCES

Mixed / Composite Resource Types

Database

Information organized as or stored in a database, e.g., with structured cross-document search and retrieval, relational data structures, efficient query mechanisms.

Digital collection

A set of electronic documents or other resources presented as a purposeful assemblage, e.g., organized and presented according to library or archival principles; or representing the digital "holdings" of an institution.

Individual Document Resource Types

A. Text Based Document Types

- Biography
- Conference proceedings
- Dictionary
- Directory
- Electronic Journal
- Electronic Newspaper
- Electronic Newswire
- Electronic Book
- Electronic Text
- Encyclopedia
- Exhibition
- Numerical data
- Statistical data
- *Etc.*

B. Non-Text-Based Document Types

- Animation
- Audio file
- Digital image
  - Title pages
  - Book illustrations
  - Periodical illustrations
  - Architectural drawings
  - Architectural models
  - Blueprints
  - Maps
  - Paintings
  - Drawings
  - Sketches
  - Sculpture
  - Photographs
  - Panoramic photographs
  - Panoramic views
  - Computer graphics
  - Space photographs
  - *Etc.*
- Video file
- Multimedia
- *Etc.*

C. Meta Resource Types

- Abstracts
- Archival finding aid
- Bibliography
- Catalog
- Index
- *Etc.*

Appendix II. Obsolete Formats and Platforms*

Obsolete Formats

A. Obsolete

- 12" record
- 16mm
- 5.25" floppy
- Beta
- Filmloop
- Filmstrip
- Magnetic tape
- Open reel tape
- S8mm
- Umatic

B. Becoming Obsolete

- 3.5" floppy
- Cassette

- CDROM*
- DVDROM*
- LD
- VCD
- VHS

Obsolete Platforms

- DOS
- Mac OS 7
- Window 95
- Window 98
- Windows 2000

*As per recommendation from Dr KM Ku as of January 2008. About 4,000 CD-ROM/DVD-ROM items cannot be used in the current supported Windows environment.

The Status Quo of Electronic Information Sources Development in the Jordanian University Libraries, from Their Employees' Point of View and Recommend a policy to Their Development

By

Fadia Mamdouh Abed Salem

Supervisor

Dr. Younes Ahmad al-Shawabkeh

This study aimed to identify the status quo of electronic resources development in the Jordanian University Libraries from their employee’s point of view and recommend a policy to their development, the population of the study consisted of all (182) employees dealing with the electronic resources in twelve public and private universities in Jordan for the academic year 2013/2014, of whom (153) or (84.1%) responded.

A two part questionnaire was constructed to collect data: the first part included demographic data about respondents (university type, academic qualification, specialization, experience, job title), the second part with (58) items concerned with the status quo of electronic resources development in Jordan, consisted of five fields which are: electronic resources development policy, the principles and standards of their selection, the

condition of their availability, the cooperation in their development among the university libraries, and the difficulties of their development.

The results revealed that the employee's estimation of the status quo of the development of electronic resources in the university libraries in Jordan was average, and the electronic resources selection principles field has got the highest average and a high degree of estimation, while the field of electronic resources development difficulties has got the lowest average, and medium degree of estimation, and the results revealed no statistical differences at the level of ($\alpha \leq 0.05$) in the employee's estimation of the status quo of the development of electronic resources in the university libraries in Jordan due to the variables of : job title, specialization, academic qualification, and experience, while the results revealed the existence of statistical differences at the level of ($\alpha \leq 0.05$) in the employee's estimation of the status quo of the development of electronic resources in the university libraries in Jordan attributed to university type. It was found the existence of statistical differences between the averages for the benefit of private universities in the following fields: electronic resources development policy, electronic resources selection principles and standards, and electronic resources availability. And it has been proposed a policy guideline for the development of electronic sources in the Jordanian university libraries included the following main factors: policy general statement, the persons who are responsible for the selection process, electronic resources discarding principles, and the mechanisms of reviewing and updating the policy.

In conclusion, the study recommends providing larger budgets for university libraries to enable them to subscribe in more electronic sources, and that university libraries should take into their account to ensure the issue of mutual inter-library loan of electronic sources among them.